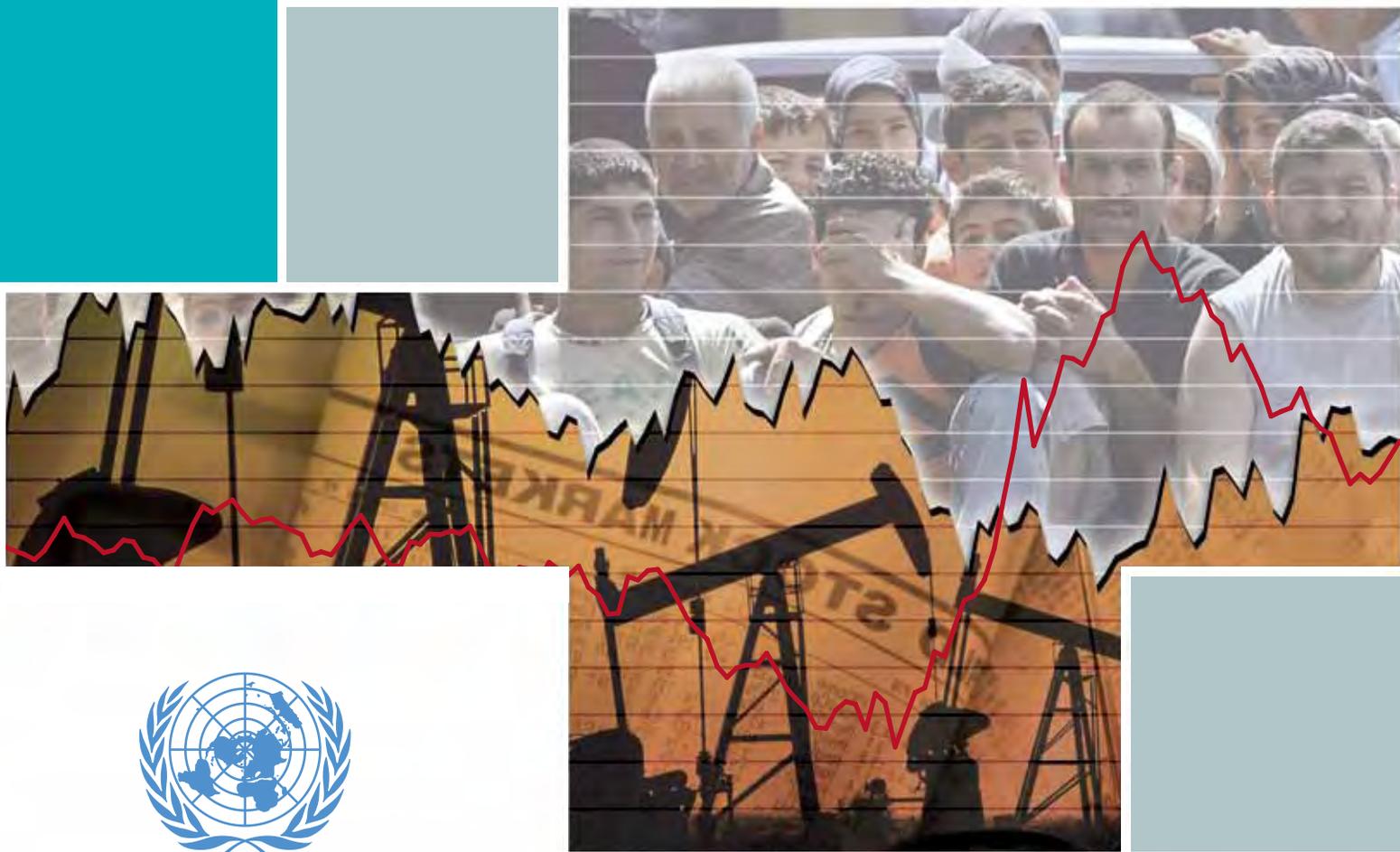


مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا

٢٠١٠-٢٠٠٩



الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا

٢٠١٠-٢٠٠٩



الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع كلما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

يقصد بالدولار دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

E/ESCWA/EDGD/2011/1

ISSN. 0255-5123

11-0036

UNITED NATIONS PUBLICATION

تصدير

تحولت الأزمة المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالية المخاطر في عام ٢٠٠٨ بسرعة فائقة إلى أزمة اقتصادية لم يشهد العالم بحدتها منذ الكساد الكبير في عام ١٩٢٩. ولم تكن آثار هذه الأزمة لتقف عند هذا الحد لو لم تسارع البلدان المتقدمة إلى اعتماد مجموعة منسقة وغير مسبوقة من الحوافز المالية والنقدية. غير أن ثمن هذه الأزمة بقي ضارباً في الارتفاع. ولم تقتصر آثارها على بلدان أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي بل طالت الأسواق الناشئة في مختلف أنحاء العالم، إذ أسهمت في هبوط الأسواق المالية، وفي انخفاض نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وفي تدني أسعار النفط وإيراداته، وفي تراجع الصادرات من السلع الأساسية، وتقلص الاستثمار في الحافظات والاستثمار الأجنبي المباشر، وتناقص عائدات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج. ومع أن البلدان المتقدمة ومجموعة من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة الكبيرة تبدي الآن مؤشرات انتعاش ولو بطيئاً، فأثار الأزمة على بلدان الإسكوا لم تتضح معالمها كاملة. فهذه البلدان لم تتمكن من تعزيز الرابط بين النمو وتوليد فرص العمل والحد من الفقر في فترة الطفرة النفطية التي شهدتها قبل الأزمة، وما حققته من نمو على صعيد الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الضعف يزيد من احتمال تعرض مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لأضرار هذه الأزمة، فلا تنجو منها فرص العمل، وجهود مكافحة الفقر، وأنظمة التعليم والرعاية الصحية، ووضع المرأة، وإمكانات النمو.

وضعف سياسات الاقتصاد الكلي، وكذلك علاقات التكامل الإقليمي على الصعيدين المالي والتجاري، وشدة الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل التنمية، جميعها روافد تتسرب عبرها مضاعفات الأزمة المالية العالمية إلى اقتصادات بلدان الإسكوا، فتقوض الجهود التي بذلتها هذه البلدان مؤخراً بهدف تحقيق التكامل الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويضاف إلى ذلك ضعف إمكانات النمو في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، وارتفاع التكاليف المالية، وانخفاض تدفقات رأس المال، وجميعها عوامل تؤدي إلى عجز حاد في الحساب الجاري والميزانية، وتوقد إمكانية الاستمرار في خدمة الدين العام وفي أنظمة سعر الصرف المعمول بها في العديد من البلدان. ولا تزال بعض البلدان تفتقر إلى أسواق قوية لسندات الخزينة، وأنظمة ذات كفاءة للإشراف على القطاع المالي ولتقييم المخاطر وإدارتها، ووقف العمل بنظام سعر الصرف الثابت. وهذه العوامل، إضافة إلى عوامل أخرى، تسهم في تفاقم آثار الأزمة على المنطقة. ومع أن اتجاهات العولمة والتجارة، وارتباط الأنظمة المالية في بلدان الإسكوا بأنظمة مالية أكثر تطوراً في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كانت من الأسباب الرئيسية لوصول ذيول الأزمة إلى المنطقة، كان للكثير من الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية المحلية دور في مضاعفة آثار هذه الأزمة، ومنها غياب التنوع الاقتصادي، وشدة الاعتماد على صادرات النفط وإيراداته في تحقيق النمو والتنمية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانخفاض مستويات التنمية البشرية، ولا سيما في التعليم والصحة والمساواة بين المرأة والرجل، وضيق آفاق السياسة المالية بسبب تراكم أعباء الدين العام في بعض البلدان.

وقد أصابت الأزمة المالية العالمية منطقة الإسكوا بآثار مباشرة عبر قنوات التجارة ورأس المال، وكذلك عن طريق انخفاض أسعار النفط وإيراداته على الصعيد العالمي. فبعض بلدان الإسكوا عانت

من الانخفاض الحاد الذي شهده الطلب العالمي على صادرات المنطقة، ومن انخفاض السيولة المحلية والدولية، وغيرها من المضاعفات التي عقيبت الأزمة، مثل انخفاض أسعار النفط، فأمعنت في تعميق الخلل الذي تعاني منه المنطقة على صعيد الاقتصاد الكلي. وبين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، انخفضت قيمة الإيرادات غير النفطية بمعدل ٧٥ مليار دولار تقريباً، في جميع بلدان الإسكوا، وذلك على أثر انخفاض تحويلات المغتربين، وقيمة استثمارات الحافظات والاستثمار الأجنبي المباشر. وإضافة إلى المضاعفات المؤقتة، يمكن أن تؤدي الأزمة إلى اتساع فجوة الدخل بين البلدان المتقدمة وبلدان الإسكوا، فتسهم في تباطؤ مسيرة هذه البلدان نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أن ضعف ارتباط بلدان الإسكوا النسبي بأسواق رأس المال العالمية، وعدم تعرض النظام المصرفي فيها للأصول المالية الفرعية، والأثر الإيجابي غير المباشر لزيادة الإنفاق العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كلها عوامل أسهمت في تجنيد بلدان الإسكوا الانزلاق في الأسوأ نتيجة لهذه الأزمة.

وإزاء الأزمة المالية العالمية، سارعت الإسكوا إلى دراسة السبل التي تساعد في مواجهة هذه الأزمة وتخفيف آثارها على بلدان المنطقة. وفي هذا الإطار، اجتمع ممثلون عن البلدان الأعضاء في منتدى دمشق، وأصدروا إعلاناً حول كيفية الاستجابة للأزمة المالية الدولية. وتضمن الإعلان دعوة إلى اعتماد سياسات مالية مستدامة لتعزيز الطلب، تعنى بالبنية التحتية، والزراعة، والصناعة، والصحة، والتعليم، والبيئة، وآلية الحماية الاجتماعية؛ وتشجيع تأمين السيولة للبلدان التي تواجه نقصاً فيها؛ وتحسين الإطار التنظيمي للقطاع المالي؛ والمضي في التكامل الإقليمي، ولا سيما في القطاعين النقدي والمالي؛ وتشجيع صندوق الأموال السيادية للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي؛ ومواصلة التنوع الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على قطاع النفط؛ وتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين بلدان المنطقة؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ واعتماد سياسات فاعلة على صعيد العمل والحماية الاجتماعية؛ وزيادة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

وتمكنت بعض البلدان، بما تملكه من مساحة مالية وما تعتمد من سياسات نقدية مستقلة، من الاعتماد على مجموعة من تدابير التصحيح المالي والنقدي، للتخفيف من آثار الأزمة العالمية على المنطقة. وكان خط الدفاع الأول الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية الذي تراكم قبل الأزمة في الاقتصادات الأقل تنوعاً، خلال الطفرة النفطية التي امتدت من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨. أما خط الدفاع الثاني فكان اعتماد مجموعة من الحوافز المالية التي تسمح بالتدخل على الصعيدين المالي والنقدي عند الضرورة. وفي البلدان المعرضة للأسواق المالية العالمية، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتلك التي لا تملك مساحة نقدية كافية، مثل الأردن والسودان ولبنان واليمن، اضطرت السلطات النقدية للتدخل مباشرة في الأسواق المالية لتلك البلدان، باستثناء لبنان، لتثبيت أسواق النقد ورأس المال، وحماية القطاع المالي، باتخاذ تدابير مثل ضخ رأس المال وشراء الأسهم.

ومع أن بعض بلدان الإسكوا قد عمدت مؤخراً إلى إجراء إصلاحات مالية، واعتماد سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي، تأتي الأزمة الحالية من خارج تلك البلدان لتعاقبها على ما لم يكن لها يد فيه، وتضع أمامها عقبات إضافية لا بد من تجاوزها في القريب العاجل، إذ يمكن أن يخرج رأس المال مجدداً من الأسواق المالية لهذه البلدان إلى أسواق مالية أكثر تطوراً وأكثر نضوجاً. فأخر البيانات

المالية تشير إلى موجات خروج رأس المال على أثر الأحداث السياسية والاجتماعية التي وقعت مؤخراً في تونس ومصر. لذلك من الضروري أن تكثف بلدان الإسكوا جهودها لزيادة حصتها التي لا تزال منخفضة نسبياً من الاستثمار العالمي الأجنبي المباشر والاستثمار في الحافظات المالية. ومن التدابير التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد، إضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة إلى مواجهة الأزمة المالية الراهنة، تكثيف مساعي التكامل الاقتصادي والمالي والتجاري بين بلدان الجنوب، وتعزيز برامج الإصلاح، والتركيز على المؤسسات ومقومات الحكم السليم. غير أن الاضطرابات والأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في الماضي وتشهدها مؤخراً، كما في تونس وفلسطين والعراق ولبنان واليمن، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية لا تساعد على جذب رؤوس الأموال وتعزيز النمو. فتراكم رأس المال، كما جميع أنواع الاستثمارات، لم تأت بعد بفوائد هامة على النمو في المنطقة. فأجواء النزاعات والاضطرابات السياسية التي عاشتها وتعيشها المنطقة، لا تساعد على تراكم رأس المال وتحسين الاستثمار، ولا على تحسين ظروف سوق العمل.

وتبقى احتمالات النمو قوية لعام ٢٠١١، حيث كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسطه ٤,٢ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و٥,٧ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، قبل الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها مجموعة من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وعلى الرغم من احتمالات النمو الإيجابية، تبقى احتمالات تحسن الوضع الاجتماعي ضعيفة، حيث يتوقع أن تسجل معظم المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية مزيداً من التدهور. ومع أن منطقة الإسكوا تبدو عليها حالياً مؤشرات التكيف مع الأزمة المالية العالمية، يتوقع أن تلحق آثار هذه الأزمة أضراراً جسيمة بالتنمية الاجتماعية في المنطقة تظهر في الأعوام المقبلة. لذلك من الضروري أن تعتمد البلدان الأعضاء في الإسكوا استراتيجيات جديدة للتنمية، تهدف إلى جني ثمار النمو الاقتصادي في توليد فرص العمل، ومكافحة الفقر، ومعالجة البطالة المزمنة.

ويتضمن الفصل الأول من هذا المسح لمحة عامة عن الأزمة المالية العالمية، ومضاعفاتها على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويتناول هذا الفصل التطورات التي شهدتها قطاع النفط مؤخراً بهدف ربطها بالتطورات المالية، وتكوين فكرة واضحة حول انعكاسات الأزمة المالية العالمية على بلدان منطقة الإسكوا.

ويتضمن الفصل الثاني تقييماً مفصلاً للتطورات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويركز على آخر الاتجاهات على هذا الصعيد. والهدف من هذا الاستعراض تكوين فكرة واضحة عن آخر التطورات على صعيد السياسة العامة الاقتصادية، بالاستناد إلى أحدث البيانات التي جمعها يوماً بيوم قسم التحليل الاقتصادي في شعبة التنمية الاقتصادية والعملة. ويتناول هذا الفصل أيضاً السياسات المعمول بها في بلدان الإسكوا على صعيد الاقتصاد الكلي، والاستراتيجيات التي يستحسن الأخذ بها للخروج من مرحلة ما بعد الأزمة، والاستراتيجيات المقترحة لوضع سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستقبل في المنطقة. ويتطرق الفصل كذلك إلى آثار الأزمة على المؤشرات الاجتماعية، ومنها البطالة وأوضاع المرأة والفقر والصحة والتعليم، ويتضمن سياسات اجتماعية مقترحة لمعالجة هذه الآثار.

ويركز الفصل الثالث على آخر التطورات على صعيد التكامل الاقتصادي العربي غداة الأزمة المالية العالمية، فيتناول موضوع التكامل المالي والتجاري بهدف اقتراح استراتيجيات للخروج من الأزمة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين بلدان الإسكوا. ومن الآراء ما يؤكد أن آثار الأزمة المالية العالمية على المنطقة لم تكن لتبلغ هذه الحدة، لو كانت المنطقة مستعدة لمواجهةها بمزيد من التكامل الاقتصادي.

ويتناول الفصل الرابع السياسات الإنمائية الكلية، حيث الأسواق المالية التي تحتاج إلى تطور قد اعتبرت بمثابة حصن جنب المنطقة الأسوأ في صدمة كانت ستبلغ حداً أقوى في ظل أسواق متطورة. ولكن عدم التطور هو أسوأ الأزمات. فالبلدان الأعضاء في الإسكوا لم تحقق سوى فوائد محدودة من ربوع الطفرة النفطية، كادت تتلاشى في عام ٢٠٠٨ مرة أخرى في ظل انعدام الرابط بين النمو وتوليد فرص العمل. فالفوائد الاقتصادية التي حققتها المنطقة لم تكن نتيجة للتقدم نحو أنماط مستدامة للنمو. فنمط تدفق الموارد المتراكمة يعني إضاعة فرصة التنمية. ووضع الفوائض التي تحققت مؤخراً من الطفرة النفطية في إطار التنمية المستدامة يتطلب تعزيز الطلب الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاج في قطاعات حيوية مثل الصناعة التحويلية. والهدف من هذا الفصل هو التركيز على قطاع الصناعة التحويلية، باعتباره قطاعاً إستراتيجياً حيوياً، ورافداً حقيقياً لعملية التنمية، وطريقاً لا بد من أن تسلكه المنطقة للخروج من مسار النمو الذي لا يولد فرص العمل، وحصناً منيعاً ضد أي أزمة مالية محتملة.

ويوضح الفصل الخامس أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية زعزعت الثقة في الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها، وعززت الاتجاه إلى إخضاع الأسواق لضوابط الدولة. ويبقى من غير الواضح ما إذا كانت البلدان الأعضاء ستمتكن من السير في هذا الاتجاه ووضع هذه الضوابط وتنجح في أداء دورها في تثبيت التوازن وتحقيق الاستقرار وتقديم الدعم. وفي هذه الفصل عودة إلى النقاش القائم حول دور الدولة في المجال الاجتماعي، وعرض للوضع الحالي في منطقة الإسكوا، وبعض المسائل التي قد يرى المعنيون بصنع السياسات في المنطقة أهميتها في إطار النقاش الجاري حول العقد الاجتماعي الجديد والتنمية الاجتماعية.

ويخلص الفصل الأخير إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

المحتويات

الصفحة	
هـ	تصدير
	الفصل
٣	أولاً- الأزمة المالية العالمية: لمحة عامة
٣	ألف- آثار الأزمة على الصعيد العالمي
٩	باء- آثار الأزمة على المناطق
١٢	جيم- التطورات في قطاع النفط
١٩	ثانياً- آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا
١٩	ألف- مقدمة
٢٠	باء- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم والصادرات
٢٤	جيم- الحيز المالي
٢٦	دال- تدفقات رأس المال
٢٧	هاء- أسواق السندات
٢٧	واو- الدين العام
٤١	زاي- الميزان الخارجي وسياسات سعر الصرف
٤٦	حاء- السياسة المالية والنقدية
٥٠	طاء- للمحة العامة والآفاق
٥٦	ياء- الديناميات الاجتماعية
٦٢	كاف- أولويات سياسة الاقتصاد الكلي واستراتيجيات الخروج من الأزمة
٧١	ثالثاً- التكامل الاقتصادي الإقليمي والأزمة المالية العالمية
٧١	ألف- التكامل التجاري البيئي
٨٣	باء- التكامل المالي البيئي
٨٥	جيم- توصيات واستنتاجات بشأن السياسة العامة
٩١	رابعاً- السياسة الإنمائية والأزمة المالية العالمية
٩١	ألف- العوائق أمام الصناعة: النقص في التنوع الاقتصادي
٩٢	باء- واقع التنوع الاقتصادي
٩٢	جيم- دورة الدخل والصادرات والخسائر
٩٤	دال- الخطوات المقبلة
٩٩	خامساً- السياسة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والدولة
٩٩	ألف- مقدمة
٩٩	باء- التنمية في المنطقة العربية
١٠٣	جيم- هل حان الوقت لإعادة النظر في السياسات العامة؟
١٠٩	سادساً- الخلاصة والتوصيات المتصلة بالسياسات
١٢٠	المراجع

قائمة الجداول

٤	١- النمو والتضخم، ٢٠٠٨-٢٠١١
٥	٢- معدلات البطالة في العالم، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
١٤	٣- تقديرات وتنبؤات أسعار النفط الخام، ٢٠٠٨-٢٠١١
١٤	٤- إنتاج النفط في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٦-٢٠١١
١٥	٥- مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٦-٢٠١١
٢٠	٦- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار المستهلك، ٢٠٠٧-٢٠١١
٢٨	٧- التحويلات المالية من العاملين، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٢٨	٨- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الناشئة، ٢٠٠٧-٢٠٠٩
٣٠	٩- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٣٤	١٠- تدفقات استثمارات الحافظات إلى عدد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٣٥	١١- رسملة أسواق الأوراق المالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠١٠
٣٩	١٢- الدين العام في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٥٩	١٣- معدلات البطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٩
٧٢	١٤- الانفتاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٤	١٥- التجارة البينية في مجموعة من المناطق، ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٧٥	١٦- مجموع الواردات إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٥	١٧- مجموع الصادرات من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٦	١٨- مجموع المبادلات التجارية للبلدان الأعضاء في الإسكوا وفيما بينها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٦	١٩- مجموع الصادرات من البلدان الأعضاء في الإسكوا وفيما بينها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٧	٢٠- الواردات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٨	٢١- الصادرات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٩	٢٢- حصة التجارة من مجموع المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٨٠	٢٣- حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٨١	٢٤- مجموع المبادلات التجارية لبلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموع المبادلات التجارية فيما بينها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٨١	٢٥- مجموع المبادلات التجارية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ومجموع المبادلات التجارية فيما بينها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٨٢	٢٦- ترتيب البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث متوسط القيمة المطلقة والنسبية للمبادلات التجارية البينية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٨٣	٢٧- الاستثمار بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٨
٨٤	٢٨- الصادرات والواردات الصناعية حسب المنطقة، ١٩٩٩

قائمة الأشكال

٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	١- أسعار الفائدة على العملات الرئيسية في العالم،
٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢- أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في العالم،
١١	٢٠٠٣-٢٠١١	٣- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا،
١١		٤- آثار أخرى للأزمة على الوضع المالي والاقتصادي الكلي
		٥- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط أسعار النفط الخام في البلدان الأعضاء
١٣	٢٠٠٨-٢٠١١	في الإسكوا،
١٣	٢٠٠٨-٢٠١٠	التطورات في قطاع النفط،
١٦	٢٠٠٨-٢٠١١	إيرادات الصادرات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي،
		٨- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢١	٢٠٠٢-٢٠٠٩	في البلدان الأعضاء في الإسكوا،
		٩- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان الأعضاء في الإسكوا،
٢١	٢٠٠٧-٢٠١١	
٢٢	٢٠٠٩	١٠- وجهة صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والبلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً،
٢٣	٢٠٠٩	١١- النمو في البلدان الشريكة في التجارة للبلدان الأعضاء في الإسكوا،
٢٤		١٢- مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٢٥	٢٠٠٩	١٣- معدلات نسب سندات الخزينة الحقيقية ونسبة مجموع الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي،
٢٥	٢٠١٠	١٤- التغيير في العجز المالي الأساسي،
٢٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	١٥- تدفقات رأس المال إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،
٢٧	٢٠٠٥-٢٠٠٩	١٦- تدفقات التحويلات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،
٢٩	٢٠٠٩	١٧- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الناشئة،
٢٩	٢٠٠٧-٢٠٠٩	١٨- حصص المناطق من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،
٣٢	٢٠٠٥-٢٠٠٩	١٩- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا،
		٢٠- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء
٣٣	٢٠٠٥-٢٠٠٩	في الإسكوا،
		٢١- إصدار السندات في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والقروض بين البلدان الأعضاء
٣٧	٢٠٠٤-٢٠٠٩	في الإسكوا،
٤٠	٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٢- الدين العام في منقطة الإسكوا،
٤٠		٢٣- مساهمة تدفقات رأس المال في خدمة الدين في البلدان الأعضاء في الإسكوا
٤١	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٤- ميزان الحساب الجاري في منطقة الإسكوا،
٤٢	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٥- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي،
٤٣	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٦- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،
٤٤	٢٠٠٠-٢٠١٠	٢٧- سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي،
٤٥	٢٠٠٠-٢٠١٠	٢٨- سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،
٤٦	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٩- الحساب الجاري والميزان الضريبي للبلدان الأعضاء في الإسكوا،

٤٧ ٢٠١٠-٢٠٠٨	٣٠- أسعار الفائدة العامة في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا،
٤٨ ٢٠١٠-٢٠٠٧	٣١- المؤشرات النقدية لبلدان مجلس التعاون الخليجي،
٤٩ ٢٠١٠-٢٠٠٧	٣٢- المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،
٥٨	٣٣- تدفقات تحويلات العاملين
٦٠ ٢٠٠٩-٢٠٠٧	٣٤- معدل البطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا،
		٣٥- مركز الصادرات: مؤشر هيرفيندال-هيرشمان والقيمة المضافة للصناعات التحويلية بالنسبة المئوية
٧٣	من الناتج المحلي الإجمالي
٧٤ ٢٠٠٩-٢٠٠٥	٣٦- التجارة البينية في مجموعة من المناطق المتكاملة تجارياً،
٧٩ ٢٠٠٩	٣٧- حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية،
٩٣ ١٩٩٨-١٩٨٠	٣٨- مضاعف التجارة الخارجية في مصر،
١٠١ ٢٠٠٨-١٩٩٩	٣٩- المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي في غربي آسيا،
١٠٢ ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٤٠- نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم عام ١٩٩٨ والفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨

قائمة الأطر

٨	١- تسلسل أحداث الأزمة المالية وأثرها الممتد على الاقتصاد
٣٦	٢- الأزمة المالية العالمية والنظام المصرفي في منطقة الإسكوا.
٥٢	٣- "صدمة دبي": اختلاف في وجهات النظر
٥٨	٤- إصلاح نظام الكفالة في البحرين

الأزمة المالية العالمية: لمحة عامة

منذ صيف عام ٢٠٠٧، وانخفاض أسعار العقارات والمشتقات المتصلة بها في سوق الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية عقب انهيار مؤسسات مالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨. وإزاء المخاطر المتفاقمة التي نشأت بين المؤسسات المالية، واجه القطاع المالي العالمي خطراً داهماً، ودخلت الأسواق المالية وأسواق رأس المال في حالة ركود تام اعتباراً من الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وأدت الأزمة المالية إلى انخفاض سريع في الميزانيات ليس فقط في القطاع المالي، بل أيضاً في قطاع الشركات والأسر المعيشية، في البلدان المتقدمة وأيضاً في مجموعة من البلدان النامية. وأدى تعديل ميزانيات قطاع الشركات إلى مراجعة خطط الاستثمار بهدف تخفيض قيمتها، وكذلك المخزونات، ومخصصات الموارد البشرية، وأنماط الاستهلاك. وهذا الانكماش في الأنشطة الاقتصادية أدى إلى تقلص في الطلب الفعلي وارتفاع في معدلات البطالة في مختلف أنحاء العالم، وكذلك إلى تراجع في النمو الاقتصادي. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، بدأت الأسواق النقدية للدولار وأسواق الأوراق المالية تظهر بعض مؤشرات الانتعاش. وأدت تدابير خفض المخزون وغيرها من تدابير ضبط التكاليف في قطاع الشركات إلى تحسن في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وأسهمت التدابير المالية والنقدية التي اتخذتها البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة في دعم الطلب العالمي. وساعدت مناعة النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات الناشئة، ولا سيما في الصين والهند، على تجنب المزيد من التدهور في مستويات الطلب العالمي. وقررت مجموعة العشرين، خلال اجتماعاتها في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ التي ضمت ممثلين عن البلدان النامية، القيام بسلسلة من المساعي المنسقة لمواجهة الأزمة المالية، بهدف إرساء أسس مالية جديدة على المستوى الدولي، وتنسيق الإجراءات اللازمة للنهوض من آثار الأزمة.

شهد العقدان الماضيان أزمات نقدية ومالية وأزمات في سعر الصرف عمت معظم البلدان ذات الأسواق الناشئة. ففي عام ١٩٩٤، وقعت أزمة المكسيك نتيجة لخفض قيمة البيزوس، بهدف الحد من ارتفاع سعر صرفه الحقيقي الذي كان من أسباب انكماش النمو الاقتصادي، غير أن نتيجة هذا الخفض كانت انكماشاً في الاقتصاد وأزمة في الدين. وفي عام ١٩٩٧، وقعت الأزمة الآسيوية في ظل مجموعة من العوامل، منها ضعف الإدارة المالية، والإبقاء على أنظمة تثبيت سعر الصرف، والإسراع في تحرير حساب رأس المال، وضعف الأنظمة المالية. وفي عام ١٩٩٨، وقعت الأزمة الروسية على أثر انخفاض سريع في قيمة الروبل بلغت نسبته ٢٦٠ في المائة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ وأدى إلى ارتفاع كبير في كتلة الدين الخارجي وفي كلفة خدمته، وانهيار في سوق سندات الخزينة، وأزمة في النظام المصرفي عطلت القدرة على التسديد، وتفاقم العجز في الميزانية على أثر تقلص القاعدة الضريبية، وتعذر تمويل عجز الميزانية من الديون. وفي عام ١٩٩٩، وقعت الأزمة في البرازيل، وفي عام ٢٠٠١ في الأرجنتين، حيث انتهت أعوام طويلة من تمويل العجز عن طريق إصدار النقود إلى ارتفاع في التضخم ومن ثم عجز الأرجنتين عن تسديد الدين الخارجي. وفي عام ٢٠٠١، وقعت الأزمة في تركيا نتيجة لتمويل العجز دون أن تؤدي إلى عجز في تسديد الدين الخارجي. وحصيلة هذه الأزمات المالية والأزمات التي طالت ميزان المدفوعات كانت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، ثم أزمة الدين في اليونان وأيرلندا.

أ- آثار الأزمة على الصعيد العالمي

أدت الضائقة الائتمانية في الأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

والنامية. وأدى النقص في السيولة أيضاً إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. وعندما بلغت ضائقة السيولة حد المشكلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بدأ المصدرون والمستثمرون في البلدان النامية يواجهون صعوبات في الحصول على الأموال لتمويل تجارتهم. وأدى الهبوط السريع في الطلب العالمي إلى انخفاض معدلات التصدير. غير أن قلة الاعتماد على المشتقات المالية للأسواق المتقدمة وقلة التعرض لها، ساعدت في حصر أضرار الأزمة المالية عن الاقتصادات الناشئة. غير أن الارتباط بالأسواق العالمية من حيث السلع والخدمات والأسواق المالية أثر على الاقتصادات النامية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩. ولم تشهد البلدان النامية أزمات على صعيد ميزان المدفوعات لا خلال الأزمة المالية ولا فيما بعدها. ومن هذه الناحية تختلف الأزمة المالية الحالية عن الأزمة التي ضربت آسيا في عام ١٩٩٧، والأزمات الأخرى التي شهدتها العقدان الماضيان. وكانت المناعة التي يتمتع بها الاقتصاد في الصين والهند هي التي وضعت الاقتصاد مجدداً على طريق الانتعاش.

وألحقت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ أضراراً بالاقتصادات الناشئة، ولا سيما في البلدان الأعضاء في الإسكوا، حيث انخفضت أسعار العقارات والأصول المالية؛ وتدنّت أسعار السلع الأساسية، ومنها منتجات الطاقة والمعادن والأغذية؛ وتناقصت السيولة، ولا سيما بالدولار، في الأسواق النقدية المحلية والدولية؛ وتضاءلت بعض أشكال تدفقات رأس المال، كالاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العاملين في الخارج، واستثمارات الحوافز المالية؛ وانخفضت إيرادات الصادرات بانخفاض الطلب عليها؛ وهبطت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول ١)، فتفاقم العجز في الحساب الجاري وفي الميزانية، ونشأت صعوبات في خدمة الدين العام المتراكم. وفي الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، بدأت الرساميل الأجنبية تسحب من الأسواق الناشئة، وكان في ذلك ما يدل على تخفيض حوافز الاستثمار، إذ خشي المستثمرون من المخاطر، وفضلوا الاحتفاظ بالسيولة في مأمن عنها. وهذا أدى إلى تقلص تدريجي في السيولة، وانقلاب في اتجاه أسعار العقارات والأصول المالية شمل البلدان

النمو والتضخم، ٢٠٠٨-٢٠١١

الجدول ١.

معدل التضخم الاستهلاكي (بالنسبة المئوية)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)			
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ ^(١)	٢٠١١ ^(١)
١١,٩	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧
٤,٧	١,٤	٢,٠	٤,٥	٤,٧
٣,٣	٠,١	٣,٥	٢,٢	١,٩
٣,٨	٠,٢-	٢,٦	٢,٦	٢,٢
١,٩	٠,٩-	٤,٢	٢,٨	١,٥
٣,٥	٠,٨	٤,١	١,٦	١,٨-
١٤,٧	١٠,٧	٦,٧	٣,٨	٤,٠
٨,٠	٤,٤	٢,٣	٧,٠	٦,٠
١٠,١	٨,٧	٢,٣	٤,٧	٥,١
٧,٢	٣,٠	٤,٩	٨,٣	٧,١
١٠,٢	٤,٢	١,٠	٥,٥	٤,٧
٧,٨	٦,١	٢,١	٥,٣	٤,٠

المصدر: أرقام منطقة الإسكوا تستند إلى حسابات الإسكوا (انظر الجدول ٦ للتفاصيل). الأرقام الأخرى صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١١.
(أ) توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ تستند إلى تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١١.
(ب) التصنيف الإقليمي لغربي آسيا في هذه الحالة. يشمل البلدان المجاورة لمنطقة الإسكوا، لا سيما إسرائيل وتركيا ولا يشمل مصر والسودان.

معدلات البطالة في العالم، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
(بالنسبة المئوية)

الجدول ٢.

٢٠٠٩ (*)	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٦,٦	٥,٨	٥,٧	٦,٠	٦,٣	العالم
٨,٤	٦,٠	٥,٧	٦,٣	٦,٩	الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي
١٠,٣	٨,٣	٨,٣	٩,٠	٩,٤	أوروبا الشرقية والوسطى (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة
٤,٤	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٤,٢	شرق آسيا
٥,٦	٥,٣	٥,٤	٦,١	٦,٥	جنوب-شرق آسيا والمحيط الهادئ
٥,١	٤,٨	٥,٠	٥,١	٥,٣	جنوب آسيا
٨,٢	٧,٠	٧,٠	٧,٤	٨,٠	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٩,٤	٩,٢	٩,٣	٩,٥	١٠,٠	الشرق الأوسط
١٠,٥	١٠,٠	١٠,١	١٠,٤	١١,٥	شمال أفريقيا
٨,٢	٨,٠	٨,٠	٨,٢	٨,٢	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى

المصادر: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠. تقرير الاتجاهات العالمية للاستخدام. كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الجدول ألف ٢. معدل البطالة، العالم والمناطق. (*) تقديرات أولية عن منظمة العمل الدولية.

في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، دخل اقتصاد أمريكا الشمالية في حالة ركود، وتشير التقديرات إلى أنه سجل انكماشاً بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ (الجدول ١). وإزاء هذه التطورات، سارع مجلس إدارة نظام الاحتياطي الفدرالي إلى اعتماد سياسة نقدية لمواجهة هذا التدهور، فأجرى سلسلة تخفيضات على أسعار الفائدة حتى ١,٢٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (الشكل ١-ألف) وضح كميات من السيولة عن طريق شراء الأصول المالية للمصارف التجارية بهدف تثبيت الأسواق المالية في بداية الأزمة المالية. ومع هذا التوجه لإنعاش الوضع النقدي، عمدت السلطة المالية إلى تقديم مجموعة من الحوافز في السنة المالية ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الانشغال بارتفاع مستوى الدين الوطني، بقيت عائدات سندات الخزينة مستقرة (الشكل ١-ألف). غير أن التضخم المتوقع بدأ يظهر في الواقع باتساع الفجوة بين عائدات سندات الخزينة لمدة سنتين والسندات لمدة عشر سنوات. واعتباراً من الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، بدأت علامات الانتعاش

وظالت آثار الأزمة المالية العالمية التنموية الاجتماعية عبر قنوات أربع هي: انخفاض الدخل الحقيقي، ولا سيما دخل الفقراء؛ وارتفاع معدلات البطالة بعد فقدان ما يقارب ٣٠ مليون وظيفة على أثر الأزمة؛ وتغير التركيبة الديمغرافية عقب عودة أعداد كبيرة من المهاجرين إلى بلدانهم؛ واحتمال نزوب المبالغ المالية التي تحول لصالح شبكات الأمان الاجتماعي. وكان الارتفاع الحاد في معدلات التضخم الاستهلاكي، ولا سيما على أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية (السلع الغذائية) في عام ٢٠٠٨ (الجدول ١) قد أضعف القوة الشرائية للفقراء الذين يخصصون عادة نسبة مرتفعة من دخلهم لشراء المواد الغذائية ومع أن أسعار السلع الأساسية عادت وانخفضت بعد أن كانت قد بلغت الذروة في الارتفاع في عام ٢٠٠٨، تبقى موجات الجفاف الشديد التي تشهدها مناطق زراعية عديدة من العالم مصدر قلق بالغ على الأمن الغذائي، ولا سيما في وضع الفقراء. وتشير إحصاءات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة بلغ ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧^(١).

ومعظم هذا الارتفاع مصدره ارتفاع معدل البطالة في البلدان المتقدمة الذي سجل مستويات أعلى نسبياً من البلدان النامية (الجدول ٢). ومشكلة البطالة ستكون شديدة التأثير على البلدان النامية، التي يشهد معظمها تحولاً ديمغرافياً، يلتقي ارتفاع معدل الخصوبة مع انخفاض معدل الوفيات. ومن المعروف أن البطالة المزمنة تسجل معدلات مرتفعة في صفوف الشباب والنساء. ويتوقع أن يؤدي تناقص فرص العمل إلى تأخير عملية التحول في المجتمع، بحيث يصل إلى حالة من المشاركة الفعلية للشباب والنساء عن طريق سوق العمل. إضافة إلى ذلك، عززت الأزمة المالية العالمية النزعة الوطنية في تدابير حماية فرص العمل، ولا سيما في البلدان المتقدمة.

تبقى موجات الجفاف الشديد التي تشهدها مناطق زراعية عديدة من العالم مصدر قلق بالغ على الأمن الغذائي، ولا سيما في وضع الفقراء

تظهر على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان قطاع الشركات قد استكمل المرحلة الأولى للتكيف مع الأزمة. وأسهمت الحوافز المالية التي اعتمدت في إنعاش الطلب المحلي، وحقق قطاع الصادرات مكاسب بفضل تحسن قدرته التنافسية على أثر انخفاض قيمة الدولار (الشكل ٢-ألف). غير أن الاقتصاد بقي ضعيفاً بوجه عام، والانتعاش عرضة للاهتزاز. أما الإجراءات التي اتخذت لإنعاش الوضع المالي، فقد امتص فعاليتها القطاع المالي نفسه بما شهده من تدابير لتصحيح الميزانيات. وأما معدل البطالة فبقي على ارتفاعه في عام ٢٠٠٩ (الإطار ١). ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ وبمعدل ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١١، ومن المستبعد أن يستعيد سريعاً مستوى النشاط الذي كان عليه في عام ٢٠٠٨^(٢).

خارت مناعة اقتصادات بلدان الاتحاد الأوروبي (٢٧ بلداً) في عام ٢٠٠٨، إذ بدأت معظم هذه البلدان، في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، تشهد ركوداً في النشاط الاقتصادي والنمو، ومنها الاقتصادات القوية في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة. وتراجع مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأصابت الأزمة

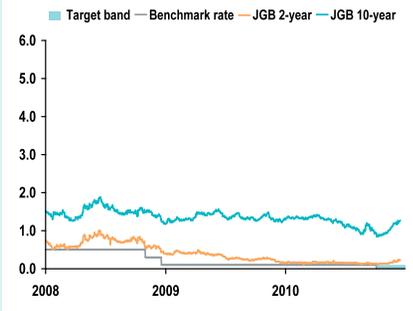
المالية بأشد آثارها قطاع العقارات، ودفع انهيار أسواق الصادرات، ولا سيما في الاتحاد الروسي والبلدان الآسيوية، قطاع الشركات في الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض التكاليف. وكانت سلسلة الإجراءات المتخذة لتصحيح أسعار الأصول وتخفيضها بحيث تتناسب مع الأنشطة التجارية والصناعية في الاتحاد الأوروبي أقصر منها في الولايات المتحدة الأمريكية. وإزاء انخفاض الطلب المحلي، سارعت بعض الحكومات في الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد مجموعة من الحوافز المالية،

وتعثرت مسيرة انتعاش اقتصاد اليابان في عام ٢٠٠٨، واستمر على هذه الحال حتى مرحلة متقدمة من عام ٢٠٠٩. فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٦ في المائة^(٣)، وأدى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات اليابانية، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التصحيحية على مستوى الشركات شملت المخزون وخطط الاستثمار، وانخفض الطلب المحلي فكانت لانخفاضه آثار شلت النشاط الاقتصادي

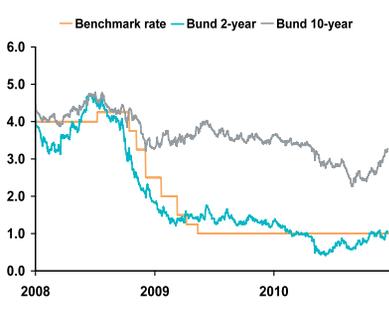
أَسْعَارُ الْفَائِدَةِ عَلَى الْعَمَلَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ فِي الْعَالَمِ، ٢٠١٠-٢٠٠٨

الشكل ١.

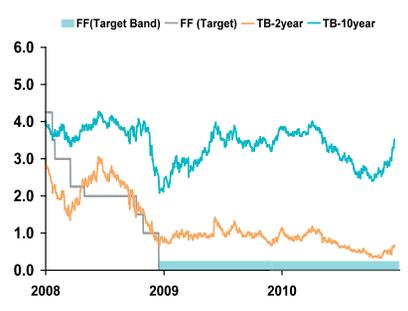
١-جيم- الين الياباني (النسبة المئوية في السنة)



١-باء- اليورو (النسبة المئوية في السنة)



١-ألف- الدولار (النسبة المئوية في السنة)

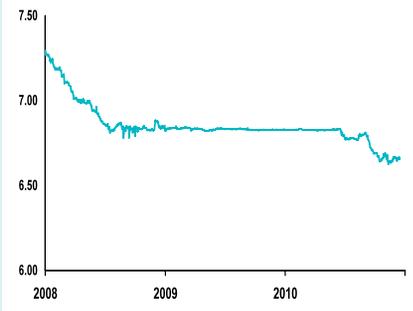


المصادر: مجلس إدارة نظام الاحتياطي الفدرالي www.federalreserve.gov للدولار الأمريكي؛ والبنك الاتحادي الألماني www.bundesbank.de لليورو؛ وبنك اليابان www.boj.or.jp للين الياباني.
ملاحظة: FF: Federal Fund Rate, TB: Treasury Bonds, JGB: Japanese Government Bonds.

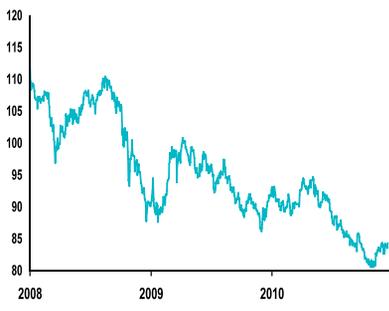
أَسْعَارُ صَرْفِ الْعَمَلَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ الرَّئِيسِيَّةِ فِي الْعَالَمِ، ٢٠١٠-٢٠٠٨

الشكل ٢.

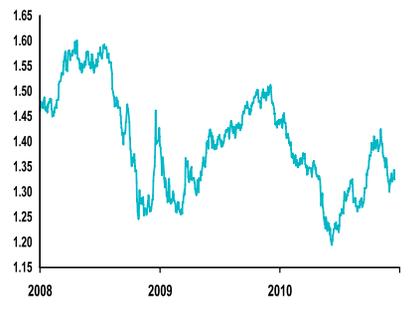
٢-جيم- اليوان الصيني مقابل الدولار



٢-باء- الين الياباني مقابل الدولار



٢-ألف- الدولار مقابل اليورو



المصادر: البنك المركزي الأوروبي وروبيترز.

العام. وإزاء هذه الظروف، عمد بنك اليابان إلى تخفيض أسعار الفائدة في تشرين الأول / أكتوبر وكانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ (الشكل ١-جيم). وفي ظل ضعف التقدم المحلي، لم تحدث أي تغييرات في توقعات التضخم، وهذا ما يبدو واضحاً من عائدات سندات الخزينة العامة (الشكل ١-جيم).
بحاجة إلى الانتعاش. ويعتمد اقتصاد اليابان على الأداء الاقتصادي لشركائه التجاريين. وكان لارتفاع سعر الين مقابل الدولار أثر على ضعف القدرة التنافسية لأسعار الصادرات اليابانية (الشكل ٢-باء). وبعد انتهاء دورة تصحيح التكاليف على مستوى قطاع الشركات، بدأ النشاط الاقتصادي يسجل بعض الانتعاش. ومن المتوقع أن تؤثر مناعة الأداء في اقتصاد الصين إيجابياً على صادرات اليابان. لكن احتمالات الانتعاش تبقى ضعيفة، إذ يتوقع ألا يتجاوز معدل النمو ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من الحوافز المالية التي قدمتها حكومة اليابان في عام ٢٠٠٩، ظل الاقتصاد الياباني في حالة انكماش، حيث بقي الطلب المحلي

تسلسل أحداث الأزمة المالية وأثرها الممتد على الاقتصاد

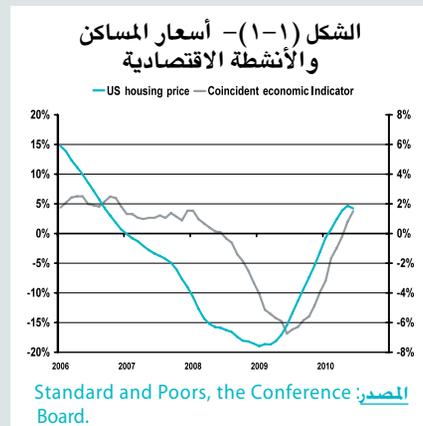
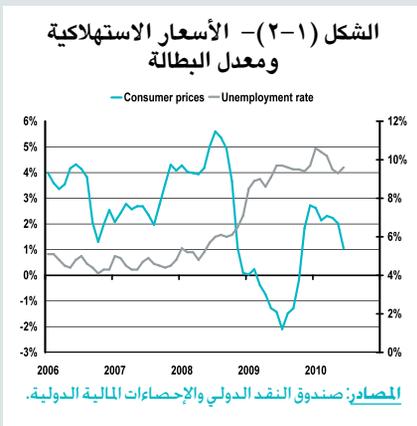
الإطار ١

التى في حوزتها رهون، ومنها الأسر المعيشية، تصحيح ميزانياتها. والتراجع الاقتصادي الذي يأتي نتيجة للأزمة المالية يختلف عن التراجع الذي يأتي نتيجة لتعثر الدورة الاقتصادية نفسها في حجم التصحيح الذي يتطلبه على الميزانية. وخلال الأزمة، يكمن دور الحكومة في العمل على تصحيح ميزانيات الكيانات الاقتصادية، ومنها المصارف التجارية والشركات والأسر المعيشية، من غير إضعاف الطلب المحلي. والأمثلة على هذا الدور السياسة النقدية والسياسة المالية المعمول بهما حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن جوهر المشكلة يبقى في هبوط أسعار العقارات التي بدأت تنتعش ببطء وتعود إلى المستوى الذي كانت عليه ما قبل الأزمة (الشكل ١-١ من الإطار).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أثر انخفاض قيمة الأصول لا يظهر على الاقتصاد إلا بعد فترة من الزمن. ففي الأزمة التي شهدها اليابان في عام ١٩٩٠، لم تظهر آثار هبوط أسعار الأصول على الاقتصاد إلا بعد مرور ٢٤ شهراً على هذا الهبوط. وقد تطول الفترة الزمنية الفاصلة أيضاً، كما هي حال بلدان الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ويمكن أن تكون أقصر بكثير. وفي منطقة الإسكوا، حدث الانخفاض في قيمة الأصول، سواء أكان في سوق الأوراق المالية أم في سوق العقارات، في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. أما أثر هذا الانخفاض فيرجح أن يكون قد ظهر في الفترة بين الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ والربع الثاني من عام ٢٠١٠. والانتعاش الاقتصادي المتوقع للاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠ هو عامل حاسم يجدر ببلدان الإسكوا ألا تسقطه من حساب إمكاناتها الاقتصادية لعام ٢٠١٠.

تخلت الأزمة المالية العالمية أحداث هامة، منها انهيار المؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عقبته سلسلة من الأحداث التي أدت إلى وقوع الأزمة الفعلية. ويبين الشكل ١ في هذا الإطار ارتفاع أسعار المساكن حسب دليل ستندارد اند بور (Standard and Poor's) المركب في ٢٠ مدينة من المدن الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية ونمو النشاط الاقتصادي حسب مؤشر التزامن الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. وقد أصبح دليل أسعار المساكن سالباً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بينما بدأ دليل النشاط الاقتصادي يتراجع في تموز/يوليو ٢٠٠٨. وهكذا استغرق انخفاض أسعار المساكن ١٨ شهراً قبل أن يؤثر على النشاط الاقتصادي. وبعد ذلك، تجاوز معدل البطالة مستوى ٥ في المائة الذي كان عليه في تموز/يوليو ٢٠٠٨، وأصبح مستوى الأسعار عامل انكماش في آذار/مارس ٢٠٠٩ (الشكل ١-٢ من الإطار).

فالأزمات المالية تأتي عادة نتيجة لإخفاق مختلف القطاعات الاقتصادية في ضبط ميزانياتها. وفي الأزمة الحالية، أدى انهيار أسعار المساكن إلى قصور مجموعة كبيرة من الأسر المعيشية، ولا سيما من فئة العاجزين عن المثابرة على دفع القروض، وأخفقت مجموعة من المؤسسات في ضبط ميزانياتها بسبب الصعوبات الناجمة عن خطط تحويل المنتجات المالية إلى أوراق مالية. وبما أن المؤسسات المالية تستخدم السيولة بالدولار لتصحيح ميزانياتها، أدت ندرة السيولة إلى فرض قيود مشددة على إقراض الشركات، ما دفعها إلى تعديل خططها الاستثمارية، وتسريح العديد من العاملين، والتخفيف من أعمالها وأنشطتها. ومادامت أسعار المساكن تسجل نمواً سالباً، يحتم هذا الوضع على الكيانات الاقتصادية



باء- آثار الأزمة على المناطق

الأساسية، من المتوقع أن تكون المنطقة قد سجلت نمواً معدله ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ وأن يبلغ معدل النمو فيها ٥,١ في المائة في عام ٢٠١١.

وفي جنوب وشرق آسيا، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وكان الأداء الاقتصادي في المنطقة متفاوتاً، إذ أدخل بلدان عديدة، ولا سيما سنغافورة وكوريا وماليزيا، حالة ركود بعد تهاوي الطلب الخارجي. أما النمو الذي سجلته المنطقة فكان مصدره الرئيسي اقتصادا الصين والهند. فاقتصاد كل من البلدين كان في موقع قوي من حيث الطلب المحلي نتيجة للحوافز المالية المعمول بها. وبينما شهدت معظم البلدان الآسيوية انخفاضاً طفيفاً في قيمة عملاتها الوطنية مقابل الدولار، يحافظ اليوان الصيني على قيمته مقابل الدولار منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ (الشكل ٢-جيم). ونتيجة لذلك، حافظت بلدان جنوب وشرق آسيا على قدرة تنافسية في الأسعار مقابل جميع العملات الرئيسية في العالم، ومنها عملات الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي، وهذه القدرة أفسحت المجال أمام تحسن توقعات الانتعاش الاقتصادي مدعوماً بالصادرات. وهكذا من المتوقع أن تشهد منطقة جنوب وشرق آسيا نمواً يبلغ معدله ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ و٧,١ في المائة في عام ٢٠١١.

وشهدت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجعاً بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد تأثر اقتصاد المكسيك بالأزمة ودخل في حالة ركود، من أسبابها الارتباط الوثيق مع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وألحق انخفاض أسعار السلع الأساسية أضراراً جسيمة بمصدري هذه السلع. غير أن اقتصادات هذه المنطقة لم تبدِ علامات تشير إلى صعوبات على مستوى ميزان المدفوعات، خلافاً لما كانت عليها في الأزمات المالية

تأثرت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تأثراً شديداً بالأزمة العالمية، ولا سيما اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية ومجموعة الدول المستقلة. ففي عام ٢٠٠٩، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٦,٧ في المائة في هذه البلدان. وقد أدى هبوط أسعار السلع الأساسية وكذلك الأزمة الائتمانية المفاجئة إلى تراجع في الاستهلاك والاستثمار. ولم تسجل حتى الآن أزمة على مستوى ميزان المدفوعات، ما يدل على مناعة اقتصادية ومالية تتمتع بها المنطقة. وكان الاحتياطي المتراكم بالعملات الأجنبية كافياً لتحصين المنطقة ضد الصدمات المالية الخارجية مع أن بلداناً عديدة لجأت إلى بعض التخفيضات المحدودة في قيمة عملاتها الوطنية. إضافة إلى ذلك، أسهم انتعاش أسعار السلع الأساسية في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ في دعم ميزان التجارة الخارجية لتلك الاقتصادات. ومع استمرار ضعف الطلب المحلي، تبقى إمكانات النمو ضعيفة، إذ تشير التوقعات إلى نمو بمعدل ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٠، و٤ في المائة في عام ٢٠١١^(٤).

وفي ظل انهيار أسعار السلع الأساسية، بلغ معدل نمو الاقتصادات الأفريقية ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. غير أن المنطقة أبدت مناعة إذ لم تسجل أزمات على مستوى ميزان المدفوعات حتى الآن. وتمكنت السلطات المالية والنقدية من دعم الطلب المحلي في بلدان المنطقة ونجحت أيضاً في وضع ضوابط على أسعار الصرف. وإضافة إلى ذلك، أسهمت مختلف برامج الإصلاح التي اعتمدها بلدان المنطقة في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها حتى أثناء الأزمة. لكن النمو الاقتصادي بقي متعثراً بقيود أساسية، منها ضعف قدرة العرض الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في معظم البلدان الأفريقية. وفي ظل استقرار أسعار السلع

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع معظم مؤشرات أسواق الأوراق المالية في مختلف أنحاء العالم

عبر بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ (الجدول ١)، في عملية تراجع حاد ما لبثت أن تسربت آثارها إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ومن المتوقع أن يتحسن هذا المعدل مجدداً فيبلغ ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و٤,٧ في المائة في عام ٢٠١١ (الشكل ٣).

السابقة التي شهدتها المنطقة. وكما في بلدان نامية أخرى، أسهم الاحتياطي المتراكم بالعملة الأجنبية منذ ما قبل الأزمة، في منع انتقال العدوى من البلدان المتقدمة. ومع أن الحوافز المالية التي اعتمدها بلدان المنطقة كانت محدودة، سجل الطلب انتعاشاً ملحوظاً. وفي سياق الظروف، من المتوقع أن تشهد منطقة أمريكا اللاتينية نمواً بمعدل ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ وبمعدل ٤ في المائة في عام ٢٠١١.

وأسعار النفط الخام هي مؤشر واضح إلى إمكانات النمو، وآفاق الأعمال، وثقة المستهلكين في جميع بلدان الإسكوا، لأن الآثار الإيجابية غير المباشرة لإيرادات النفط تتسرب إلى البلدان غير المصدرة للنفط. ويبين الشكل ٤- ألف حركة أسعار النفط الخام وفقاً لوست تكساس إنترميديت (West Texas Intermediate) ووضع السيولة بالدولار حسب مقياس فارق تيد (TED Spread)^(٦). وأدى الخوف من تزايد العجز عن تسديد قروض الرهون وغيرها من منتجات الأوراق المالية إلى الحد من السيولة بالدولار في آب / أغسطس ٢٠٠٧، وهذا الوضع استمر حتى حزيران / يونيو ٢٠٠٩، عندما انخفض فارق تيد إلى ما دون الحد الأدنى الذي كان قد بلغه في الماضي وهو ٥٠ نقطة أساس. وأثناء أزمة السيولة بالدولار، سجلت أسعار النفط الخام تقلبات حادة، إذ ارتفع سعر البرميل إلى حد أقصى قدره ١٤٠ دولاراً في تموز / يوليو ٢٠٠٨، وانخفض إلى حد أدنى في أواخر عام ٢٠٠٨، ثم عاد ليتراوح بين ٦٠ و٨٠ دولاراً في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. ومن المعروف أن المضاربة المالية بالعقود الآجلة للنفط الخام تنطوي على تقلبات حادة في ظل ندرة السيولة. وعندما عادت السيولة بالدولار إلى المستوى الطبيعي، استقرت أسعار النفط الخام على المستوى الذي كانت عليه قبل تموز / يوليو ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، شهدت بيئة الاقتصاد الكلي خارج منطقة الإسكوا تدهوراً شديداً في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وهي فترة التزامن بين

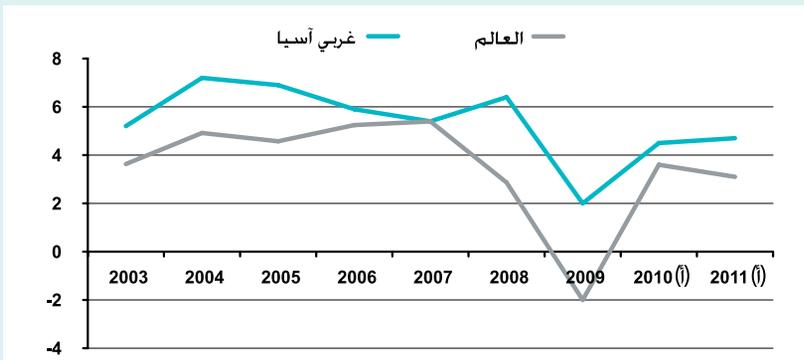
أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع معظم مؤشرات أسواق الأوراق المالية في مختلف أنحاء العالم. فتهاوي معدلات الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، أدى إلى هبوط المتوسط العالمي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى معدل سالب قدره -٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. غير أن هذا المعدل السالب يتوقع أن ينتعش ليقارب ٣,٦ في عام ٢٠١٠، ثم يعود وينخفض إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١١ (الجدول ١ والشكل ٣). ولم تكن البلدان الأعضاء في الإسكوا^(٥) بمنأى عن الآثار المباشرة للأزمة، إذ تسربت إليها عبر قنوات عديدة، أبرزها حركة التجارة ورأس المال، وانخفاض أسعار النفط الخام، وهبوط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى الشركاء الرئيسيين لبلدان الإسكوا في التجارة، وتدني أسعار الأصول والسلع الأساسية. غير أن آثار الأزمة المالية على بلدان الإسكوا بقيت محدودة مقارنة بما أصاب الاقتصادات الناشئة الأخرى، ولو اختلفت حدتها بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث انخفض معدل النمو من ذروة بلغها في عام ٢٠٠٨ إذ وصل إلى ٦,٦ في المائة إلى متوسط قدره ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، والبلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً حيث هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ذروة بلغها في عام ٢٠٠٨ إذ سجل ٦,٦ في المائة، إلى ٠,١ في المائة فقط في عام ٢٠٠٩. غير أن أبلغ آثار الأزمة المالية على منطقة الإسكوا كانت

ويبين الشكل ٤-جيم تدفق الودائع المصرفية إلى منطقة الإسكوا حسب الأرقام الواردة من المصارف التجارية إلى مصرف التسويات الدولية. ويُلاحظ أن حركة الودائع المصرفية من بلدان مجلس التعاون الخليجي وإليها سجلت تقلبات هامة في عام ٢٠٠٩. وهذا يوضح وضع بلدان مجلس التعاون الخليجي، من موقعها في الاستثمار الدولي من خلال الصناديق السيادية،

النقص الحاد في السيولة بالدولار، والانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام.

ويبين الشكل ٤-باء النمو التراكمي لرأس مالية أسواق الأوراق المالية، وفوائض الحساب الجاري، ومجموع إيرادات الصادرات النفطية. وبعد انتعاش عابر في عام ٢٠٠٧، انخفض معدل رأس مالية أسواق الأوراق المالية في عام ٢٠٠٨ إلى مستوى قلما شهدته الأعوام الماضية. وتجاوز نمو الأصول المالية في المنطقة، مقياساً بمعدل رأس مالية أسواق الأوراق المالية، في سرعته مستوى إيرادات الصادرات النفطية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وعلى الرغم من التصحيح التنازلي الذي شهدته أسواق الأوراق المالية، استمرت قيمة الأصول العقارية على تراجعها منذ الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. ويشير الشكل ٤-باء إلى أن تصحيح قيمة الأصول في سوقي الأوراق المالية والعقارات كان أكبر بكثير من انخفاض إيرادات صادرات النفط. ويُلاحظ أن رأس مالية سوق الأوراق المالية حافظت على ارتفاعها منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، لأسباب عديدة منها رفع الدعم. وانخفضت قيمة ميزان الحساب الجاري في منطقة الإسكوا من ٢٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

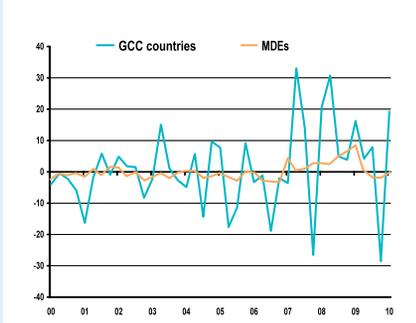
الشكل ٣. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٣-٢٠١١ (التغير السنوي للنسبة المئوية)



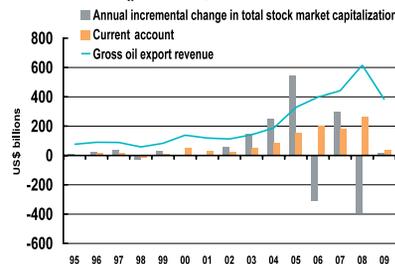
المصادر: المصادر الوطنية ما لم يُذكر خلاف ذلك. الأرقام في منطقة الإسكوا تستند إلى حسابات الإسكوا (انظر الجدول ٦ للتفاصيل). الأرقام الأخرى صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وصندوق النقد الدولي. الإحصاءات المالية الدولية. وتقارير آفاق الاقتصاد العالمي. (أ) تقديرات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الشكل ٤. آثار أخرى للأزمة على الوضع المالي والاقتصادي الكلي

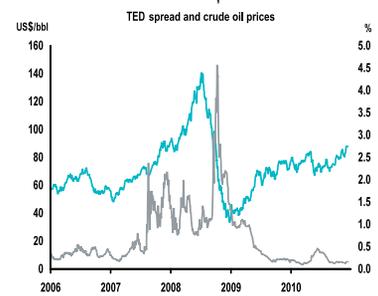
٤-جيم- تدفقات الودائع المصرفية



٤-باء- إيرادات الصادرات النفطية، ونمو رأس مالية سوق الأوراق المالية والحساب الجاري



٤-ألف- السيولة بالدولار وأسعار النفط الخام، ٢٠٠٦-٢٠١٠



المصادر: الشكل ٤-ألف: الاحتياطي الفيدرالي. British Bankers Association, US Energy Information Administration. الشكل ٤-باء: رأس مالية أسواق الأوراق المالية: صندوق النقد العربي؛ إجمالي إيرادات الصادرات النفطية وإجمالي الحساب الجاري: الإسكوا. الشكل ٤-جيم: مصرف التسويات الدولية. ملاحظة: US\$/bbl: US\$ per barrel of oil.

واضح إلى إمكانات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وبين الشكل ٥ أن أسعار النفط انخفضت من ٩٤ دولاراً للبرميل الواحد في عام ٢٠٠٨ إلى ٦١ دولاراً للبرميل الواحد في عام ٢٠٠٩. وقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٠,١ في المائة بعد أن كان ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، وفي هذا الانخفاض ما يدل على أن أسعار النفط وإيراداته هي المحرك الرئيسي للنمو في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. ومع انتعاش متوسط أسعار النفط، بحيث بلغ سعر البرميل ٨٠ دولاراً، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في تلك البلدان إلى ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٠. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر

تنوعاً، فيبدو أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وإن قاوم الآثار المباشرة لتقلبات أسعار النفط، فلن يقوى على مقاومة آثارها غير المباشرة التي تصلها متأخرة بعد سنة أو سنتين. وتشير تقديرات الأوبك^(٧) إلى أن مجموع الطلب العالمي على النفط قارب ٨٥,٦ مليون برميل في اليوم، بينما قارب مجموع المعروض من النفط الخام ٨٥,٨ مليون برميل في اليوم. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الطلب على النفط الخام قد انخفض في عام ٢٠٠٨ حوالي ٠,٣ مليون برميل عما كان عليه في عام ٢٠٠٧. وإزاء هذا الضعف المتوقع في الطلب، حافظت الأوبك على حصة منخفضة في الإنتاج، بحيث قاربت مستويات الربع الأخير من عام ٢٠٠٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قررت الأوبك تخفيض حصتها حوالي ٤,٢ برميل في اليوم. وإزاء استمرار الضعف المتوقع في الطلب في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، من المتوقع أن تستمر الأوبك في تحديد حصة الإنتاج عند ٢٤,٨ مليون برميل في اليوم، مع احتمال إجراء مزيد من التخفيض. ويتوقع أن تبقي البلدان غير الأعضاء في الأوبك في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على مستوى الإنتاج من النفط الخام الذي سجلته في عام ٢٠٠٨. وهكذا سيرواح الطلب

وفي الاقتراض الدولي لتمويل المشاريع الإنمائية. وتعرض بلدان عديدة من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي لآثار المضاربة باعتبارها هدفاً لها، بحكم موقعها وسط أسواق رأس المال العالمية. وعلى الرغم من الموقع القوي الذي تبدو عليه هذه البلدان ومن الثروة النفطية التي تملكها، بدت عليها مؤشرات ضعف تزيد احتمال تضررها من آثار الأزمة العالمية. غير أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً شهدت تدفقات مالية على شكل ودائع مصرفية منذ عام ٢٠٠٧، وهذه التدفقات المالية تفسر الوضع القوي لميزان رأس المال في بعض من هذه البلدان، ولا سيما في الأردن ولبنان ومصر.

وإذا انتعش الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١١، فيتوقع أن تتحسن البيئة الاقتصادية الخارجية لمنطقة الإسكوا. وعلى الرغم من تحسن السيولة بالدولار منذ الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ والاستقرار النسبي لأسعار النفط، يُعتقد أن الآثار الكاملة للأزمة المالية لم تظهر بعد ولن تزول سريعاً. ومن أسباب هذا الاعتقاد: عدم إمكانية الاعتماد على القطاع المالي في المنطقة حالياً مقابل الاعتماد المفرط في الماضي؛ شدة تعرض بلدان الإسكوا للأزمات المالية الدولية؛ سرعة تدهور وضع الحساب الجاري لمعظم البلدان الأعضاء في الإسكوا. فالعامل الأول والعامل الثاني مترابطان لأن الاعتماد على القطاع المالي في الماضي وقلة الاعتماد عليه حالياً يعني المستثمرين الدوليين. وتسهيل تعديل الميزانيات هو السبيل الرئيسي لتجاوز هذه العقبة المزدوجة. ومن منظور الاقتصاد الكلي، يبقى هذا التصحيح مهمة سهلة ما دام ميزان الحساب الجاري إيجابياً، بحيث يمكن إجراء التصحيح على الصعيد الداخلي.

جيم - التطورات في قطاع النفط

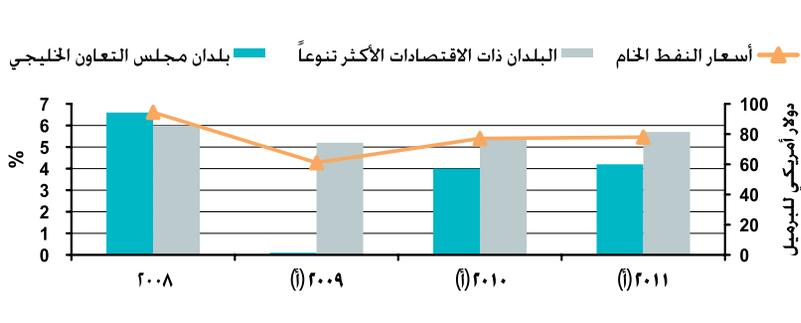
أسعار النفط وإيراداته هي عموماً مؤشر

على الغازولين والوقود، إلى تراجع كبير في هامش التكرير. وهامش التكرير، الذي يُقاس بالفارق على مدى تسعة أشهر بين سعر النفط الخام وفق وسترن تكساس إنترميديت وسعر الغازولين وفق أوكسيجنيت بلندين قد بدأ يتراجع قبل بلوغ أسعار النفط الخام الذروة بكثير (الشكل ٦-ب). ولم يتحسن هامش التكرير قبل النصف الثاني

والعرض على النفط الخام عند حدود ٨١,٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٩، أي أقل بنسبة ٥ في المائة من معدل عام ٢٠٠٨.

وارتفعت أسعار النفط الخام في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، بحيث بلغت المستوى الاستثنائي الذي كانت عليه قبل الانخفاض الكبير الذي سجلته في عام ٢٠٠٥ (الشكل ٦-أ). وفي ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٨، ارتفع سعر سلة أوبك المرجعي إلى ١٤٠,٧٣ دولاراً للبرميل، ثم عاد وانخفض في أواخر العام إلى ٣٥,٥٨ للبرميل الواحد. ثم عادت الأسعار وانتعشت ليتراوح سعر البرميل الواحد بين ٦٠ و٨٠ دولاراً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، وواصلت اتجاهها التصاعدي ليبلغ سعر البرميل ٩٠ دولاراً في أواخر عام ٢٠١٠. ومن المعروف اليوم السبب الرئيسي لارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٨، يُعزى إلى المضاربة المالية، ولا سيما إلى شراء النفط الخام بعقود مستقبلية. وخلال فترة ارتفاع الأسعار، أدى انخفاض الطلب الحقيقي على منتجات النفط، ولا سيما

الشكل ٥. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط أسعار النفط الخام في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٨-٢٠١١

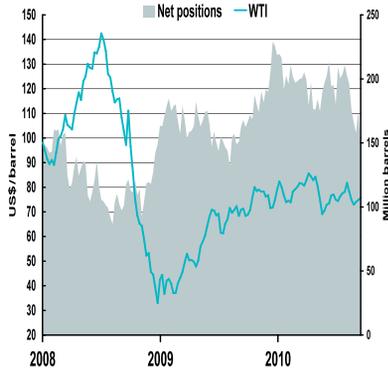


المصادر: متوسط أسعار النفط الخام لعام ٢٠٠٨: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: انظر الجدول ٦. (أ) أسعار النفط للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ هي توقعات الإسكوا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

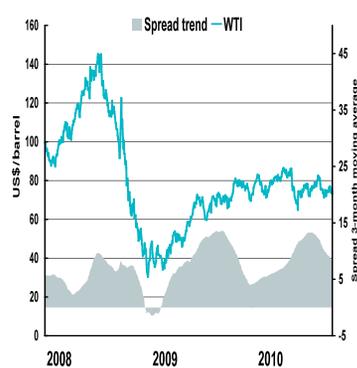
التطورات في قطاع النفط، ٢٠٠٨-٢٠١٠

الشكل ٦

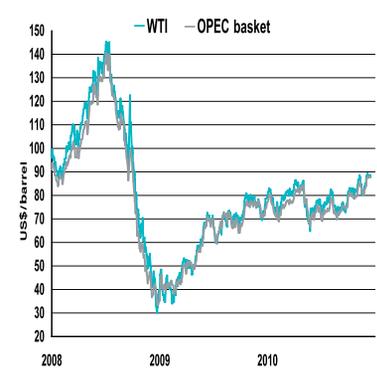
٦-جيم - صافي صفقات الجهات غير التجارية لفترات طويلة وسترن تكساس انترميديت



٦-باء - سعر وسترن تكساس إنترميديت للنفط الخام وسعر الغازولين وفق أوكسيجنيت بلندين



٦-ألف - أسعار النفط: وسترن تكساس انترميديت وسلة الأوبك



المصادر: الشكل ٦-ألف: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. والأوبك.

الشكل ٦-باء: حسابات الإسكوا. استناداً إلى بيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل ٦-جيم: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبنية التجارة بالعقود الآجلة للسلع الأساسية.

ملاحظة: RBBOB: reformulated blendstock for oxygenate blending; WTI: West Texas Intermediate; OPEC Basket: OPEC Reference Basket.

ومن المتوقع أن تكون هذه القوى عاملاً يسهم في تثبيت أسعار النفط الخام، بدلاً من المساهمة في رفعها وتقلبها. ويُتوقع أن يتراوح سعر أوبك المرجعي لعام ٢٠١١ بين ٥٤ و ١٠٢ دولار للبرميل، على أن يكون المتوسط ٧٨ دولاراً للبرميل (الجدول ٣).

وفي عام ٢٠٠٩، بلغ متوسط مجموع إنتاج البلدان الأعضاء في الإسكوا من النفط الخام ١٨,٣ مليون برميل في اليوم، وهو أقل من مجموع العام السابق بنسبة ٩,٨ في المائة (الجدول ٤). والسبب في ذلك هو تخفيض حصة بلدان الإسكوا في الإنتاج تماشياً مع تخفيض حصة أوبك. وبلغ مجموع إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٤,٣ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٩، وهو أدنى مستوى يبلغه إنتاج هذه البلدان منذ عام ٢٠٠٣. أما مجموع الإنتاج في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، أي الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر واليمن، فاستقر على ٣,٩٩ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن

من عام ٢٠٠٩. ويشير الشكل ٦-جيم إلى أن المستثمرين الدوليين استمروا طويلاً في عقود النفط الخام المستقبلية وأسواق الخيارات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما إن الصفقات الآجلة تراجعت في عام ٢٠٠٨ ثم انتعشت وعادت إلى مستواها السابق في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. غير أن زيادة القدرة الإنتاجية الاحتياطية وتحسن القدرة العالمية على التكرير خفف من وطأة آثار المضاربة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٨.

تقديرات وتنبؤات أسعار النفط الخام،

٢٠١١-٢٠٠٨

(سعر سلة أوبك المرجعية، بالدولار للبرميل)

الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع لعام ٢٠١٠	
			منخفض	متوسط أعلى
٢٠٠٨	٣٣,٣٦	١٤٠,٧٣	٩٤,٤٥	
٢٠٠٩	٣٨,١٤	٧٨,٠٠	٦١,٠٦	
٢٠١٠	٦٨,٢١	٩٠,٠٢	٧٧,١٠	
٢٠١١			٥٤,٠	٧٨,٠

المصدر: الأوبك ٢٠٠٨، والأرقام العائدة إلى الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ مستمدة من تقديرات الإسكوا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

الجدول ٤.

إنتاج النفط في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٦-٢٠١١ (بآلاف البراميل في اليوم)

البلد	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ ^(١)	٢٠١١ ^(ب)	١٠/٢٠٠٩	١١/٢٠١٠	نسبة التغير
الإمارات العربية المتحدة	٢٥٦٩	٢٥٢٩	٢٥٧٢	٢٢٤٢	٢٣١٠	٢٣٥٠	٣,١	١,٧	
البحرين	١٨٣	١٨٥	١٨٥	١٨٢	١٧٨	١٨٠	٢,٢-	١,١	
عمان	٦٨٧	٦٥٣	٦٦٩	٧١٣	٧٥٥	٧٧٠	٦,٠	٢,٠	
قطر	٨٠٣	٨٤٥	٨٤٣	٧٣٣	٧٩٠	٨٠٠	٧,٨	١,٣	
الكويت	٢٦٦٥	٢٥٧٥	٢٦٧٦	٢٢٦٢	٢٢٩٠	٢٣٠٠	١,٣	٠,٤	
المملكة العربية السعودية	٩٢٠٨	٨٨١٦	٩١٩٨	٨١٨٤	٨٢٧٠	٨٣٠٠	١,١	٠,٤	
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٦١١٥	١٥٦٠٣	١٦١٤٣	١٤٣١٥	١٤٥٩٣	١٤٧٠٠	١,٩	٠,٧	
الجمهورية العربية السورية	٤٠٠	٣٨٠	٣٧٧	٣٧٧	٣٨٠	٣٨٧	٠,٨	١,٨	
السودان	٣٦٤	٤٨٤	٥٠٠	٥١٠	٥١٥	٥٢٥	١,٠	١,٩	
العراق	١٩٥٧	٢٠٣٥	٢٢٨١	٢٣٣٦	٢٤٨٠	٢٥٨٠	٦,٢	٤,٠	
مصر	٥٣٣	٥١٦	٥١٧	٤٩٦	٥١٠	٥٢٢	٢,٨	٢,٤	
اليمن	٣٥٧	٣١٣	٢٨٦	٢٧٢	٢٧٧	٢٨٢	٢,٠	١,٨	
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٣٦١١	٣٧٢٩	٣٩٦٠	٣٩٩١	٤١٦٢	٤٢٩٦	٤,٣	٣,٢	
مجموع منطقة الإسكوا	١٩٧٢٦	١٩٣٣١	٢٠١٠٣	١٨٣٠٦	١٨٧٥٥	١٨٩٩٦	٢,٥	١,٣	

المصدر: الأوبك باستثناء السودان: المجموعة الإحصائية السنوية للسودان للعامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وتقديرات الإسكوا للسنوات اللاحقة. (أ) تقديرات الإسكوا استناداً إلى مصادر رسمية ومصادر أخرى حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. (ب) تقديرات الإسكوا حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

يبلغ مجموع إنتاج البلدان الأعضاء في الإسكوا من النفط الخام ١٨,٧٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٠ و ١٨,٩٩ مليون برميل في عام ٢٠١١. أما إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي فيقدر بحوالى ١٤,٥٩ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٠ و ١٤,٧٠ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١١. ويتوقع أن تسهم الاستثمارات التي أجريت مؤخراً في قطاع النفط في تحسين القدرة الإنتاجية للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، بحيث يقارب إنتاجها ٤,١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٠ و ٤,٢٩ مليون برميل في عام ٢٠١١. ويلاحظ تراجع في الموقع الإنتاجي لكل من الجمهورية العربية السورية واليمن، غير أن البلدان سجلا أداءً جيداً في التنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه. فقد بدأ اليمن يصدر الغاز الطبيعي المسيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وحلت قطر على رأس قائمة البلدان المصدرة للغاز الطبيعي، كما سجل هذا القطاع نشاطاً ملحوظاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى السودان ومصر.

وفي عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع إيرادات البلدان الأعضاء في الإسكوا من صادرات النفط الخام ٣٥٦,٢ مليار دولار، مسجلة انخفاضاً قدره ٤١,٨ في المائة عن مستوى العام السابق (الجدول ٥). وكان من المتوقع أن تتحسن هذه الإيرادات بنسبة ٣٣,٩ في المائة، بحيث تبلغ ٤٧٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠، مع بلوغ السعر الوسطي لبرميل النفط الخاص ٧٧,١٠ دولاراً، ثم تعود وتنخفض قليلاً لتبلغ ٤٦٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠٠٩، كان الاتجاه السائد تحت تأثير تراجع الأسعار وتخفيض حصة البلدان الأعضاء في الأوبك من الإنتاج. كما أدى تخفيض حصة الإنتاج إلى تراجع إيرادات الصادرات النفطية في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية (الشكل ٧). وفي عام ٢٠١٠، كان من المتوقع أن يؤدي النمو المرتقب في الإنتاج والتحسين في مستوى الأسعار إلى زيادة نسبتها ٣٥ في المائة في إيرادات صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام، بحيث يبلغ

الجدول ٥. مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٦-٢٠١١ (بمليارات الدولارات)

نسبة التغير	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ ^(أ)	٢٠١١ ^(ب)	١٠/٢٠٠٩	١١/٢٠١٠
البلدان المصدرة للنفط	٥٨,١	٦١,٢	٨٥,٤	٤٦,٥	٦٢,٠	٦٠,٥	٣٣,٣	٢,٤-
الإمارات العربية المتحدة	٩,٢	١٠,٨	١٣,٨	٨,٩	١١,٧	١٢,١	٣١,٥	٤,٣
البحرين	١٤,٥	١٥,٧	٢٤,٥	١٣,٩	٢٥,٧	٢٧,٢	٨٤,٩	٥,٨
عمان	١٦,٠	١٩,٢	٢٥,٨	١١,٧	١٩,٥	١٩,٠	٦٦,٧	٢,٦-
قطر ^(ج)	٥٣,٢	٥٩,٠	٨٠,٧	٤٦,٣	٥٧,٨	٥٦,٧	٢٤,٩	١,٩-
الكويت	١٨٨,٢	٢٠٥,٣	٢٨١,٠	١٦٣,١	٢١٥,٠	٢٠٥,٠	٣١,٩	٤,٧-
المملكة العربية السعودية	٣٣٩,٢	٣٧١,١	٥١١,١	٢٩٠,٣	٣٩١,٧	٣٨٠,٦	٣٤,٩	٢,٨-
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	٤,٠	٤,٤	٥,٦	٣,٧	٤,٢	٤,٦	١٣,٥	٨,٥
الجمهورية العربية السورية	٥,٢	٨,٤	١٢,٢	٨,٧	١٠,٦	١١,٠	٢١,٩	٣,٨
السودان	٢٩,٧	٣٧,٨	٦١,٩	٣٩,٠	٥٢,٧	٥٥,٠	٣٥,٣	٤,٤
العراق	١٠,٥	١١,١	١٤,٤	١٠,١	١١,٥	١٢,٠	١٤,٤	٤,٣
مصر	٦,٧	٦,١	٧,٧	٤,٤	٦,٣	٦,٦	٤٢,١	٤,٨
اليمن	٥٦,٢	٦٧,٩	١٠١,٨	٦٥,٨	٨٥,٣	٨٩,٢	٢٩,٦	٤,٥
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٣٩٥,٥	٤٣٩,٠	٦١٢,٩	٣٥٦,٢	٤٧٧,٠	٤٦٩,٨	٣٣,٩	١,٥-
مجموع منطقة الإسكوا								

المصادر: بيانات ميزان المدفوعات من مصادر وطنية.

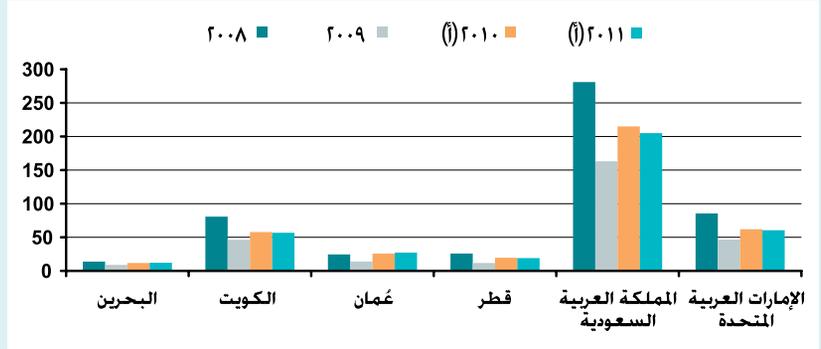
(أ) تقديرات الإسكوا استناداً إلى مصادر رسمية ومصادر أخرى حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(ب) توقعات الإسكوا حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(ج) سجلت قطر زيادة كبيرة في الصادرات غير النفطية، ومنها الغاز الطبيعي المسيل التي لم تدخل في الحساب في هذا الجدول.

الشكل ٥.

إيرادات الصادرات النفطية في بلدان مجلس
التعاون الخليجي، ٢٠٠٨-٢٠١١
(بملايين الدولارات)



المصدر: بيانات ميزانيات المدفوعات من المصادر الوطنية.
(أ) تقديرات الإسكوا استناداً إلى مصادر رسمية ومصادر أخرى حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
(ب) توقعات الإسكوا حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

أن استقرار سعر البرميل الواحد عند ٧٠ دولاراً هو وضع مقبول. فهذا الحد ليس مرتفعاً بحيث يقوض الطلب على النفط الخام ولا منخفضاً بحيث يعوق الاستثمار في التنقيب وتطوير القدرة الإنتاجية. وباستقرار السعر عند هذا المعدل، تستطيع البلدان المنتجة للنفط الخام في المنطقة تأمين هامش من الإنتاج يفوق ما تقوى عليه البلدان المنتجة في منطقة أخرى لا تنقصها الميزة التنافسية في تكاليف التنقيب والإنتاج. ومع توقع استقرار سعر النفط الخام في عام ٢٠١٠، يُتوقع أن تتمكن البلدان الأعضاء في الإسكوا من تعزيز موقعها التنافسي في قطاعات النفط والطاقة.

بقيت ثقة الشركات والمستهلكين في بلدان مجلس التعاون الخليجي قوية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، على الرغم من انعكاسات الأزمة المالية العالمية. وهذا الشعور بالمناعة الاقتصادية، يبدو مستغرباً في ظل تدهور بيئة الاقتصاد الكلي، والصعوبات المالية التي تواجهها المصارف التجارية، وأوساط الأعمال، والأسر المعيشية. وقد تعزى هذه الثقة إلى الاستقرار الذي يبدو عليه قطاع النفط والطاقة. فالارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام أسهم في تخفيف احتمالات انتشار عدوى النقص في السيولة بالدولار بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ويؤمل أن يخفف الاستقرار الحالي في قطاعي النفط والطاقة من خطر تصحيح الميزانيات المالية.

مجموعها ٣٩١,٧ مليار دولار، ثم تعود فتسجل انخفاضاً طفيفاً بحيث تبلغ ٣٨٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠١١. وفي ظل التحسن الملحوظ في القدرة الإنتاجية، سجل العراق وعمان أضيق هامش للتراجع، ويُتوقع أن يسجل البلدان أعلى معدل للنمو في إيرادات الصادرات من النفط الخام في عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من تدهور أسعار النفط الخام في عام ٢٠٠٨، أسهم تحسن الأسعار، بحيث تراوح متوسطها بين ٦٠ و٨٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٩، في تحسين وضع بلدان الإسكوا المنتجة للنفط نسبياً. وقد أعلنت البلدان الأعضاء في الأوبك مراراً، ولا سيما المملكة العربية السعودية،

الارتفاع الحاد في أسعار
النفط الخام أسهم
في تخفيف احتمالات
انتشار عدوى النقص
في السيولة بالدولار

الفصل الثاني
آخر الاتجاهات
والتطورات الاقتصادية
في منطقة الإسكوا



آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا

لا تعتمد الحوافر المالية المختلفة هو من العوامل الهامة التي تسهم في الانتعاش.

ألف- مقدمة

غير أن هذه العوامل على أهميتها لا تكفي لوقاية البلدان من المخاطر الناجمة عن الأزمة. فعلى الرغم من استقرار أسعار النفط الخام في عام ٢٠١٠، قد تراجع من جديد إلى ٥٤ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١١ (الجدول ٣). وإذا كانت المصارف التجارية في المنطقة قد استطاعت حتى الآن تجنب انعكاسات أزمة السيولة العالمية، فقد بدأت الشركات والأسر تعاني من ندرة في السيولة، قد تؤدي إلى خفض أسعار الأصول مما يدفع بالمصارف التجارية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات التصحيحية في الميزانية. والواقع أن أسعار العقارات في منطقة الإسكوا متدنية ومتقلبة، ولا يزال تحسنها غير مضمون في عام ٢٠١١ على الرغم من الانتعاش المتوقع في الاقتصاد.

وبعد ارتفاع عابر في معدل تضخم أسعار الاستهلاك بحيث بلغ ١١,٩ في المائة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، ما لبث أن انخفض، وهو لا يزال في تراجع منذ عام ٢٠٠٨ في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وقد أبدى عددٌ من صانعي السياسات في العديد من البلدان الأعضاء مخاوف جدية إزاء المخاطر التي يُحتمل أن تنشأ من الانكماش الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، على الرغم من بدء الرجوع عن هذا التوجه في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. والانخفاض السريع في معدلات تضخم أسعار الاستهلاك يرتبط بسعر المواد الغذائية وإيرادات العقارات، وهما من العوامل التي دفعت

يتعافى الاقتصاد العالمي ببطء ولكن بثبات من حالة الركود التي شهدتها في عام ٢٠٠٩. ومع الانتعاش تتحول الأجواء في البلدان الأعضاء في الإسكوا من حالة تشاؤم إلى حالة تفاؤل حذر. ومن أهم العوامل التي تعزز هذا التفاؤل الانتعاش المتوقع في سعر النفط، بحيث يتراوح بين ٥٤ و١٠٢ دولار للبرميل في عام ٢٠١١. وقد تمكنت المنطقة حتى الآن من تجنب أسوأ ما كان يمكن أن يصيب أهم القطاعات الاقتصادية، لا سيما قطاعات الإنتاج وأسواق العمل، والمصارف، والأسواق المالية. فلم يشهد أي من البلدان الأعضاء، حتى تلك التي تعاني من عجز حاد في الحساب الجاري، وتتحمل أعباء كبيرة من الديون الخارجية، وتعتمد أنظمة سعر الصرف الثابتة، أزمات في ميزان المدفوعات، ولا حالات انخفاض في قيمة العملة. وعودة العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، لم تكن بالحجم المرتقب. وتمكنت السلطات النقدية من حماية العملات المحلية والأنظمة المصرفية إزاء الآثار العالمية للأزمة المالية، وذلك بالاعتماد على احتياطات النقد الأجنبي المتراكمة منذ ما قبل الأزمة، وتجنب المصارف المحلية الاستثمار في الأصول المالية المعرضة لآثار الأزمة. وحيث يتوفر حيز مالي كاف، اتخذت السلطات المالية في منطقة الإسكوا موقفاً فاعلاً للحد من الآثار السلبية الناجمة عن الركود العالمي. وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨، أي أنه انخفض بنسبة ٤,٤ في المائة، وكان من المتوقع أن يبلغ ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ (الجدول ٦). والتحسن المتوقع في الطلب على المستوى الخارجي والداخلي نتيجة

معدلات التضخم الاستهلاكي إلى مستويات غير مسبوقة في عام ٢٠٠٨. ويتوقع أن تنعكس آثار المرحلة اللاحقة لضغوط تضخم الأسعار في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على بلدان المنطقة غير أن مثل تلك التوقعات لم تتحقق في الواقع بعد. وزيادة الأجور في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، لا سيما في القطاع العام، لم تحدث الأثر الذي كان متوقفاً على الأسعار. ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١١ (الجدول ٦).

باء- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم والصادرات

الجدول ٦. معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، ٢٠٠٧-٢٠١١ (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

البلد	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩ ^(أ)	٢٠١٠ ^(ب)	٢٠١١ ^(ج)	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١ ^(د)
الإمارات العربية المتحدة	٦,٢	٧,٤	-١,٩	٢,٧	٣,٢	١١,١	١٢,٣	١,٦	٠,٣	٢,١١ ^(هـ)
البحرين	٨,٤	٦,٣	٣,١	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٢,٢	١,٩
عمان	٦,٨	١٢,٨	٣,٦	٤,٣	٣,٩	٥,٩	١٢,٦	٣,٥	٢,٤	١,٨
قطر	٢٦,٨	٢٥,٤	٨,٦	١٣,٤	١٤,٠	١٣,٨	١٥,٢	٤,٩-	١,٦-	١,٠
الكويت	٤,٥	٥,٥	-٤,٦	٤,٤	٣,٦	٥,٥	١٠,٦	٤,٠	٣,٥	٣,٢
المملكة العربية السعودية	٢,٠	٤,٢	٠,٦	٣,٤	٣,٨	٤,١	٩,٩	٥,١	٤,٩	٤,٥
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	٤,٩	٦,٦	٠,١	٤,٠	٤,٢	٦,٣	١٠,٨	٣,٦	٣,٣	٣,٢
الأردن	٨,٥	٧,٦	٢,٣	٣,١	٣,٥	٤,٧	١٣,٩	٠,٧-	٤,٠	٤,٢
الجمهورية العربية السورية	٥,٧	٤,٣	٥,٩	٦,٢	٦,٠	٤,٥	١٥,٢	٢,٨	٤,٣	٤,٠
السودان	١٠,٢	٦,٠	٤,٥	٦,٢	٦,٠	٨,١	١٤,٩	١١,٢	١٣,٢	١١,٠
العراق	١,٥	٩,٥	٤,٢	٥,٠	٥,٥	٣٠,٨	٢,٧	٢,٨-	٢,٥	٤,٠
فلسطين	٥,٤	٥,٩	٦,٨	٤,٥	٤,٧	١,٩	٩,٩	٢,٨	٣,٢	٣,٥
لبنان	٧,٥	٩,٣	٨,٥	٦,٩	٥,٦	٦,٧	١٠,٠	١,٢	٣,١	٢,٥
مصر	٧,٢	٤,٧	٥,٢	٥,٥	٦,٢	٩,٥	١٧,١	١١,٨	١٢,٥	١١,٠
اليمن	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٣,٥	٣,٢	٧,٩	١٩,٠	٥,٤	٨,٥	٨,٩
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٦,٣	٦,٠	٥,٢	٥,٤	٥,٧	١١,٥	١٣,٨	٦,٧	٨,٧	٨,٠
مجموع منطقة الإسكوا	٥,٤	٦,٤	٢,٠	٤,٥	٤,٧	٨,٢	١١,٩	٤,٧	٥,٢	٥,٠

المصدر: المصادر الوطنية ما لم يرد خلاف ذلك.

(أ) الأرقام العائدة للإمارات العربية المتحدة والسودان وقطر والكويت ولبنان واليمن هي تقديرات اعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

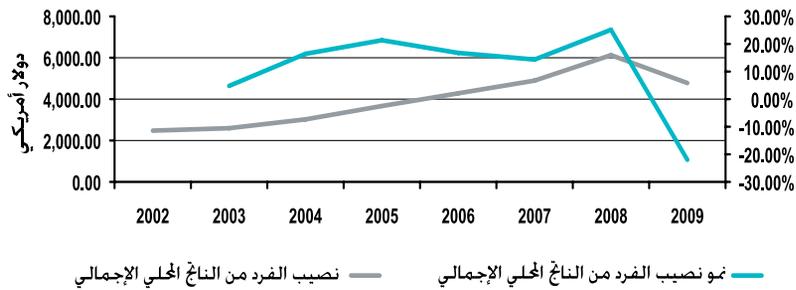
(ب) تقديرات من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(ج) توقعات من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(د) الأرقام المعتمدة لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة. ويستند ترجيح كل سنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ بالأسعار الثابتة.

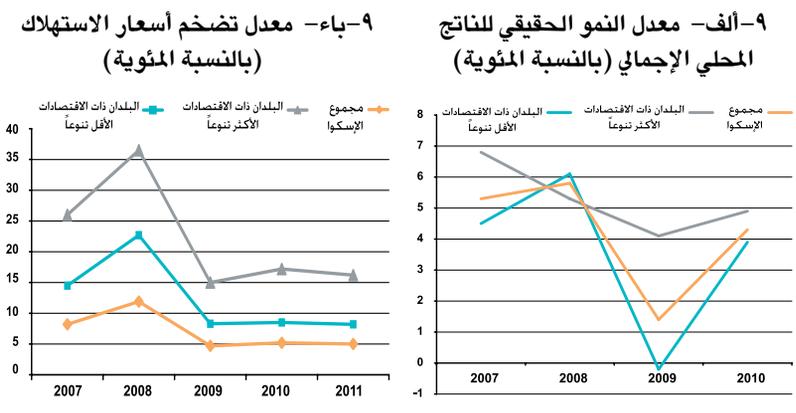
(هـ) بالنسبة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر. تعود الأرقام إلى السنة المالية للبلد التي تبدأ في تموز/يوليو وتنتهي في حزيران/يونيو من السنة التالية.

الشكل ٨. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٩-٢٠٠٢



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل ٩. معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠١١-٢٠٠٧



المصدر: المصادر الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

يظهر الشكل ٩-باء أن معدل التضخم في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨ إذ وصل إلى ١٠,٨ في المائة، بعد أن كان ٦,٣ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٧. ومن العوامل التي ساهمت في هذا الارتفاع ارتفاع معدلات الطلب المحلي وأسعار المساكن، وانخفاض قيمة الدولار الاسمية مقابل اليورو، وازدياد السيولة بالدولار بفعل الإيرادات النفطية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية في العالم. ونتيجة لذلك

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من ٣,٩ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٧ إلى رقم سالب قدره -٢,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. غير أن آثار الأزمة على بلدان المنطقة بقيت محدودة مقارنة بمناطق ناشئة أخرى. ففي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً سجل النمو تراجعاً طفيفاً، إذ انخفض متوسطه من ٦,٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، بينما شهد تباطؤاً ملحوظاً في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً حيث انخفض متوسطه من ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٠,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ (الجدول ٦ والشكل ٩-ألف). وبعد ارتفاع مطرد سجلته البلدان الأعضاء في الإسكوا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ ازداد من ٢٠٠٢ دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٦٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٨، انخفض إلى ٥٥٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩ على أثر الأزمة المالية العالمية. وتراجع نمو نصيب الفرد إلى حد كبير بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، بنسبة ١٢,٤ في المائة في عام واحد (الشكل ٨).

وبعد ارتفاع حاد سجله معدل التضخم، بحيث بلغ ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، تراجعت معدلات تضخم أسعار المستهلك. وبلغ متوسط معدل التضخم في منطقة الإسكوا ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، ولكنه عاد وسجل زيادة طفيفة ليبلغ ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، سجل كل من السودان ومصر أعلى معدل للتضخم تجاوز ١٠ في المائة في كل من عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. أما في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، سجلت أعلى معدلات للتضخم في المملكة العربية السعودية حيث بلغ المعدل ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ و٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ وفي الكويت حيث بلغ المعدل ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ و٣,٥ في عام ٢٠١٠ (الجدول ٦ والشكل ٩-باء).

لبلدان المجلس في عام ٢٠١٠. والجدير بالذكر أن أثر التضخم المتزايد على سعر الصرف الحقيقي في بلدان المجلس قبيل الأزمة قابله انخفاض في القيمة الاسمية للدولار مقابل الين الياباني، مما أدى إلى تراجع في قيمة عملات هذه البلدان مقابل عملات شركائها التجاريين الرئيسيين في منطقة آسيا.

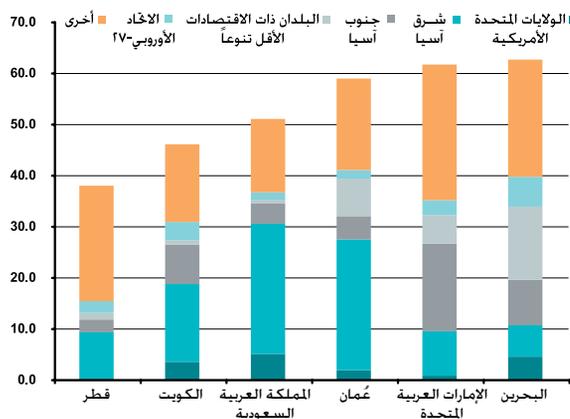
يبين الشكل ١٠ توزيع صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا، من حيث وجهتها، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩. ومن الواضح أن أكبر النسب من مجموع صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تتجه إلى بلدان الاتحاد الأوروبي (٢٧ بلداً)، تليها البلدان ذات الاقتصادات الأقل نمواً والولايات المتحدة (الشكل ١٠-ألف)، غير أن منطقة آسيا تبقى الشريكة التجارية الرئيسية لبلدان المجلس التعاون الخليجي (الشكل ١٠-باء). قد تأثرت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بتوقعات انخفاض النمو في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والبلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، بسبب ما أدت إليه هذه التوقعات من انخفاض في الطلب على الصادرات.

اتسعت الفجوة في الدورة الاقتصادية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ونظراً إلى ربط العملة الوطنية بالدولار وعدم فعالية السياسات النقدية في بلدان المجلس في التصدي للاختلالات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الكلي المحلي، لا سيما تفاقم ضغوط التضخم، لم يعد تقليص هذه الفجوة ممكناً. ومع توجيه السياسات النقدية نحو المحافظة على ربط العملة بالدولار فقط، بدأت معدلات التضخم المحلي تتزايد، وارتفع سعر الصرف الحقيقي نتيجة لتحقيق المكاسب التجارية، مما أدى إلى المزيد من المضاربة برأس المال في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، وزاد من تفاقم ضغوط ضخمة. ومن العوامل التي ساهمت في حصول الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي المحلي، تخلي الكويت عن ربط عملتها بالدولار لتعتمد نظاماً لسعر الصرف يقوم على ربط العملة الوطنية بسلة من العملات. وفي ظل هذا التغيير، تزداد صعوبة إنشاء اتحاد نقدي لبلدان المجلس التعاون الخليجي وتنفيذ الاتفاق على اعتماد عملة موحدة

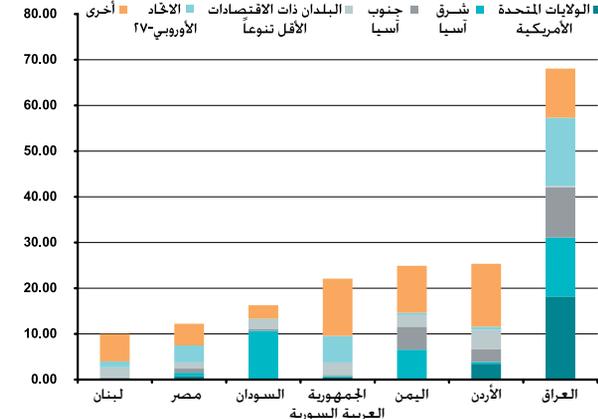
وجهة صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، ٢٠٠٩

الشكل ١٠.

١٠-باء- وجهة صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



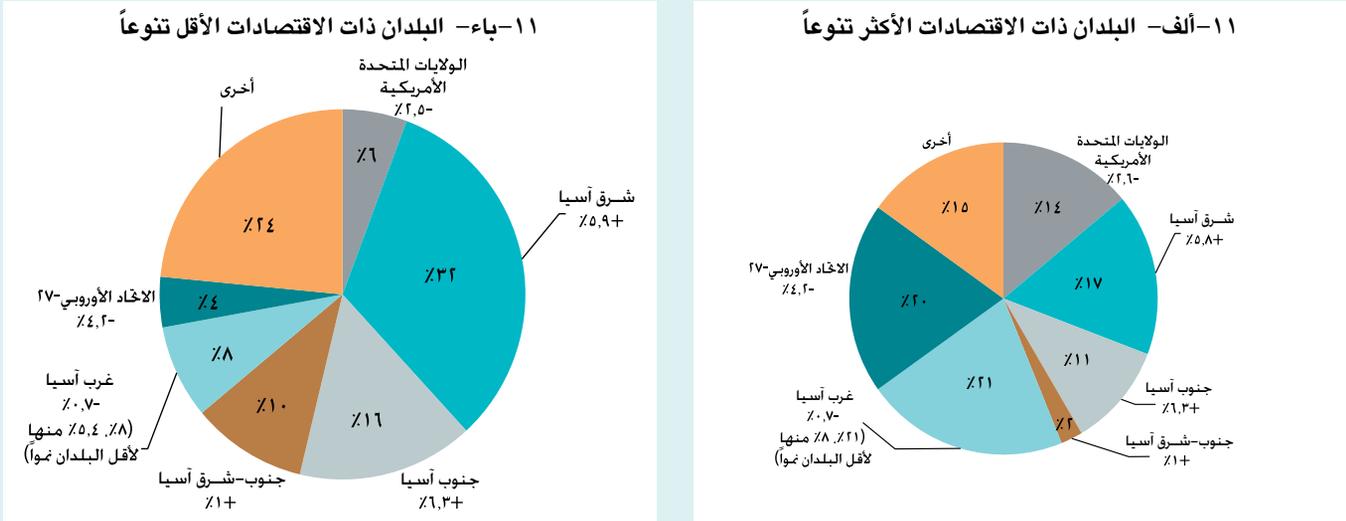
١٠-ألف- وجهة صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات الجهات التجارة، وتقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومسح يورومونيتر الدولي.

النمو في البلدان الشريكة في التجارة للبلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

الشكل ١١



المصادر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات الجهات التجارية، وتقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

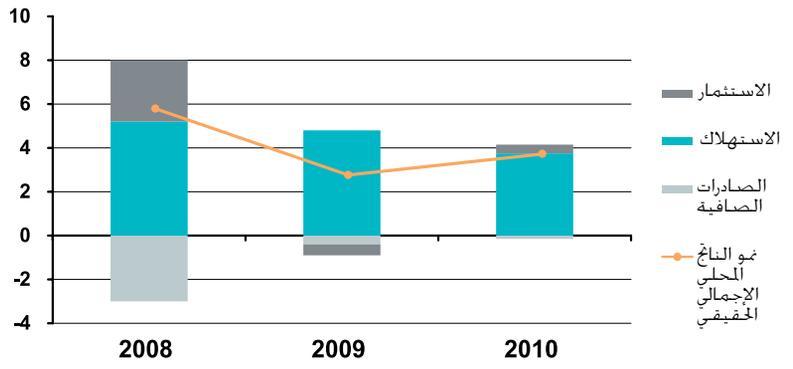
ويدل الشكل ١١-ألف على أن إمكانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً قد تأثرت سلباً في عام ٢٠٠٩ بانعدام معدلات النمو في البلدان الشريكة لها في التجارة (-٤,٢ في المائة في الاتحاد الأوروبي، و-٢,٥ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية). فالالاتحاد الأوروبي يستأثر بنسبة ٢٠ في المائة من مجموع المبادلات التجارية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٤ في المائة ومجلس التعاون الخليجي حيث تبلغ النسبة ٨ في المائة من مجموع العمليات التجارية. وكانت المبادلات التجارية القناة التي انتقلت عبرها آثار الأزمة المالية العالمية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، غير أن هذه الآثار بقيت محدودة بفضل السياسات المالية والنقدية المعاكسة للتقلبات الاقتصادية. ويشير الشكل ١١-باء إلى أن إمكانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً في عام ٢٠٠٩ لم تتأثر بضعف النمو في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لأن ٤٨ في المائة من مجموع العمليات التجارية في

بلدان المجلس أجريت مع منطقة آسيا، حيث كانت إمكانات النمو أفضل في عام ٢٠٠٩ (٦,١ في المائة). ومن الواضح أن انخفاض مستوى التكامل التجاري ضمن منطقة الإسكوا قد عرض الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء لمزيد من التأثير بتقلبات معدل النمو في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا. فلو عززت البلدان الأعضاء التكامل التجاري فيما بينها، وحدت من الاعتماد على الأسواق المتطورة في تجارتها، لاستطاعت الحد من تسرب آثار الأزمة المالية العالمية إلى المنطقة عبر القناة التجارية.

ولم يكن الطلب العالمي بمنأى عن آثار ضعف إمكانات النمو، وخصوصاً الطلب على صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ومن أكثر هذه البلدان تأثراً بضعف إمكانات النمو في الاتحاد الأوروبي، الجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، ومصر. أما التغيرات في معدل النمو في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، فأثرت على الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان،

الشكل ١٢.

مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(بالنسبة المئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وتقديرات الإسكوا.

والركود الاقتصادي العالمي لم يؤد إلى تضائل السيولة بالدولار فحسب بل كان سبباً في تناقص التدفقات المالية وعائدات الصادرات. وطاولت أضرار هذا التناقص الميزان المالي وميزان الحساب الجاري، وبلغت حد تقويض الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فبعض هذه البلدان يواجه ضائقة على مستوى السيولة منذ بدء الأزمة المالية، قد تؤدي إلى الإمعان في إضعاف وضعها المالي والنقدي إذا لم تعتمد سياسات مناسبة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الوقت المناسب. فمستوى السيولة بالدولار هو من العوامل التي تؤثر على استقرار الأسواق المالية في جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا، لأن أكثرية هذه البلدان قدرت عملتها الوطنية بالدولار. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً التي ترتبط بالأسواق المالية المتقدمة، فكان دائماً في الصدمات الخارجية المتعددة عامل لتقويض الاستقرار المالي والنقدي، وخروج رأس المال وانخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية، وتفاقم الضغوط على العملات الوطنية. ومع عدم توفر الميزانيات الكافية، والحيز المالي اللازم، والعجز في الحسابات الجارية، والضغوط على الصادرات، يتوقف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ على الاستهلاك الخاص إذ يتوقع أن يساهم بالنسبة الكبرى من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (الشكل ١٢).

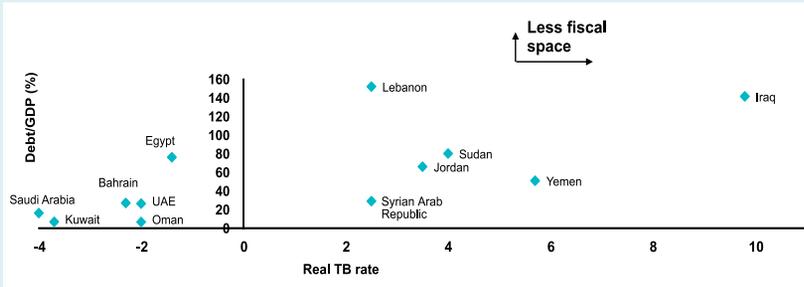
تكبدت معظم الاقتصادات المتقدمة خسائر جسيمة في معدلات الإنتاج وشهدت ارتفاعاً حاداً في معدلات البطالة. وعلى الرغم من عمليات إنعاش الاقتصاد العالمي التي قادتها منطقة آسيا، يعتمد الإنتاج والاستهلاك على تدابير تشجيعية تهدف إلى التصدي للانكماش الاقتصادي. غير أن الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص لا يزالان في حالة ضعف في ظل تردد الأسر والشركات في

اليمن، والتغيرات في تطورات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية أثرت على الأردن والعراق (الشكل ١١-ألف). ويبدو أن التطورات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تؤثر على جميع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً باستثناء العراق. وانخفاض عائدات الصادرات وضعف القدرة على اتخاذ التدابير الضريبية المعاكسة للتقلبات الاقتصادية نظراً إلى ضيق الحيز المالي، من العوامل التي تؤثر مباشرة على تراكم الاحتياطيات بالعملات الأجنبية، وعلى أنظمة سعر الصرف المعتمدة، وتراكم الديون الخارجية وتزايد أعباء خدمة الدين. ويختلف الوضع في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، حيث لا تتأثر بلدان مجلس التعاون الخليجي كثيراً بتطورات النمو في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بل تتأثر بالتغيرات في بلدان أخرى من العالم منها الصين والهند واليابان (الشكل ١١-باء). ومن الواضح أن القناة التجارية لم تكن المصدر الوحيد لانتقال آثار الأزمة المالية العالمية إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، بل أسهمت عوامل مالية أخرى في قطاعي العقارات والنفط في انتقال هذه الآثار إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الركود الاقتصادي
العالي لم يؤد إلى
تضائل السيولة بالدولار
فحسب بل كان سبباً
في تناقص التدفقات
المالية وعائدات الصادرات

معدلات نسب سندات الخزينة الحقيقية
ونسبة مجموع الدين العام من الناتج المحلي
الإجمالي، ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

الشكل ١٣



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

والعراق، ولبنان، واليمن، حيث أنظمة سعر الصرف الثابتة، وارتفاع نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي (١٦٠ في المائة في لبنان، و١٥٠ في المائة في العراق، و٨٠ في المائة في السودان، و٧٠ في المائة في الأردن، و٦٠ في المائة في اليمن)، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية (١٠ في المائة في العراق، و٦ في المائة في اليمن، و٤ في المائة في السودان، و٣ في المائة في لبنان)، فكان اقتصادها عرضة لآثار الصدمات الخارجية، لا سيما في الأردن والسودان والعراق واليمن. ونظراً إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة الحقيقية، لم يتمتع لبنان بالحيز المالي الكافي للتحرك في مواجهة الأزمة، غير أنه استفاد من الأموال المتدفقة من مصادر مثل عائدات السياحة، وتحويلات العمال المغتربين، واستثمارات بلدان مجلس التعاون الخليجي في قطاع العقارات، والاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الدين العام المتزايد وتقليص العجز في الحساب الجاري.

ويدل الشكل ١٤- ألف على تفاقم كان متوقفاً في العجز المالي الأساسي في القطاع غير النفطي لعام ٢٠١٠ في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، حيث ضيق الحيز المالي، ومساهمة أدوات الضبط التلقائية بنسبة لا تتجاوز ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد من تلك البلدان. ويختلف الوضع في حالة البلدان ذات الاقتصادات

الإنفاق والاستثمار ريثما تستقر حالة الاقتصاد بعد خروجه من الأزمة. وهذا الاستقرار لم يتحقق بعد، في ظل مخاطر تراجع النمو التي تواجهها الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المدى المتوسط، وأزمة الديون في منطقة اليورو، ويتوقع دعم السياسات المالية والنقدية باستراتيجيات للخروج من مسار السياسات التوسعية.

جيم- الحيز المالي

واجهت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا منها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية الأزمة إما بقوة الوضع المالي أو بكمية الاحتياطي بالعملة الأجنبية (الشكل ١٣). وتمكنت هذه البلدان من اعتماد سياسات معاكسة للتقلبات الاقتصادية للتخفيف من آثار الأزمة على اقتصادها. وعلى الصعيد المالي، استطاعت هذه البلدان من مواجهة الأزمة من خلال إجراءات الدفع المالي^(٨) وأدوات الضبط التلقائية^(٩). فعلى سبيل المثال، اعتمدت المملكة العربية السعودية مجموعة من الحوافز بلغت قيمتها أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الـ ٢٠. وهذه الحوافز المعاكسة للتقلبات الاقتصادية هي جزء من الخطة الخمسية للاستثمار، تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليار دولار ويتوقع أن تعزز الطلب الكلي في منطقة الإسكوا بما في ذلك الطلب على الصادرات من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وأن تؤثر إيجاباً على التحويلات المالية للعاملين في المملكة. وقررت الكويت زيادة الإنفاق الحكومي بنحو ١٠٤ مليار دولار بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، وأعلنت مصر عن مجموعة من الحوافز تبلغ قيمتها ٣٠ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩ لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية. ووجدت بلدان أخرى نفسها في وضع لا يسمح لها بمواجهة الأزمة باعتماد سياسات مالية فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي، ومنها الأردن، والسودان،

مجلس التعاون الخليجي، حيث الحيز المالي قوي (الشكل ١٤-باء). وفي عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية تقدر مساهمة الدفع المالي بما يقارب ١٠ إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تقدر مساهمة أدوات الضبط التلقائية بنحو ٨ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة أقل في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت نظراً إلى الحيز المالي الأضيق.

دال- تدفقات رأس المال

للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠١، بدأت تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا تتراجع في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تستمر على تراجع خلال العام ٢٠١١. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، تسربت الأضرار غير المباشرة إلى معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من تداعيات الأزمة على الاتحاد الأوروبي، وعلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتراجعت تدفقات رأس المال من بلدان المجلس والاتحاد الأوروبي إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً على أثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظات في تلك البلدان وتناقص الصادرات المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي. فانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي أدى إلى انخفاض الطلب على الصادرات، ولا سيما من العراق ومصر والجمهورية العربية السورية، لتتراجع قيمة الصادرات من ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وقد بلغ مجموع فائض الحساب الجاري في منطقة الإسكوا ٢٨ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ٢٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي أنه سجل تراجعاً حاداً بنسبة ٨٥ في المائة.

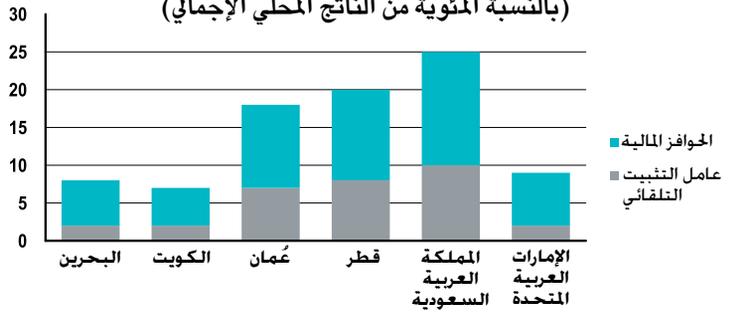
وكان لانخفاض سعر النفط الخام في عام ٢٠٠٩ أثر سلبي على توقعات النمو في مختلف

الشكل ١٤. التغير في العجز المالي الأساسي، ٢٠١٠

١٤-ألف- الوضع المالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠١٠
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

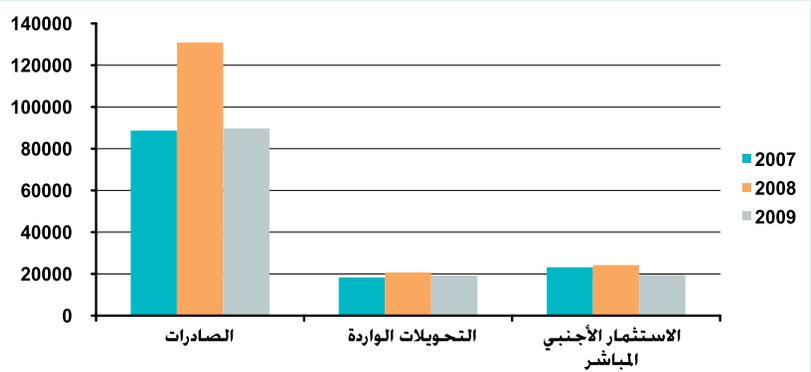


١٤-باء- الوضع المالي في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، ٢٠١٠
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي. الإحصاءات المالية الدولية، وتقديرات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية.

الشكل ١٥. تدفقات رأس المال إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)



المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية، وصندوق النقد الدولي. الإحصاءات المالية الدولية، ومديرية إحصاءات التجارة، والأونكتاد. وإصدارات مختلفة من تقرير الاستثمار العالمي. وحسابات الإسكوا.

الأقل تنوعاً، إذ من المتوقع أن يتحسن العجز المالي الأساسي في القطاع غير النفطي في جميع بلدان

أمس الحاجة إلى تدفقات رأس المال الخارجي لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين وضع العمالة، وتخفيض الدين العام. والتدفقات المالية الخاصة (ومنهما تحويلات العمال المغتربين) إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا في حالة تراجع منذ عام ٢٠٠٨. فقد تأثرت بلدان مجلس التعاون الخليجي مباشرة بالأزمة المالية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وإيراداته. غير أن عوامل عدة خففت من آثار الأزمة أبرزها السياسات المالية والنقدية المعاكسة للتقلبات الاقتصادية، والحوافز المالية الهامة، والاحتياطات الكبيرة التي تراكمت قبل الأزمة في ظل الطفرة النفطية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨.

١- تحويلات العاملين

تعتبر أسواق العمل في منطقة الإسكوا مترابطة إلى حد بعيد مقارنة بمناطق أخرى في العالم. وحراك الأيدي العاملة داخل المنطقة هو من حلقات الترابط المالي، إذ ينتج منه تدفق مبالغ كبيرة من المال. وجهة حراك الأيدي العاملة هي في الغالب من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. وفي مطلع التسعينات، بلغ عدد العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي من الأجنب ٦ ملايين عامل يشكلون نحو ثلثي مجموع القوى العاملة في بلدان المجلس، ٦٠ في المائة منهم من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. غير أن هذه النسبة في تراجع منذ منتصف التسعينات، بينما نسبة العمال الآسيويين في تزايد. ويتوقع أن تتراجع نسبة العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بسبب سياسات الاستعاضة عن الأيدي العاملة الأجنبية بالمواطنين التي هي قيد التنفيذ في بلدان المجلس.

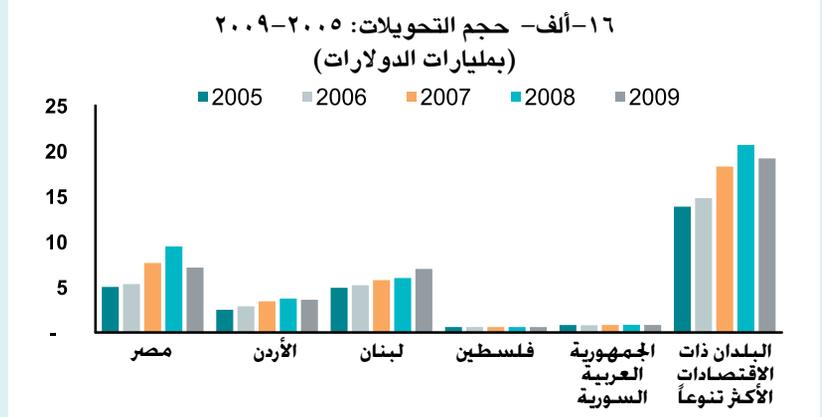
وكانت حركة الأيدي العاملة من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلى بلدان مجلس التعاون

البلدان الأعضاء في الإسكوا. فانخفاض الإيرادات النفطية أدى إلى انخفاض في السيولة بالدولار في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، وامتدت آثاره السلبية إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، مما ساهم في ارتفاع سعر الفائدة في المنطقة، وتراجع تحويلات العاملين واستثمارات الحافطة والاستثمار الأجنبي المباشر. وللانخفاض الحاد في أسعار النفط أثر يسهم في تقليص الاحتياطي بالعملة الأجنبية، ويحد من تدفقات رأس المال، ويضعف أسواق الصادرات لمختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي. فمعظم هذه البلدان لا تملك قاعدة صادرات واسعة إذ تكاد صادراتها تقتصر على عدد من السلع الأساسية، وتفتقر إلى التنوع الاقتصادي، وتعتمد اعتماداً شديداً على عائدات الصادرات النفطية لتحقيق النمو والتنمية، والاستهلاك المحلي، وخدمة الدين، والإنفاق العام. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية حتى الآن إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع معدلات سعر الصرف، وإضعاف القدرة التنافسية الدولية، والعجز الكبير في التجارة العامة والميزانية، وتراكم الديون الخارجية، وفي بعض الحالات إلى زيادة احتمال حدوث أزمة في ميزان المدفوعات. ولم تكن ميزانيات شركات القطاع الخاص بمنأى عن هذه الآثار.

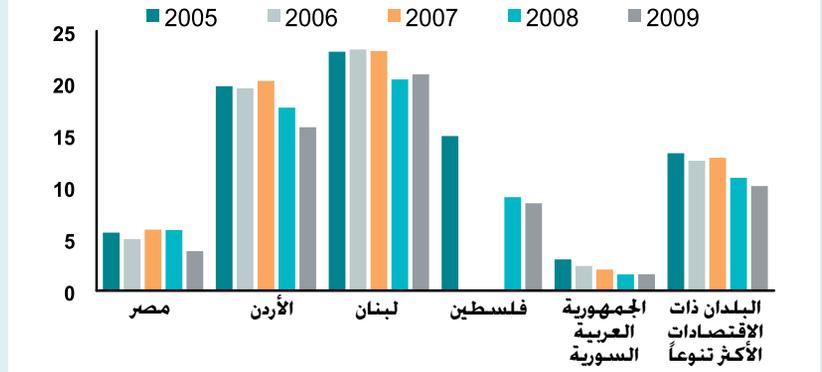
وعلى الرغم من تسارع النمو في المعروض النقدي، نتيجة لإقدام المصارف المركزية في البلدان الأعضاء في الإسكوا على منح المزيد من الاعتمادات للقطاع المصرفي خلال الأزمة، لم تنجح هذه الجهود حقيقة في تخفيف الضائقة الائتمانية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولم تسجل المصارف زيادة في معدل الإقراض نتيجة لعملية المراجعة التي خضعت لها ميزانيات القطاع الخاص. فخلال الأزمة، تراجعت الأسواق المالية التي كانت رافداً للنمو في البلدان الأعضاء في الإسكوا، فشكل تراجعها عقبة خطيرة أمام بلدان كانت في

الشكل ١٦.

تدفقات التحويلات إلى البلدان ذات
الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠٠٥-٢٠٠٩



١٦-باء- نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي:
٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)



المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية، وصندوق النقد الدولي.

صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وفي عام ٢٠٠٧، قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية، شكلت تحويلات المغتربين نحو ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، و٢١ في المائة في الأردن، و٦ في المائة في مصر، وبلغ متوسطها ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (الشكل ١٦-باء). لذلك سيكون في أي انخفاض جديد في مجموع هذه التحويلات، نتيجة للأزمة، أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وعلى القدرة على خدمة الدين، كما قد يؤدي إلى أزمة في ميزان المدفوعات نظراً إلى أن الأردن والسودان ولبنان واليمن من البلدان التي لا تزال تعتمد نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار.

وتشكل عائدات التحويلات المالية من العاملين في الخارج مصدراً هاماً للإيرادات بالعملات الأجنبية وتساهم في النمو الاقتصادي في جميع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فهي تتيح مبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية تستخدم في تمويل العجز في الحساب الجاري وتسديد مدفوعات خدمة الدين الخارجي، كما تساهم في دعم الطلب الاستهلاكي في السوق المحلية. ففي مصر ازدادت قيمة التحويلات من ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. غير أن هذه التدفقات انخفضت بنسبة الثلث في عام ٢٠٠٩، نتيجة الأزمة المالية، لتبلغ ٧,١ مليار دولار. أما لبنان فقد كان أداءه أفضل بكثير رغم الأزمة المالية الحديثة، فزادت التحويلات من ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وزادت تحويلات الأردن من ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ولم تسجل أي تغييرات تذكر في تدفق التحويلات إلى الجمهورية العربية السورية وفلسطين خلال الفترة قيد النظر (الجدول ٧ والشكل ١٦).

الخليجي مصدر فائدة على البلدان المرسله والبلدان المستقبله على حد سواء. فالبلدان المستقبله استفادت من المهارات الوافدة إليها من مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، والبلدان المرسله استفادت من تحويلات العمال المغتربين، ووجدت فرصة لتوظيف عامل هام من عوامل الإنتاج لا تستطيع استغلاله محلياً. وقد أسهمت تحويلات العمال المغتربين في تصحيح ميزان المدفوعات وفي تغذية الاستثمار الخاص في بعض بلدان المنطقة، لا سيما الأردن ولبنان ومصر. وبلغت قيمة هذا النوع من التحويلات المالية مؤخراً نحو ١٥ في المائة من مجموع

أسهمت تحويلات
العمال المغتربين
في تصحيح ميزان
المدفوعات

التحويلات المالية من العاملين، ٢٠٠٩-٢٠٠٥

الجدول ٧.

البلد	التحويلات (بملايين الدولارات)					التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)				
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأردن	٢٥٠٠	٢٨٨٣	٣٤٣٤	٣٧٣٧	٣٦٠٤	١٩,٧	١٩,٥	٢٠,٢	١٧,٦	١٥,٧
الجمهورية العربية السورية	٨٢٣	٧٩٥	٨٢٤	٨٥٠	٨٢٨	٣,٠	٢,٤	٢,٠	١,٦	١,٦
فلسطين	٥٩٨	٥٩٨	٥٩٨	٥٩٨	٥٩٨	١٤,٩	٩,٠	٨,٤
لبنان	٤٩٢٤	٥٢٠٢	٥٧٦٩	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٢٣,٠	٢٣,٢	٢٣,١	٢٠,٣	٢٠,٨
مصر	٥٠١٧	٥٣٣٠	٧٦٥٦	٩٤٧٦	٧١٥٠	٥,٦	٥,٠	٥,٩	٥,٨	٣,٨
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	١٣٨٦٢	١٤٨٠٨	١٨٢٨١	٢٠٦٦١	١٩١٨٠	١٣,٢	١٢,٥	١٢,٨	١٠,٩	١٠,١

المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية. وصندوق النقد الدولي.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول ٨.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الناشئة، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

المنطقة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
العالم	٢٠٩٩٩٧٣	١٧٧٠٨٧٣	١١١٤١٨٩
البلدان النامية	٥٦٤٩٣٠	٦٣٠٠١٣	٤٧٨٣٤٩
أفريقيا	٦٣٠٩٢	٧٢١٧٩	٥٨٥٦٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٦٣٦١٢	١٨٣١٩٥	١١٦٥٥٥
جنوب آسيا، شرق آسيا وجنوب-شرق آسيا	٢٥٨٨٣٠	٢٨٢٤٤٠	٢٣٣٠٥٠
جنوب-شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٩٠٩٦٨	١٢٢٥٨٨	٦٩٩٤٨
مجموع منطقة الإسكوا	٧٠٠٨٣	٨٤٣٥٠	٧٠٤٥٣

المصدر: الأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٠. تستند البيانات في منطقة الإسكوا على المصادر التالية: البحرين: مصرف البحرين المركزي. النشرة الإحصائية (جزيران/يونيو ٢٠١٠). ميزان المدفوعات متاح على موقع www.cbb.gov.bh; مصر: البنك المركزي المصري. ميزان المدفوعات ٢٠٠٩ متاح على موقع www.cbe.org.eg; الأردن: البنك المركزي الأردني. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩. ميزان المدفوعات متاح على موقع www.cbj.gov.jo; الكويت: بنك الكويت المركزي. النشرة الإحصائية الفصلية. ميزان المدفوعات متاح على موقع www.cbk.gov.kw; لبنان: المصرف المركزي في لبنان. ميزان المدفوعات متاح على موقع www.bdl.gov.lb; عُمان: البنك المركزي العماني. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ متاح على موقع www.cbo-oman.org; فلسطين وقطر: الأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠؛ المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). التقرير السادس والأربعون السنوي متاح على موقع www.sama.gov.sa; السودان: بنك السودان المركزي. استعراض الإحصاءات الاقتصادية والمالية متاح على موقع www.bankofsudan.org; الجمهورية العربية السورية: مصرف سورية المركزي. النشرة الفصلية (٢٠٠٩) متاحة على موقع www.banquecentrale.gov.sy/index.html; الإمارات العربية المتحدة: البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ متاح على موقع www.centralbank.ae; اليمن: البنك المركزي اليمني. ميزان المدفوعات متاح على موقع www.centralbank.gov.ye/mbop.pdf والأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

إلا أن حصة منطقة الإسكوا لم تسجل زيادة تذكر، إذ ارتفعت من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. ولن تقتصر آثار الأزمة المالية على تداعيات تنتهي في المدى القصير والمتوسط، بل سيكون لها انعكاسات بعيدة المدى على النمو في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وللاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في درء هذه الآثار، إذ يمكن

شهدت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تباطؤاً ملحوظاً في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية العالمية. فانخفضت قيمة الاستثمارات الواردة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا من ٨٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (الجدول ٨). وبقيت حصة منطقة الإسكوا من مجموع حركة الاستثمارات العالمية متدنية نسبة إلى حصة غيرها من المناطق الناشئة. ويبين الشكل ١٧ أن حصة منطقة الإسكوا من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتجاوز ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، بينما احتلت منطقة جنوب آسيا، وشرق آسيا وجنوب-شرق آسيا المرتبة الأولى من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغت حصتها ٢١ في المائة، تليها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحصة قدرها ١٠ في المائة، ومنطقة جنوب-شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة بحصة قدرها ٦ في المائة، وحلت أفريقيا في المرتبة الأخيرة بحصة قدرها ٥ في المائة.

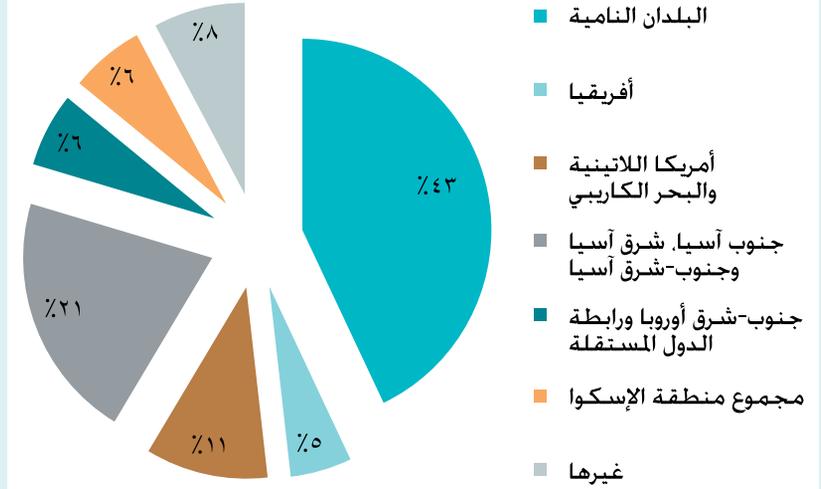
يبين الشكل ١٨ أن حصة البلدان النامية من حركة الاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٩.

يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق نقل التكنولوجيا وتحسين إنتاجية الأيدي العاملة

صلة ثابتة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، وذلك في الغالب لاختلاف الظروف والمتغيرات وتداخلها. فالاستثمار الأجنبي المباشر، مثلاً، لا يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يمكن أن يأتي نتيجة لزيادة في الإنتاج. كما إن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز النمو غير واضحة، إذ يستلزم استيعاب التكنولوجيات الجديدة، وقد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار المحلي. وتبين الأدبيات حول مفهوم الداء الهولندي أن الاستثمارات الخارجية تتوجه عادة نحو الموارد الطبيعية، ونادراً ما يهتمها القطاع الصناعي، مع أن هذا القطاع هو دعامة هامة للنمو المستدام، لأنه يسهم في تنوع الصادرات ويحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية.

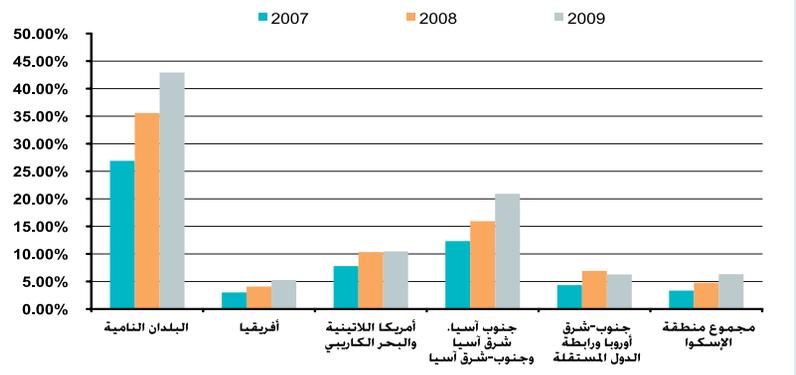
قبل الأزمة، لم تكن البلدان الأعضاء في الإسكوا، ومنها البلدان ذات الأداء الاقتصادي الجيد مثل الإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية، قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمستوى الذي شهدته سائر الاقتصادات الناشئة. وإزاء هذا الوضع عمدت بعض البلدان، ولا سيما الأردن ومصر إلى رفع الضوابط عن الاستثمار، وتخفيف القيود الملكية، وإزالة الحواجز التي تعوق التجارة وتدفع رأس المال. ومن العوامل التي تحد من تكاليف معاملات الاستثمار، وتزيد من ربحية المشاريع، توفر مؤسسات فعالة وجيدة التنظيم. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في الإسكوا تترتب عليه تكاليف باهظة، ويبقى عرضة لآثار عدم الاستقرار وغياب الأمن. كما تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفعالية النظام القانوني وإنفاذ حقوق الملكية. وفي الواقع ما يدل على انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء هو نتيجة لمجموعة عوامل مؤسسية داخلية أو للتطورات المالية على أثر الأزمة المالية.

الشكل ١٧. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الناشئة، ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٠.

الشكل ١٨. حصص المناطق من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)



المصدر: انظر الجدول ٨.

أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق نقل التكنولوجيا وتحسين إنتاجية الأيدي العاملة، وأن يكمل مشاريع الاستثمار الوطني، وأن يكون دليلاً على ثقة المستثمرين في الاقتصاد. غير أن العديد من الدراسات التجريبية لم تتوصل إلى تحديد

بين هذه البلدان والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولوحظ كذلك انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً حيث تراجعت قيمة هذا الاستثمار من ٦٠,٠٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠,٨٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (الجدول ٩).

يمكن تقسيم البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يردّها إلى مجموعتين. تضم المجموعة الأولى البلدان التي تمكنت من تحقيق نمو ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، رغم الآثار غير المباشرة للأزمة المالية العالمية. ومن هذه البلدان، السودان وقطر ولبنان، حيث ازدادت هذه التدفقات بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، من ٢,٧٩ مليار دولار إلى ٤,٨٠ مليار دولار في لبنان، ومن ٢,٣٠ مليار دولار إلى ٣,٠٣ مليار دولار في السودان ومن ١,٢٩ مليار

وقد شهدت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تراجعاً حاداً في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ انخفضت قيمة هذا النوع من الاستثمارات من ٢٤,١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (الجدول ٩). وتعاني البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حالياً من ضيق أسواق رأس المال في العالم وانخفاض التمويل الخارجي، لأن ارتفاع المديونية في مختلف أنحاء العالم والحذر المتزايد إزاء مخاطر الأزمة قلل من اهتمام المستثمرين الدوليين بهذه المجموعة من البلدان. وإذا استمرت هذه الاتجاهات على حالها في المستقبل القريب، قد تخسر البلدان المحرك الرئيسي للنمو، مما قد ينعكس ضغوطاً متزايدة على ميزان المدفوعات في كل بلد، وعلى أسعار الصرف. كما يمكن لمثل هذه التراجعات أن تقوّض الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في الإسكوا لتحقيق التكامل بسبب اتساع الفوارق في الدخل

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٩-٢٠٠٥

الجدول ٩.

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)					البلد
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١,٧	٥,٢	٦,٨	٧,٨	٨,٤	٤٠٠٣	الإمارات العربية المتحدة
١,٣	٨,٥	٩,٥	١٨,٤	٧,٨	٢٥٧	البحرين
٤,١	٣,٩	٨,٠	٤,٦	٥,٥	٢٢١١	عمان
١٠,٤	٤,١	٦,٦	٦,٢	٣,١	٨٧٢٢	قطر
٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	١٤٥	الكويت
٩,٦	٨,٠	٥,٩	٥,١	٣,٩	٣٥٥١٤	المملكة العربية السعودية
٥,٩	٥,٦	٥,٦	٥,٤	٤,٥	٥٠٨٥٢	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
١٠,٤	١٣,٣	١٥,٤	٢٢,١	١٤,٠	٢٣٨٥	الأردن
٢,٧	٢,٧	٣,١	٢,٠	١,٨	١٤٣٤	الجمهورية العربية السورية
٥,٥	٤,٥	٥,٢	٩,٧	٨,٣	٣٠٣٤	السودان
١,٦	٢,١	٠,٩	٠,٩	١,٥	١٠٧٠	العراق
٠,٥	٠,٨	١,٢	٣٣	فلسطين
١٤,٣	١٤,٧	١٣,٥	١١,٩	١٣,٠	٤٨٠٤	لبنان
٣,٦	٥,٨	٨,٩	٩,٤	٦,٠	٦٧١٢	مصر
٠,٥	٩,٢	٤,٢	٥,٩	٢,٠	١٢٩	اليمن
٤,٤	٥,٦	٦,٩	٧,٨	٥,٦	١٩٦٠١	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٥,٣	٥,٦	٦,٠	٦,٠	٤,٨	٧٠٤٥٣	مجموع منطقة الإسكوا

المصدر: الأونكتاد. إصدارات مختلفة من تقرير الاستثمار العالمي.

يؤدي إلى عواقب في حال استمر هذا الانخفاض في المستقبل القريب. فبتحويل نظام سعر الصرف إلى نظام مرن تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة استخدام السياسات النقدية على نحو أكثر فعالية للتصدي للاختلالات التي تصيب الاقتصاد الكلي داخل البلاد وخارجها.

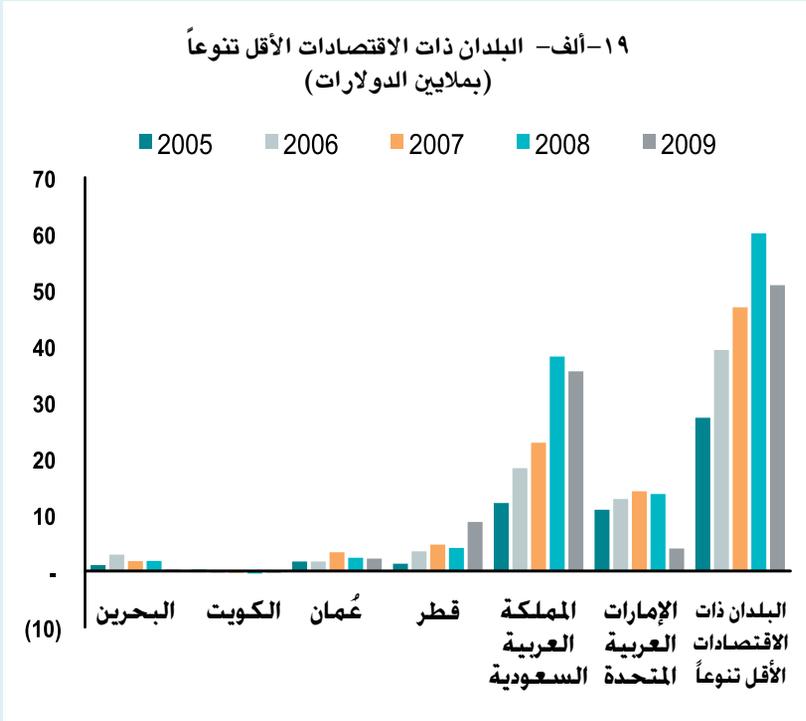
وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن ٢,٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وانخفضت إلى ٢,٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أما في المملكة العربية السعودية فبلغت ٣٨,١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وانخفضت إلى ٣٥,٥١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ويوجد الأردن نفسه في موقف أصعب من مصر، في ظل نظام سعر الصرف القائم على ربط العملة الوطنية بالدولار وضيق الحيز المتاح على الصعيد المالي. وإذا استمرت حالة التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد يواجه الأردن أزمة في ميزان المدفوعات، تدفع بالبنك المركزي إلى اعتماد نظام التداول الحر. وبلغ تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن حداً أشد خطورة، حيث بلغت ١,٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وانخفضت إلى ٠,١٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ولهذا التراجع الحاد آثار بالغة على الاقتصاد المحلي قد تؤدي إلى أزمة في ميزان المدفوعات. واليمن هو البلد الوحيد بين البلدان الأعضاء الذي عمد إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية قسراً مما ولد جواً من عدم اليقين إزاء استمرار العمل بنظام سعر الصرف القائم على ربط العملة الوطنية بالدولار. غير أن إخضاع تخفيض قيمة العملة لضوابط معينة قد يساعد اليمن على تعزيز الصادرات، وخدمة الدين الخارجي المتراكم، واستخدام السياسات المالية على نحو أكثر فعالية لمعالجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية. ولم يلاحظ أي تغيير يذكر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين.

دولار إلى ٨,٧٢ مليار دولار في قطر. وفي الفترة نفسها ازداد حجم الاستثمار الوارد إلى الجمهورية العربية السورية من ٠,٥٠ مليار دولار إلى ١,٤٣ مليار دولار وإلى عمان، من ١,٦٨ مليار دولار إلى ٢,٢١ مليار دولار.

وتضم المجموعة الثانية البلدان التي استقطبت نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، لكن هذه النسبة تأثرت سلباً بالأزمة. ومن هذه البلدان الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. ففي مصر، بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر معدلاً مرتفعاً قدره ١١,٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، ثم انخفضت إلى ٦,٧١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ولو استمرت مصر في اعتماد نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بالدولار، لانعكس هذا التراجع الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد ككل ولتسبب في أزمة على صعيد ميزان المدفوعات. ففي عام ٢٠٠٢، حولت مصر نظام سعر الصرف إلى نظام مرن، أفسح المجال أمام تعزيز الصادرات، ودعم القدرة على خدمة الديون الخارجية المتراكمة، واستخدام السياسات المالية على نحو أكثر فعالية لمعالجة الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي في مصر وفي العالم. وفي الإمارات العربية المتحدة، بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٧، إذ وصلت إلى ١٤,١٨ مليار دولار، غير أنها تراجعت إلى ٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وكان يمكن لهذا التراجع الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة أن ينعكس سلباً على الاقتصاد ويؤدي إلى أزمة في ميزان المدفوعات، لولا تراكم كميات كبيرة من الاحتياطات بالعملات الأجنبية قبل الأزمة وخلال الطفرة النفطية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. والإبقاء على نظام ربط سعر الصرف بالدولار قد

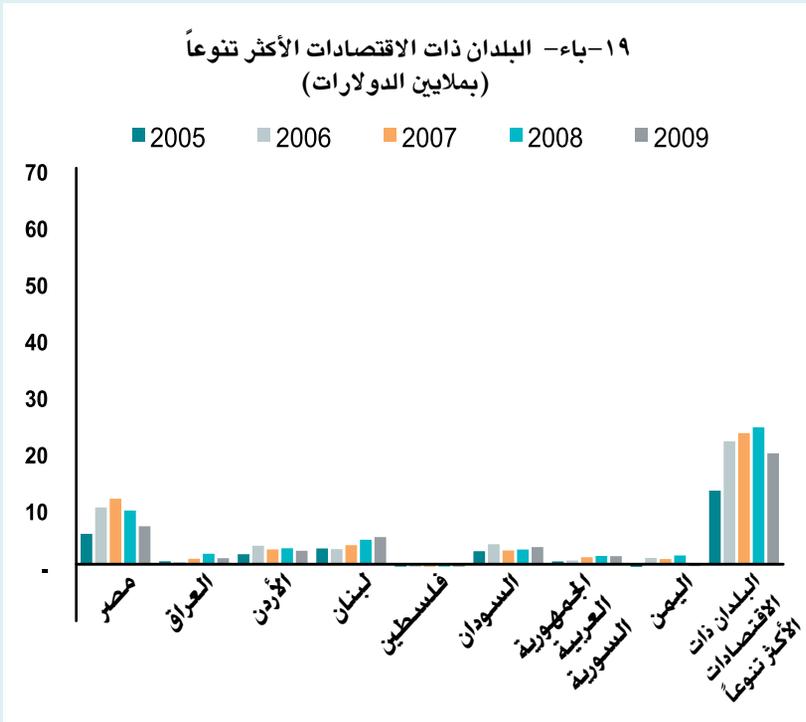
الشكل ١٩. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

الشكل ١٩.



ويتضح من الشكل ١٩ أن المملكة العربية السعودية استقطبت نحو ٥٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة المذكورة، تليها الإمارات العربية المتحدة بحصة قدرها ٣٠ في المائة ومصر بحصة قدرها ١٥ في المائة، وقطر بحصة قدرها ١٠ في المائة، ولبنان بحصة قدرها ٨ في المائة. أما البلدان التي تدنت حصتها من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن هذا المعدل فهي الأردن، والبحرين، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، والكويت، واليمن، وهي بلدان لا تزال غير قادرة على استقطاب ما يكفي من الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو المحلي.

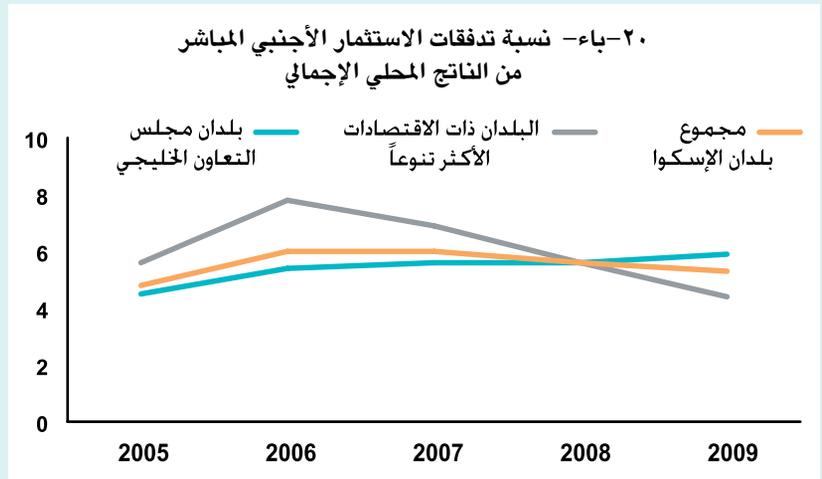
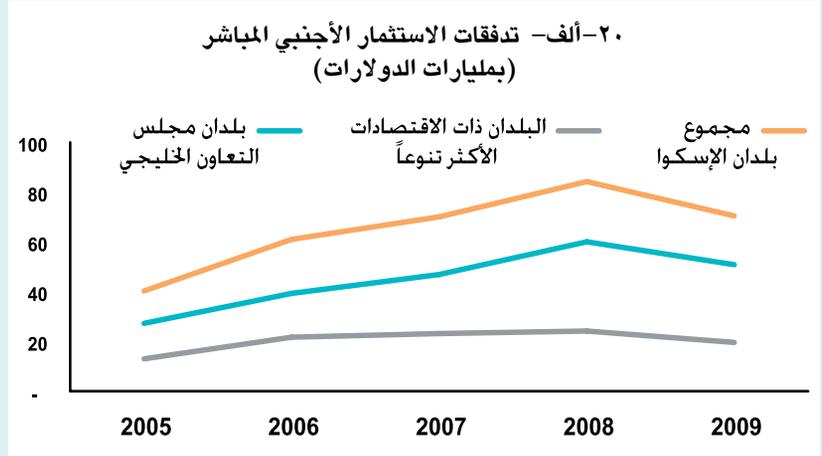
يبين الجدول ٩ مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأعضاء في الإسكوا. فباستثناء الأردن ولبنان، تشير البيانات إلى أن نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء لم تتخط ١٠ في المائة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. وفي هذه النسبة دليل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لم تساهم كثيراً في تحريك النمو والتنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وفي عام ٢٠٠٩، تراوحت هذه النسبة بين حد أعلى قدره ١٤,٣ في المائة في لبنان، و١٠,٤ في المائة في كل من الأردن وقطر، وحد أدنى قدره ٠,٥ في المائة في اليمن، و١,٣ في المائة في البحرين، و٣,٦ في المائة في مصر. وراوحت عند ٠,١ في المائة في الكويت و٠,٥ في فلسطين، و١,٦ في المائة في العراق، و١,٧ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و٢,٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٤,١ في المائة في عمان، و٩,٦ في المائة في المملكة العربية السعودية.



المصدر: الأونكتاد. إصدارات مختلفة من تقرير الاستثمار العالمي.

الشكل ٢٠.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبتها
من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء
في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩



المصدر: الأونكتاد. إصدارات مختلفة من تقرير الاستثمار العالمي.

بمأمن عن آثار الأزمة المالية العالمية، فهي في حالة تراجع منذ عام ٢٠٠٨ في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي تتراجع منذ عام ٢٠٠٦ في بلدان منطقة الإسكوا نتيجة لتداخل عاملين هما انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك ينبغي للبلدان الأعضاء أن تكثف جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا تزال حصتها منخفضة نسبة إلى بلدان ومناطق أخرى. ومن العوامل التي يمكن أن تسهم في تحسين هذا الوضع اعتماد السياسات الملائمة على صعيد الاقتصاد الكلي للحد من آثار الأزمة المالية الحالية، وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل بين بلدان الجنوب على الصعيد الاقتصادي والمالي والتجاري، ودعم البرامج الإصلاحية وتحسينها، والتركيز فيها على الجوانب المرتبطة بالمؤسسات ومقومات الحكم السليم، والإسراع في عملية الخصخصة، لا سيما في قطاع الخدمات، بهدف استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن العوامل التي لا بد من معالجتها لتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، الفساد المالي والإداري والبيروقراطية. ويبقى عدم الاستقرار السياسي الذي يعم المنطقة نتيجة لعدم التمكن من تحقيق السلام الشامل، من العوامل التي تمعن في إضعاف قدرة البلدان الأعضاء في الإسكوا على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- تدفقات استثمارات الحافظة

لم يختلف وضع تدفقات استثمارات الحافظات عن وضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بقيت هي أيضاً محدودة في المنطقة نسبة إلى مناطق أخرى. ففيما نشطت حركة رأس المال بين الأسواق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في الأعوام الأخيرة،

وقد بادرت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى إجراء إصلاحات مالية واعتماد سياسات فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي، غير أن الأزمة المالية الحالية، وإن لم تكن من صنع هذه البلدان، ألحقت بها أضراراً جسيمة، وإن تفاوتت حدتها بين بلد وآخر. وهي تضع اقتصادها أمام مزيد من العوائق لا مفر لتلك لبلدان من مواجهتها في المستقبل القريب، في ظل تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتضح من الشكل ٢٠- ألف و ٢٠- بء أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن

من العوامل التي لا بد من معالجتها لتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. الفساد المالي والإداري والبيروقراطية

**تدفقات استثمارات الحافظات إلى عدد من
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،
٢٠٠٩-٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)**

الجدول ١٠.

تدفق استثمار الحافظات					
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	البلد
٣٥٠	٥٧٣	٨٤٠	٥٤٠	٣١٣	الأردن
٦٤	٦٠	٧٥	٧٠	٦٤	لبنان
٦٩١	١١١٨	٦٧٩	١٥٢	١٣٢	مصر
١١٠٥	١٧٥١	١٥٩٤	٧٦٢	٥٠٨	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.
ملاحظة: لم تذكر سائر البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بسبب النقص في البيانات.

٢٠٠٧، شهدت سوق الأسهم في الأردن ومصر معدلات نمو قياسية من حيث تكوين رأس المال، تليها أسواق عمان وقطر والكويت (الجدول ١١) قبل الأزمة المالية. ومن العوامل التي أسهمت في هذا النمو مشاريع الخصخصة الواسعة النطاق وعمليات الأصول العامة إلى الشركات الخاصة، والجهود الحثيثة التي بُذلت مؤخراً لتعزيز الكفاءة والتكامل وضح السيولة في أسواق الأوراق المالية الخمس. غير أن رسملة أسواق الأوراق المالية في كل من مصر والأردن شهدت تراجعاً ملحوظاً بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية العالمية، فانخفضت قيمتها من ١٣٤,٩٠ مليار دولار إلى ٨٦,٢٦ مليار دولار في مصر ومن ٤١,٢٩ مليار دولار إلى ٣١,٩٨ مليار دولار في الأردن. وكان فتح أسواق الأوراق المالية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أمام المستثمرين الأجانب خطوة أسهمت إلى حد كبير في رفع تحفيز معدلات النمو في رسملة هذه الأسواق.

شهدت أسواق الأوراق المالية في البلدان ذات الاقتصادات الأقل نمواً تراجعاً ملحوظاً في معدل الرسملة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية العالمية. فكان التراجع من ٢٦,٧٩ مليار دولار إلى ١٦,١٤ مليار دولار في البحرين، ومن ٢٥٠,٨٥

بقيت هذه الحركة مع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً محدودة جداً. أما استثمارات الحافظة فتركزت في بلدان منطقة الإسكوا التي اعتمدت سياسات تهدف إلى تعزيز الإطار العملي للسوق المالية المحلية، لا سيما الأردن ومصر. والجدير بالذكر أن أسواق رأس المال في منطقة الإسكوا لم تتمكن بعد من استيعاب تدفقات رأس المال وتوجيهها. فهذه المهمة كادت تقتصر على شبكة المصارف التجارية المتقدمة، التي تضطلع بدور فاعل في عملية جذب رأس المال وتوزيعه، وتشجيع استثمارات الحافظات في منطقة الإسكوا. ويتضح من الجدول ١٠ أن مجموع تدفقات استثمارات الحافظات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لم يتجاوز المليار دولار. ونتيجة للأزمة المالية، تراجع مجموع هذه التدفقات بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فانخفضت من ٥٧٣,٠ مليار دولار إلى ٣٥٠,٠ مليار دولار في الأردن ومن ١,١١ مليار دولار إلى ٦٩١,٠ مليار دولار في مصر. كما تراجع مجموع تدفقات استثمارات الحافظات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ٣٣ في المائة من ١,٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١,١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

ويتضح من الجدول ١٠ أن مصر تسجل أكبر حصة من مجموع تدفقات استثمارات الحافظات خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، يبلغ متوسطها ٦٣,٢ في المائة من مجموع هذه التدفقات يليها الأردن بحصة متوسطها ٣٢,٢٠ في المائة ثم لبنان بحصة متوسطها ٤,٦ في المائة تقريباً.

كانت أسواق الأسهم في البلدان الأعضاء في الإسكوا، باستثناء مصر، لا تزال في بداياتها قبل التسعينات. وعلى الرغم من تدني معدل تكوين رأس المال فيها، تميزت هذه الأسواق في الأعوام العشرة الماضية بخصائص في الأداء تضاهي ما حققته سائر الأسواق الناشئة التي تعادلها من حيث التطور المالي. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥

رسملة أسواق الأوراق المالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠١٠ (بملايين الدولارات)

الجدول ١١.

رسمة السوق	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	حزيران/يونيو ٢٠١٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٤٤ ٤٠٦	١٥٨ ٥٦١	٢٥٠ ٨٥٧	١٢٧ ١٠٥	١٣١ ٧٩٨	١١٩ ٢٩٥
البحرين	١٧ ٣٦٤	٢١ ١٢٣	٢٦ ٧٩٦	١٩ ٩٥٥	١٦ ١٤١	١٦ ٢٨٥
عمان	١٢ ٠٦٢	١٣ ٠٣٧	٢٢ ٧٦٧	١٥ ٦٤٣	١٨ ٣٦٢	١٨ ٧٤٢
قطر	٨٧ ١٤٣	٦٠ ٩١٣	٩٥ ٥١٨	٧٦ ٦٥٧	٨٧ ٩٣٢	١٠٣ ٨١٢
الكويت	١٢٣ ٨٩٣	١٤١ ٩٢٣	١٩٣ ٥١٣	١١٣ ٥٢٧	١٠٤ ٢٢٦	١١١ ٣٩٤
المملكة العربية السعودية	٦٤٦ ١٢١	٣٢٦ ٣٦٤	٥٢٢ ٧٢١	٢٤٦ ٨١٠	٣١٨ ٧٨٥	٣٢١ ٨٨١
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	١ ١٣٠ ٩٨٩	٧٢١ ٩٢١	١ ١١٢ ١٧٣	٥٩٩ ٦٩٧	٦٧٧ ٢٤٤	٦٩١ ٤٠٩
الأردن	٣٧ ٦٣٩	٢٩ ٧٨٥	٤١ ٢٩٨	٣٥ ٩٨٤	٣١ ٩٨٥	٢٨ ٠٦٦
السودان	٣ ٢٤٢	٤ ٦٢٤	٤ ٩٣١	٤ ٩٣١	٣ ٠٣٣	—
فلسطين	٣ ١٥٧	٢ ٧١٢	٢ ٤٠٤	٢ ١٠٥	٣ ٢٠٠	٣ ٤٠٨
لبنان	٤ ٩١٧	٨ ٣٠٤	١٦ ٠٩٣	١٤ ٧٨٩	١٨ ٢٩٨	١٧ ٩١٠
مصر	٧٩ ٥٠٨	٩٣ ٦٠١	١٣٤ ٩٠٤	٨٣ ١٨٥	٨٦ ٢٦٧	٧٦ ٣٢٦
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	١٢٨ ٤٦٢	١٣٩ ٠٢٦	١٩٩ ٦٣٠	١٣٩ ٨٦٧	١٤٢ ٧٨٣	١٢٥ ٧٠٩
مجموع منطقة الإسكوا	١ ٢٥٩ ٤٥١	٨٦٠ ٩٤٧	١ ٣١١ ٨٠٣	٧٣٩ ٥٦٤	٨٢٠ ٠٢٧	٨١٧ ١١٨

المصدر: صندوق النقد العربي، إصدارات مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي المشترك، وإخاد البورصات الأوروبية الآسيوية.

حيث لم تنفتح الأسواق كفاية أمام الاستثمارات الأجنبية ولم تبلغ درجة الارتباط بالأسواق العالمية درجة متقدمة. فالروابط المالية بين سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية وأسواق الأسهم العالمية لا تزال ضعيفة، على الرغم من الجهود التي بذلتها مؤخراً لتعزيز علاقة الترابط مع أسواق الأوراق المالية في سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا. وكانت الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان ومصر من أول البلدان التي عانت من آثار الأزمة بسبب تعاملها الواسع النطاق مع المصارف وأسواق الأسهم وأسواق السندات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فقد واجهت هذه البلدان مشاكل على أربعة أصعدة هي انخفاض أسعار الأصول، وارتفاع كلفة الاقتراض، وتباطؤ تدفقات رأس المال، وتقلص الصادرات. فيما اكتسبت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا مثل قطر والمملكة العربية السعودية مناعة مقارنة بما تكبدته من خسائر في الأزمات السابقة، وذلك بفضل تراكم مبالغ كافية من الاحتياطي بالعملة الأجنبية، ووضعها المالي القوي.

مليار دولار إلى ١٣١,٧٩ مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة، ومن ١٩٣,٥١ مليار دولار إلى ١٠٤,٢٢ مليار دولار في الكويت. كما شهدت رسملة سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية تراجعاً شديداً خلال الأزمة المالية وما بعدها بنسبة نحو ٣٩ في المائة من ٥٢٢,٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣١٨,٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

وتباينت الآثار غير المباشرة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا وانعكاساتها على أسواق الأوراق المالية فيها حسب مدى اندماج هذه البلدان في أسواق الأوراق المالية وأسواق السندات التي تفوق أسواقها تطوراً. فأسواق الأوراق المالية في بعض البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت، تأثرت كثيراً بالأزمة المالية العالمية بحكم ارتباطها الوثيق بأسواق الأوراق المالية وأسواق السندات العالمية، فيما بقيت الآثار محدودة جداً على عمان وقطر والمملكة العربية السعودية،

تباينت الآثار غير المباشرة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا حسب مدى اندماج هذه البلدان في أسواق الأوراق المالية وأسواق السندات التي تفوق أسواقها تطوراً

الإطار ٢.

الأزمة المالية العالمية والنظام المصرفي في منطقة الإسكوا

تعملان في مجال تقديم صكوك الإجارة، وهما أملاك وتمويل، بانتظار عملية إعادة الهيكلة^(١). أما فئة المصارف الاستثمارية فكانت أشد فئات المؤسسات المالية تأثراً بالأزمة المالية، إذ بلغت آثار الأزمة حداً كاد أن يشكل مخاطراً على النظام المصرفي بأكمله في الكويت، حيث تتجاوز مساهمة هذه المؤسسات ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحيث ترتبط المصارف التجارية بمختلف القطاعات. وقد عجزت بعض هذه المصارف عن سد ديونها، إذ تتركز معظم أنشطتها على التجارة في الممتلكات، غير أن الدعايات لم تتخط هذا الحد بفضل ارتفاع مستويات رأس المال الأساسي في مثل تلك المؤسسات.

وبالإضافة إلى الآثار غير المباشرة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، تعرض القطاع المصرفي في المنطقة لصدمتين ماليتين محليتين بعد أن عجزت اثنتان من أكبر المجموعات السعودية وشركة دبي العالمية عن تسديد ديونها. وبعد أن عجزت الشركتان السعوديتان عن تسديد الدين، وُضع مصرفان في البحرين تحت إدارة السلطات وحُصصت أموال إضافية لتسديد القروض المتعثرة في أحد البنوك الرائدة في سلطنة عمان.

والمصارف التجارية هي الفئة الأقل تأثراً بالأزمة المالية، تليها المصارف الإسلامية التي تعمل مباشرة في سوق العقارات، ومن ثم المصارف الاستثمارية التي تعمل مباشرة في الأسواق المالية لحسابها الخاص. كما أن معظم المؤسسات المالية التي واجهت المصاعب نتيجة للأزمة المالية العالمية تقع في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد يكون ذلك ناجماً عن الاندماج المالي والارتباط بين بلدان المجلس وسائر بلدان العالم مقارنة بسائر البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ففي الواقع، عمدت بلدان، على غرار الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، منذ زمن إلى تأسيس مراكز مالية وهي تتنافس للاضطلاع بالدور الريادي إقليمياً في مجال توفير الخدمات المالية.

في أعقاب اندلاع الأزمة المالية العالمية، واجهت مؤسسات مصرفية خاصة في منطقة الإسكوا صعوبات مالية. غير أن تلك الصعوبات لم تكن مترابطة إلى حد يسبب مخاطر على النظام المصرفي بأكمله. وأظهرت المؤسسات المالية مناعة في وجه الأزمة وبقيت آثار الأحداث العالمية محدودة لأسباب ثلاثة على الأقل. أولاً، تمكنت البلدان الأعضاء في الإسكوا قبل الأزمة من تعزيز الاحتياطي بالعملات الأجنبية وزيادة نسب السيولة، بفضل ارتفاع سعر النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ثانياً، بقي تعامل المصارف في منطقة الإسكوا محدوداً بالمشتقات المالية المعقدة^(١). ثالثاً، وسعت مختلف فئات المؤسسات المالية قاعدة ملكية الأسهم فيها، من خلال بناء مخزن كافٍ من رأس المال. ولهذه الأسباب، بقي القطاع المصرفي في منطقة الإسكوا في وضع قوي في مواجهة الأزمة المالية.

ولكن على غرار مناطق أخرى في العالم، لم يسلم القطاع المصرفي في منطقة الإسكوا كلياً من الأزمة وإن تمكن من الحد من آثارها. ففي منطقة الإسكوا ثلاث فئات من المؤسسات المالية، هي المصارف التجارية والمصارف الإسلامية والمصارف الاستثمارية، وقد اختلفت آثار الأزمة بين فئة وأخرى. ففي المصارف التجارية، انهارت مؤسسة واحدة وأعيد دعم رأس مالها باستخدام الأموال العامة^(٢)، وتعرضت مؤسسات أخرى لخسائر في محافظاتها جراء تعاملها المباشر مع سوق قروض الرهن العقاري العالية المخاطر والمشتقات الائتمانية^(٣). في حين أن ميثاق المصارف الإسلامية لا يسمح بالاستثمار في المشتقات الائتمانية تأثرت المؤسسات الخاضعة للشريعة الإسلامية بالمرحلة الثانية من الأزمة لا سيما في عام ٢٠٠٩ نتيجة لعمليها في سوق العقارات، فواجهت انخفاضاً في الأرباح، نتيجة لانخفاض قيمة الاستثمارات العقارية، وعمدت الحكومة الاتحادية إلى دمج شركتين رائدتين في التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة

(أ) Ahmed (2009).

(ب) ثاني أكبر مصرف في الكويت، بنك الخليج. أعلن عن خسائر بقيمة ١,٣ مليار دولار في المشتقات. وأعيد بناء رأس ماله.

(ج) Hasan and Dridi (2010). من الأمثلة على الخسائر التي لحقت بالمؤسسات المالية. الخسارة التي تكبدها بنك أبو ظبي التجاري بقيمة ٢٧٢ مليون دولار، وبنك الخليج الدولي نتيجة لأعباء عدم التسديد بقيمة ١,٣ مليار دولار، والمؤسسة العربية المصرفية بقيمة ٢٢٠ مليون دولار، وشطب أصول بقيمة ٤٤١ مليون دولار في مؤسسة الخليج للاستثمار، وخسائر سوق قروض الرهن العقاري العالية المخاطر في شركة قطر للتأمين. وتراجع المشتقات الائتمانية في ٧ مصارف سعودية.

(د) IMF (2010b).

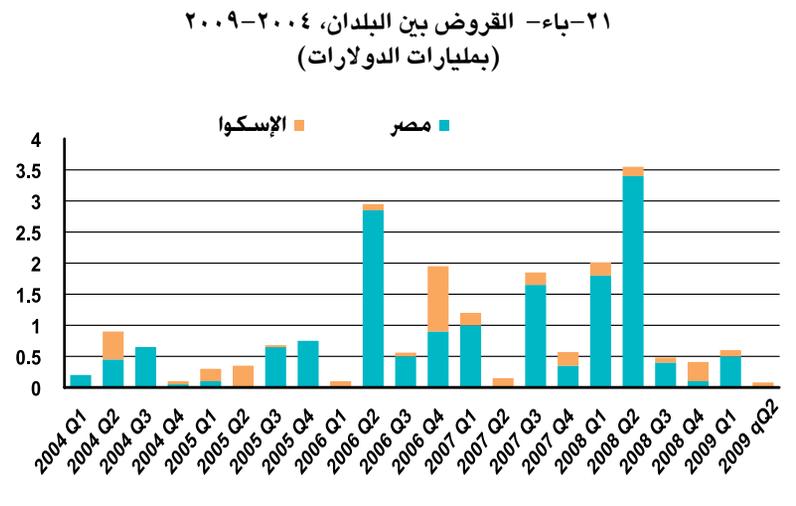
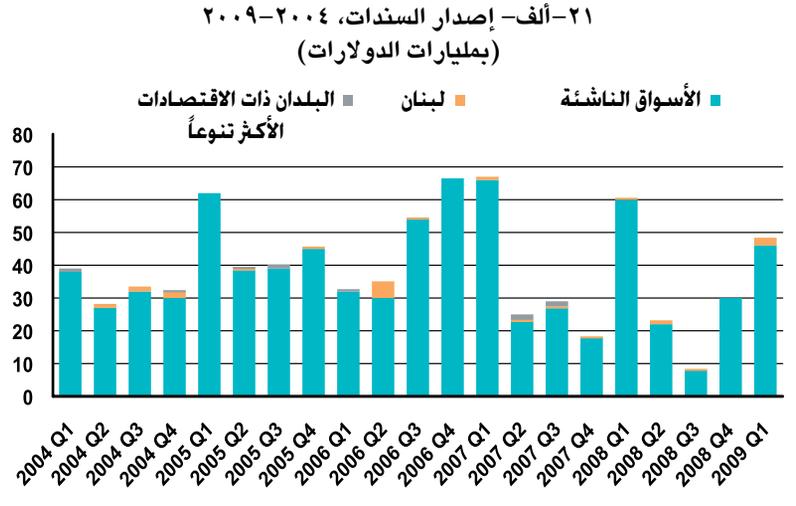
الشكل ٢١.

إصدار السندات في البلدان ذات الاقتصادات
الأكثر تنوعاً والقروض بين البلدان الأعضاء
في الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

استقرار الطلب العالمي، تعزيز تدفقات السيولة إلى تلك البلدان، وتزويدها بالحيز المالي الضروري لمكافحة الأزمة المالية، فمثل هذه الخطوات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مجموعات الحوافز التي تقدمها الاقتصادات الأكثر تقدماً. غير أن الاعتماد المحدود على التدفقات المالية الدولية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، باستثناء الأردن ومصر، من العوامل التي جنبت الأسواق المالية المحلية آثار الأزمة. فأسواق السندات في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا تزال في مراحل البداية، والسندات التي تصدرها ليست سوى نسبة ضئيلة من السندات التي يصدرها غيرها من الأسواق الناشئة باستثناء لبنان (الشكل ٢١-ألف). ويصح الوضع نفسه على القروض بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، حيث بقيت التدفقات المالية بين البلدان ضعيفة نسبياً باستثناء مصر (الشكل ٢١-باء). فحركة السيولة بين البلدان نتيجة للقروض بقيت منخفضة أو حتى شبه غائبة في البلدان الأعضاء في الإسكوا. غير أن هذا الواقع من العوامل التي خففت إلى حد ما من تداعيات الأزمة.

واو- الدين العام

أضعفت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ المكاسب المحققة في العقد الماضي نتيجة لتخفيف أعباء الدين في بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وقد تعرضت البلدان لمخاطر تراكم ديون جديدة وحدثت أزمات في سعر الصرف بسبب نظام سعر الصرف الثابت، تمهد لصدمات مالية خارجية، وارتفاع كلفة خدمة الدين، وتراجع الصادرات. كما أن هيكلية الدين العام في البلدان الأعضاء في الإسكوا تبين مدى تعرض كتلة الدين وتأثره بالتغيرات المفاجئة في تدفقات رأس المال وفي أسعار الصرف، كما حصل خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. فخدمة الديون المقومة بالعملات الأجنبية لا ترتبط بتوجه السياسات النقدية



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، ٢٠٠٩.

هاء- أسواق السندات

تعرضت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا لأسوأ الصدمات المالية الخارجية منذ عقود، ولم يكن بعضها مجهزاً كفاية لمواجهة الآثار المالية للأزمة في ظل ضعف أسواقه المالية، لاسيما أسواق السندات. ومن العوامل التي تسهم في إعادة تعزيز

دولار إلى ٥١,١ مليار دولار في لبنان ومن ١١٣ مليار دولار إلى ١٤٣ مليار دولار في مصر ، ومن ٨,٧ مليار دولار إلى ١٢,٨ مليار دولار في اليمن. أما في الجمهورية العربية السورية والعراق، فيبدو أن عبء الدين العام بقي تحت السيطرة على الرغم من الأزمة المالية الحالية.

ويتضح من الجدول ١٢ أيضاً أن الدين العام استمر في الارتفاع في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، باستثناء الكويت والمملكة العربية السعودية في الأعوام الخمسة الماضية. كما إن عبء الدين في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر تفاقم كثيراً على أثر الأزمة المالية، وتراجع التدفقات المالية، والأزمة العقارية في دبي (الإطار ٣)، وبروز العديد من نقاط الضعف في القطاع المالي. ومن العوامل التي أسهمت في زيادة الدين مجموعة حلول الإنقاذ التي اعتمدها أبو ظبي لدعم اقتصاد دبي وتجنب الانهيار المالي والاقتصادي الكامل. فارتفع مجموع الدين العام في الإمارات العربية المتحدة من ٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، كما ارتفع في قطر من ٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣,١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وكان ارتفاع معدل الدين في كل من البحرين وعمان أقل، فازداد من ٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ في البحرين ومن ٣,١ مليار دولار إلى ٣,٥ مليار دولار في عُمان (الشكل ٢٢-ألف).

أسهم الارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولو بقدر محدود، في التخفيف من آثار ارتفاع الدين العام على البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، مع أن كتلة الدين في جميع هذه البلدان في حالة ارتفاع (الشكل ٢٢-باء). ففي مصر، ارتفع الدين العام بالأرقام المطلقة، غير أنه يبدو في تراجع إذا ما حسب بالنسبة التي يشكلها من الناتج المحلي الإجمالي

والمالية على الصعيد المحلي فحسب، بل تتوقف على نتائج سياسات سعر الصرف، وتدفقات رأس المال (الصادرات، وتحويلات العمال، والاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظة) إلى كل بلد من البلدان الأعضاء. فعلى البلدان الأعضاء أن تسعى إلى اعتماد المجموعة المثلى من السياسات المالية والنقدية، بما ينعكس على ترتيبات أسعار الصرف المعمول بها، وكيفية تعزيز مناعة تلك البلدان لمواجهة أي أزمات مالية خارجية محتملة على مثال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

وتخضع نسب الدين المقومة بالعملة المحلية في كل من الأردن ولبنان ومصر لسعر فائدة متغير. بالتالي، يمكن للسلطة النقدية المختصة أن ترفع أسعار الفائدة أو تخفضها، بما ينعكس على القدرة على تحمل الدين وسعر الصرف، لا سيما إذا كان البنك المركزي غير مستقل تماماً، كما هي الحال في البلدان المذكورة. وفي هذه الحالة تبقى قدرة البنك المركزي على التصدي للصدمات الخارجية / الداخلية، مثل الصدمات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة، من خلال استخدام سعر الفائدة، وهو أكثر الأدوات المالية فعالية، محدودة بسبب المخاوف من الآثار المحتملة لرفع أسعار الفائدة على خدمة الدين العام الداخلي في ظل سعر الصرف الثابت وحساب رأس المال المفتوح.

ويتضح من الجدول ١٢ أن الدين العام استمر في الارتفاع في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء الجمهورية العربية السورية وربما العراق في الأعوام الخمسة الماضية. كما إن عبء الدين في الأردن والسودان ولبنان ومصر واليمن تفاقم على أثر الأزمة المالية وتناقص تدفقات رأس المال إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فازدادت كتلة الدين من ١٢,٦ مليار دولار إلى ١٥,١ مليار دولار في الأردن ومن ٣٨,٢ مليار دولار إلى ٤٣,٨ مليار دولار في السودان ومن ٤١,٩ مليار

الدين العام في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

الجدول ١٢.

البلد	الدين العام (مليون دولار)					نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)				
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٦٠٣	٣٣٨٤	٣٩٣٨	٨٢٣٠	١٣٨٦٠	٩,٥	١٠,١	٩,٧	١٥,١	٢٦,٤
البحرين	٤١٠٠	٣٧٢٩	٣٥٥١	٣٢٢٢	٥٤٧٤	٣٠,٦	٢٣,٦	١٩,٣	١٥,٢	٢٧,١
عمان	٢٩٢٦	٣٥٣٣	٣١٦٢	٢٩٩٥	٣٥٧٨	٩,٥	٩,٦	٧,٦	٥,٠	٦,٧
قطر	٨٧٥٥	٧٥١١	٦٦٧٤	٨٣٨٥	١٥٠٦٠	٢٠,٦	١٣,٢	٩,٤	١٥,٠	٣٩,٥
الكويت	٩٥٣٤	٨٤٣٣	٧٧١٤	٨٣٨٥	٧٦٨٠	١١,٨	٨,٣	٦,٩	٥,٣	٦,٩
المملكة العربية السعودية	٩٧٣٥٢١٢٢٧٢٠	٧١٢٦٢	٦٣٢٦٨	٦٠٢٦١	٣٩,٦	٢٧,٣	١٨,٥	١٣,٣	١٦,٣	١٦,٣
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٥٠٦٣	١٢٣٩٤١	٩٦٣٠١	١٠١١٦	١٢٣٩٩	٢٠,٣	١٥,٤	١١,٩	١١,٥	٢٠,٥
الأردن	١٠٦٠٥	١١٤٥٥	١٢٦١٤	١٣٢٠٨	١٥١٣٧	٨٣,٥	٧٧,٤	٧٤,٢	٦٢,٣	٦٦,١
الجمهورية العربية السورية	٧٨١٨٠	٨٢٨٣٢	٨٤٠٧٨	٧٩٧٢٧	٦٦٩٠١	٦٠,٠	٥٠,٦	٤٠,٥	٣٠,٥	٢٩,١
السودان	٢٩٤٣٥	٣٢٥٠٥	٣٨٢٧٠	٤٠٤٨٤	٤٣٨٦٩	١٠٥,٥	٨٩,٣	٨٢,٣	٦٩,٨	٨٠,٢
العراق	٧١١٦٥	٨٩٤٧٨	٩٩٩٢١	٩٣٨٥٣	٩٣١٧٣	١٧٥,٣	١٩٨,٤	١٧٥,٣	١٠٨,٥	١٤١,٦
لبنان	٣٨٤١٣	٤٠٢٩٨	٤١٩٥٠	٤٧٠٥٣	٥١١٠٦	١٧٩,٥	١٧٩,٩	١٦٧,٨	١٥٩,٥	١٥٢,١
مصر	١٠٠٤٨	١٠٦١١١	١١٣٤٩	١٢٤٣٩	١٤٣٢٥	١١١,٩	٩٨,٨	٨٧,١	٧٦,٦	٧٦,٢
اليمن	٧٠٥٣	٧٧٩٣	٨٧٦٧	٩٧٩٢	١٢٨٠١	٤٦,٤	٤٠,٨	٤٠,٤	٣٦,٤	٥١,٠
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٣٣٥٣٣	٤٧٣	٣٧٠	٣٩٩٠٩	٤٠٨٥١	١١٤,١	١١٤,١	٩٥,٤	٧٧,٧	٨٥,٢
مجموع منطقة الإسكوا	٤٨٥٩٧	٤١٣	٤٩٤	٤٩٥٣٩	٥٠٩٦٧	٥٥,٢٣	٧٠,٨	٦٣,٦	٤٧,١	٥٥,٣

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

(الجدول ١٢)، حيث تراجع نسبة الدين من ٨٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٧٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الفترة نفسها، تراجعت نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من ٧٤,٢ إلى ٦٦,١ في المائة، وفي العراق من ١٧٥,٣ إلى ١٤١,٦ في المائة، وفي لبنان من ١٦٧,٨ إلى ١٥٢,١ في المائة. غير أن هذا التحسن في نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً يمكن أن يتبدد ما لم تسارع هذه البلدان إلى اعتماد سياسات ملائمة لإدارة الديون. واليمن هو البلد الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٩ في حين لم تسجل هذه النسبة تغيراً ملحوظاً في السودان (الجدول ١٢).

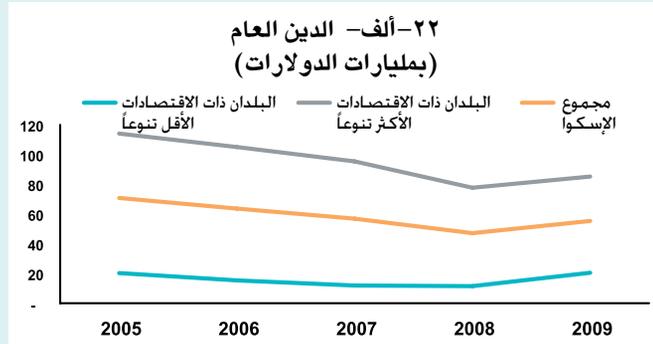
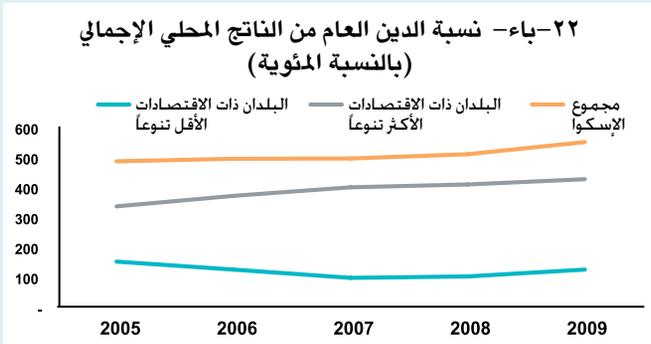
وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، تشهد كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ارتفاعاً في مجموع الدين العام سواء بالقيمة المطلقة أم بالنسبة التي يشكلها هذا الدين من الناتج المحلي الإجمالي. فبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، ارتفعت نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٧ إلى ٢٦,٤ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، ومن ١٩,٣ إلى ٢٧,١ في المائة في البحرين ومن ٩,٤ إلى ٣٩,٥ في المائة في قطر. وتراجعت هذه النسبة من ٧,٦ إلى ٦,٧ في عمان ومن ١٨,٥ إلى ١٦,٣ في المائة في المملكة العربية السعودية. ولم تشهد الكويت تغيراً ملحوظاً في نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدراسة. غير أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تتراجع في العديد من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً خلال العامين المقبلين عندما تبدأ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتحسن على أثر الارتفاع المتوقع في أسعار النفط وإيراداته، وارتفاع أسعار العقارات في عدد من تلك البلدان. غير أن كتلة الدين العام

في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٧٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الفترة نفسها، تراجعت نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من ٧٤,٢ إلى ٦٦,١ في المائة، وفي العراق من ١٧٥,٣ إلى ١٤١,٦ في المائة، وفي لبنان من ١٦٧,٨ إلى ١٥٢,١ في المائة. غير أن هذا التحسن في نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً يمكن أن يتبدد ما لم تسارع هذه البلدان إلى اعتماد سياسات ملائمة لإدارة الديون. واليمن هو البلد الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٩ في حين لم تسجل هذه النسبة تغيراً ملحوظاً في السودان (الجدول ١٢).

وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، تشهد كل من الإمارات العربية المتحدة

الدين العام في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٩-٢٠٠٥

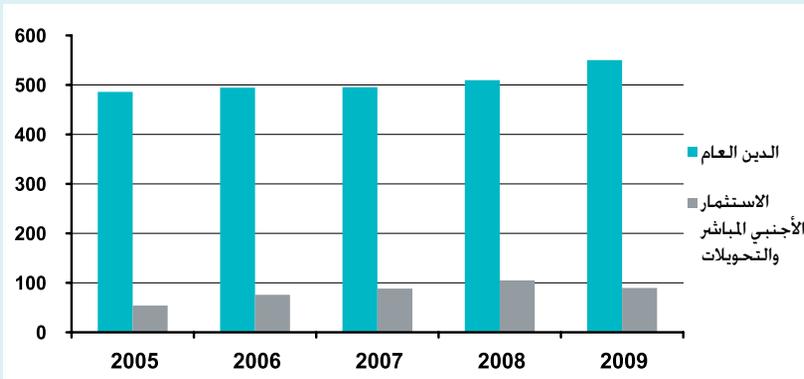
الشكل ٢٢.



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

مساهمة تدفقات رأس المال في خدمة الدين في البلدان الأعضاء في الإسكوا (بملايين الدولارات)

الشكل ٢٣.



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، والأونكتاد، إصدارات مختلفة من تقرير الاستثمار العالمي.
ملاحظة: مجموع تدفقات رؤوس الأموال هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زائد تدفقات التحويلات.

تبقى في حالة ارتفاع، سواء أكان بالأرقام المطلقة أم بالنسبة التي يشكلها هذا الدين من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وإيراداته (الشكل ٢٢-باء).

ويبين الشكل ٢٣ مساهمة تدفقات رأس المال، لا سيما تدفقات تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الدين العام في منطقة الإسكوا، فبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، لم يتجاوز مجموع الأموال الواردة إلى مجموعة البلدان الأعضاء في الإسكوا ١٠٠ مليار دولار، في حين تراوح مجموع الدين العام بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليار دولار. ومع أن مجموع هذه التدفقات يبقى محدوداً إذا ما حسب بالنسبة التي يشكلها من مجموع الدين العام، يعتبر عنصراً أساسياً في خدمة الدين العام في بعض الحالات مثل الأردن ولبنان ومصر واليمن. وأي تراجع إضافي محتمل في تدفقات رأس المال إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا قد يضعف قدرة هذه البلدان على سد دينها وحتى على الوفاء بالتزامات خدمة هذا الدين، ويشكل خطراً على اقتصادات هذه البلدان، ويمكن أن يؤدي إلى أزمة على صعيد ميزان المدفوعات وسد الدين العام، في البلدان التي لا تزال تعتمد نظام سعر الصرف الثابت، لا سيما الأردن ولبنان واليمن.

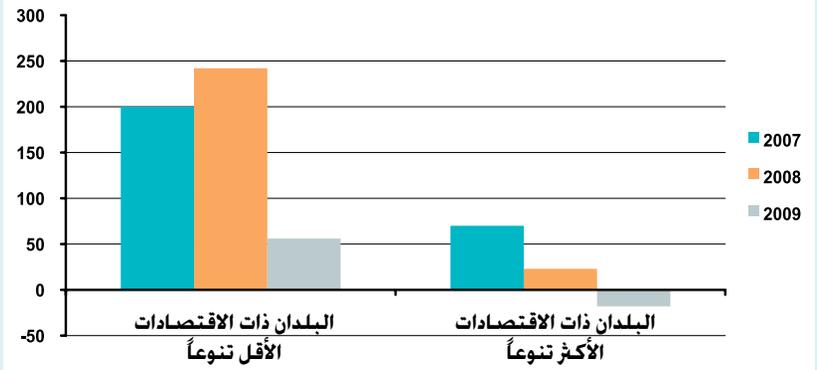
زاي- الميزان الخارجي وسياسات سعر الصرف

يتراجع ميزان الحساب الجاري في بلدان منطقة الإسكوا منذ عام ٢٠٠٨. وقد قدر مجموع فائض الحساب الجاري الإجمالي لهذه البلدان بحوالي ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ٢٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي أنه سجل انخفاضاً حاداً بنسبة ٨٥ في المائة. غير أن أداء النمو في عام ٢٠٠٩ لم يتأثر حتى في البلدان الأعضاء التي تعاني

أي تراجع إضافي محتمل في تدفقات رأس المال إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا قد يضعف قدرة هذه البلدان

الشكل ٢٤.

ميزان الحساب الجاري في منطقة الإسكوا،
(بمليارات الدولارات) ٢٠٠٩-٢٠٠٧



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

فائض الحساب الجاري في عام ٢٠٠٩، بحيث قُدر مجموع الفائض في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنحو ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ٢٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، مسجلاً بذلك انخفاضاً حاداً بنسبة ٧٧ في المائة (الشكل ٢٤). وسبب انخفاض أسعار النفط الخام في عام ٢٠٠٨ تناقصاً حاداً في الصادرات، انعكس سلباً على الحساب الجاري، وأدى إلى انخفاض نسبة فائض الميزان التجاري للسلع من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (الشكل ٢٥). كما ساهم ضعف أسواق الأصول العالمية في تراجع فائض حسابات الدخل. وانخفضت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وكان من المتوقع أن يتراجع معدل التجارة الصافي بالخدمات في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي ما عدا البحرين. فبالرغم من انخفاض التدفقات المالية، ومنها تحويلات العاملين الأجانب، إلى خارج هذه البلدان، بقيت أفضل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. كما انخفضت إيرادات استثمارات بلدان مجلس التعاون الخليجي في الخارج، فقلص فائض الحساب الجاري في هذه البلدان. وقدرت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنحو صفر في المائة في عُمان، و٣,٣ في المائة في البحرين، و٧,٨ في المائة في المملكة العربية السعودية، و٩ في المائة في قطر، و٢٤ في المائة في الكويت. والإمارات العربية المتحدة هي البلد الوحيد الذي سجل عجزاً بنسبة ٤,٦ في المائة.

وشهد ميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عجزاً قدره ١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، مقابل فائض قدره ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٢٤). فالانخفاض الحاد في فائض الحساب الجاري في العراق بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وتفاقم العجز في الحساب

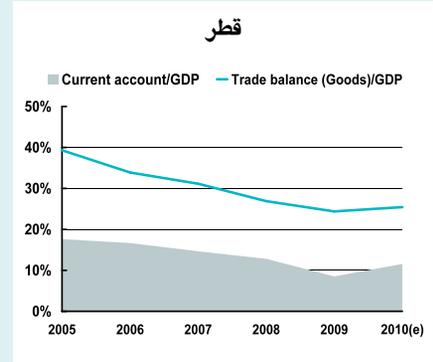
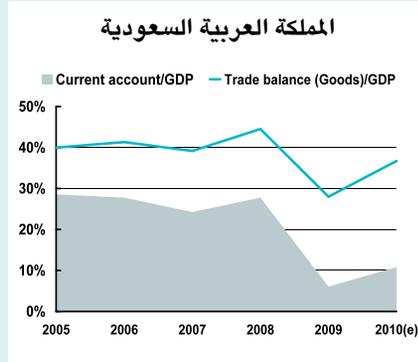
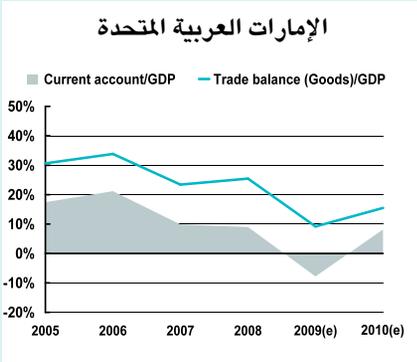
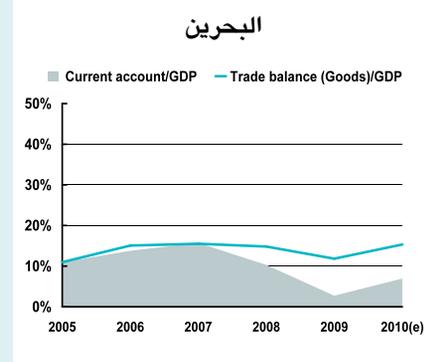
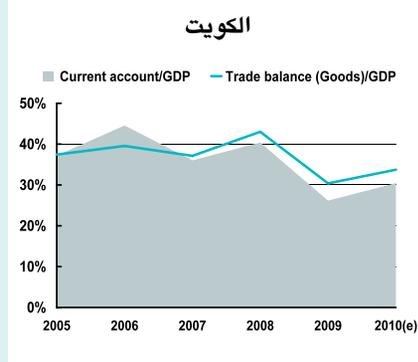
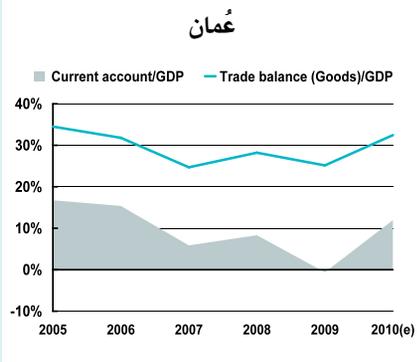
عجزاً كبيراً في الحساب الجاري، وذلك بفضل الفائض في حساب رأس المال، الذي حال دون وصول التداعيات إلى ميزان المدفوعات أو أسعار الصرف. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ قدرت نسبة تغطية الواردات من الاحتياطي بالعملات الأجنبية بنحو ٨ أشهر في مصر و١١,٢ شهراً في الأردن، على أساس الاحتياطي الصافي في كل من البلدين. وقدرت النسبة بنحو ٢١,٥ شهراً في لبنان و١٤,٨ شهراً في اليمن، على أساس الاحتياطي الإجمالي في كل من البلدين. وإزاء الانتعاش المحتمل في الطلب الخارجي، كان من المتوقع أن يسجل معدل الصادرات الصافي تحسناً طفيفاً في عام ٢٠١٠ مقارنة بمعدل عام ٢٠٠٩. ومن البلدان الأعضاء في الإسكوا التي سجلت عجزاً في الحساب الجاري في عام ٢٠٠٩ الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، واليمن. غير أن الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية هما البلدان اللذان سجلا ما كان متوقعاً من فائض في الحساب الجاري في عام ٢٠١٠.

وأدى انخفاض سعر النفط وتراجع صادراته وارتفاع الإنفاق الحكومي، إلى انخفاض حاد في

الفائض في حساب رأس المال حال دون وصول التداعيات إلى ميزان المدفوعات أو أسعار الصرف

الشكل ٢٥.

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٠-٢٠٠٥



المصدر: حسابات الإسكوا. استناداً إلى مصادر وطنية.
ملاحظة: (e) أرقام تقديرية.

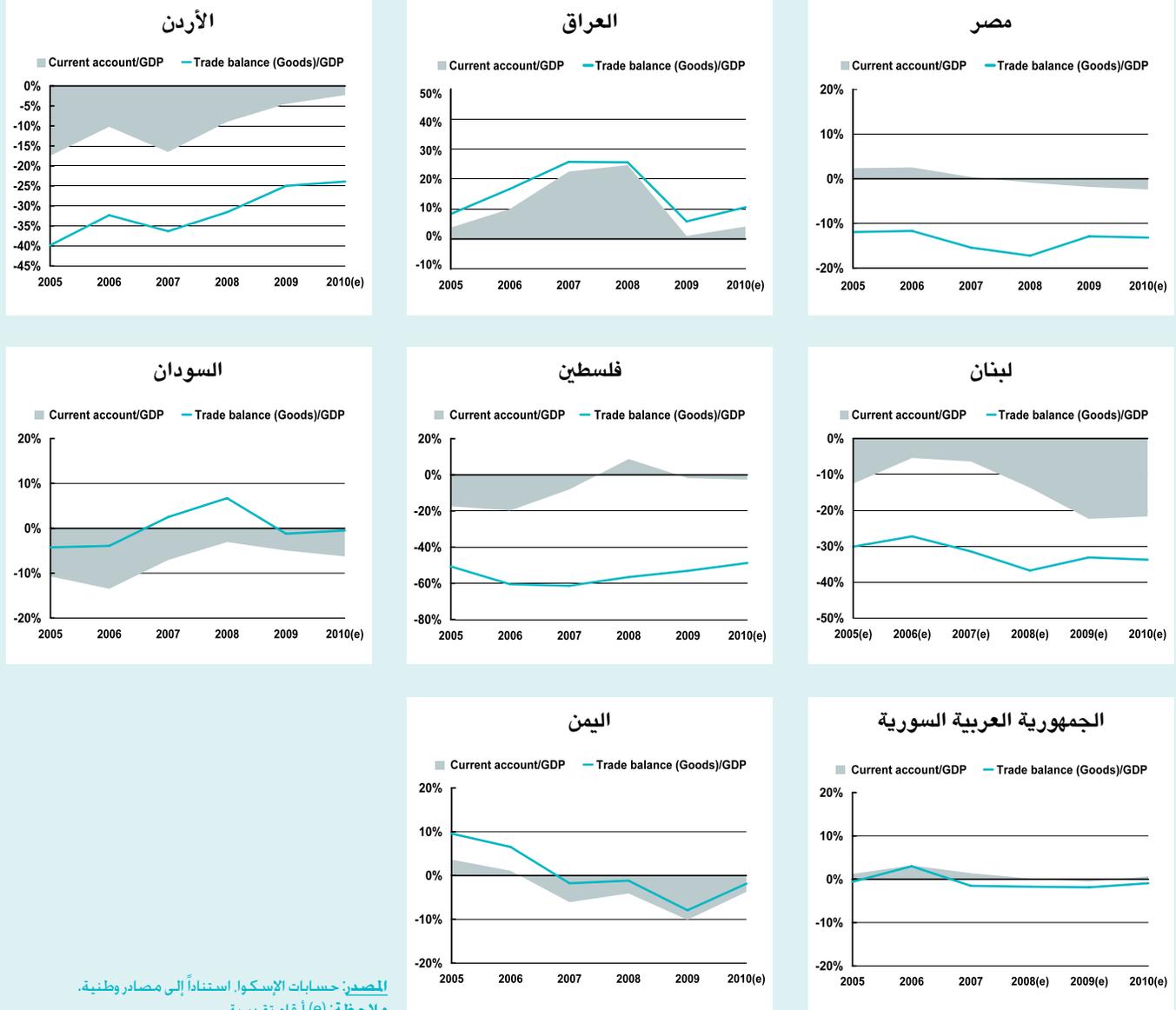
البلدان لم تستنفد الاحتياطي بالعملة الأجنبية اللازمة لدعم أنظمة سعر الصرف الثابتة، أو لاستيراد السلع والخدمات الضرورية لتلبية الطلب المحلي، حتى في ظل العجز في الحساب الجاري. ويبدو أن هذا الوضع سيستمر على حاله في عام ٢٠١١، إذ يُستبعد اندلاع أزمة في ميزان المدفوعات، حتى ولو تأثر بضعف الحساب الجاري. ففي الأردن ولبنان ومصر، يمكن أن يساهم الاحتياطي المتراكم بالعملة الأجنبية، في تخفيف آثار الصدمات الخارجية المحتملة. وقد يتمكن السودان والجمهورية العربية السورية من الحفاظ على الاستقرار بفرض ضوابط على تداول العملات الأجنبية. ويُتوقع أن يتحسن الحساب الجاري في اليمن نتيجة لتصدير الغاز الطبيعي المسيل، وقد صدرت أول شحنة في تشرين الثاني /

الجاري في السودان، هما من العوامل التي ساهمت في تدهور وضع ميزان الحساب الجاري. وفي حين كان من المتوقع تحسن نسبة العجز في الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الأردن واليمن في عام ٢٠٠٩، بقي على حاله في سائر البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (الشكل ٢٦). وسجل كل من الميزان التجاري والحساب الجاري عجزاً في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق وفلسطين، حيث أتى الفائض نتيجة للمساعدات الأجنبية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وبالرغم من الأزمة المالية العالمية، لم يواجه أي بلد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أزمة في سعر الصرف. وفي ذلك دليل على أن هذه

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠١٠-٢٠٠٥

الشكل ٢٦.



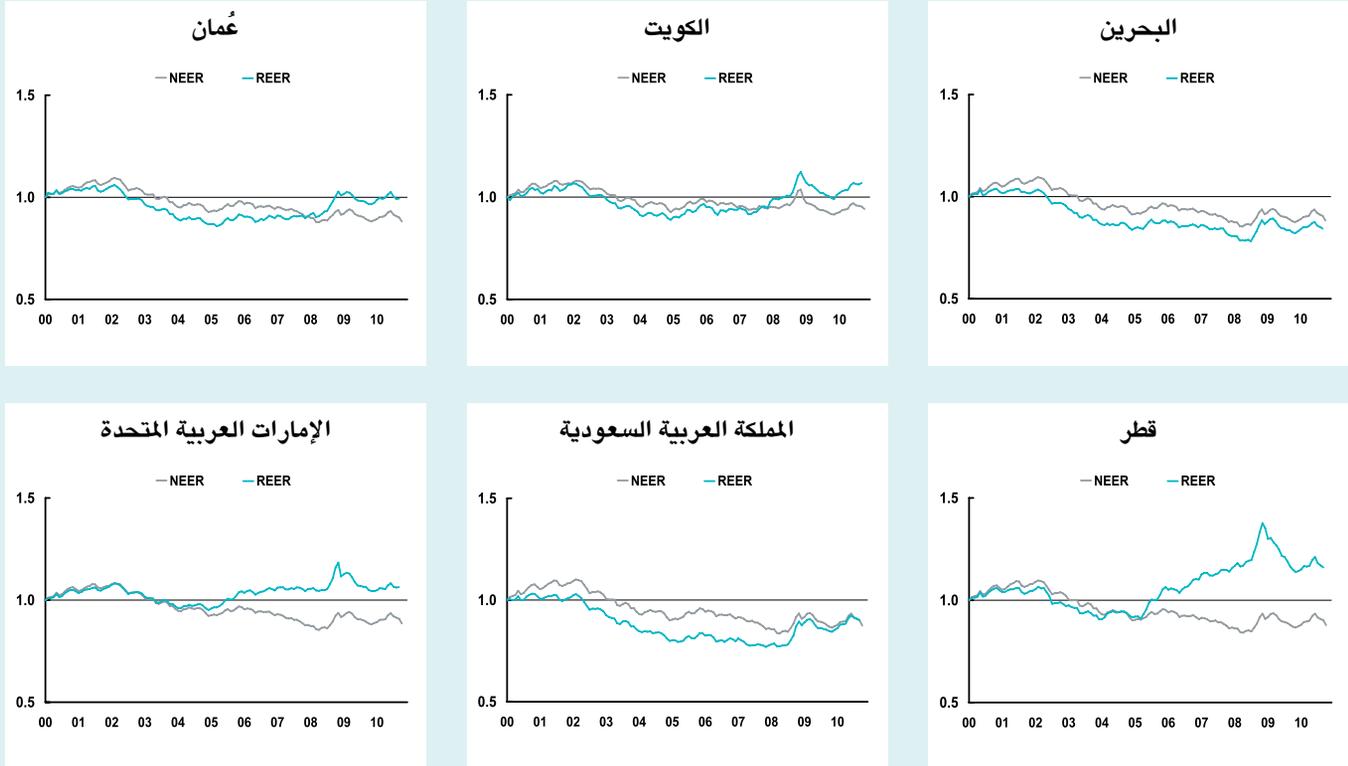
السورية بنسبة ٠,٥ في المائة، وفي السودان بنسبة ٧,٣ في المائة، وفي لبنان بنسبة ٢٢,٧ في المائة، وفي مصر بنسبة ١,٠ في المائة وفي اليمن بنسبة ٥,٧ في المائة (الشكل ٢٦).

وبقي سعر الصرف الإسمي في البلدان الأعضاء في الإسكوا على حاله خلال الأزمة المالية

نوفمبر في عام ٢٠٠٩. وسجلت جميع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عجزاً في الحساب الجاري مقيساً بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام ٢٠١٠، باستثناء العراق حيث بلغ فائض الحساب الجاري ١٠ في المائة وفلسطين حيث بلغ ٠,١ في المائة. وقدر العجز في الأردن بنسبة ٣,٨ في المائة، وفي الجمهورية العربية

الشكل ٢٧. سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٠-٢٠١٠

٢٧



المصدر: تقديرات الإسكوا.
ملاحظة: NEER سعر الصرف الإسمي الفعلي، REER سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

المتحدة في عام ٢٠٠٩. وقد رغب واضعو السياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي في اعتماد العملة الموحدة تدريجياً، ودراسة الجدوى الفنية مقابل المزايا الاقتصادية الناتجة منها والتي تبين مدى أهميتها خلال الأزمة المالية العالمية.

يتضمن الشكل ٢٧ تقديرات أسعار الصرف الإسمية والحقيقية الفعلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فسعر الصرف الإسمي الفعلي هو مؤشر سعر الصرف الأجنبي المرجح تجارياً. وسعر الصرف الحقيقي الفعلي هو المؤشر المعدل ليشمل معدلات تضخم الأسعار الاستهلاكية^(١٠). فبين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تقلب سعر الصرف الإسمي مع تقلب الدولار مقابل اليورو (انظر أيضاً الشكل ٢-ألف) في البلدان الأعضاء في الإسكوا

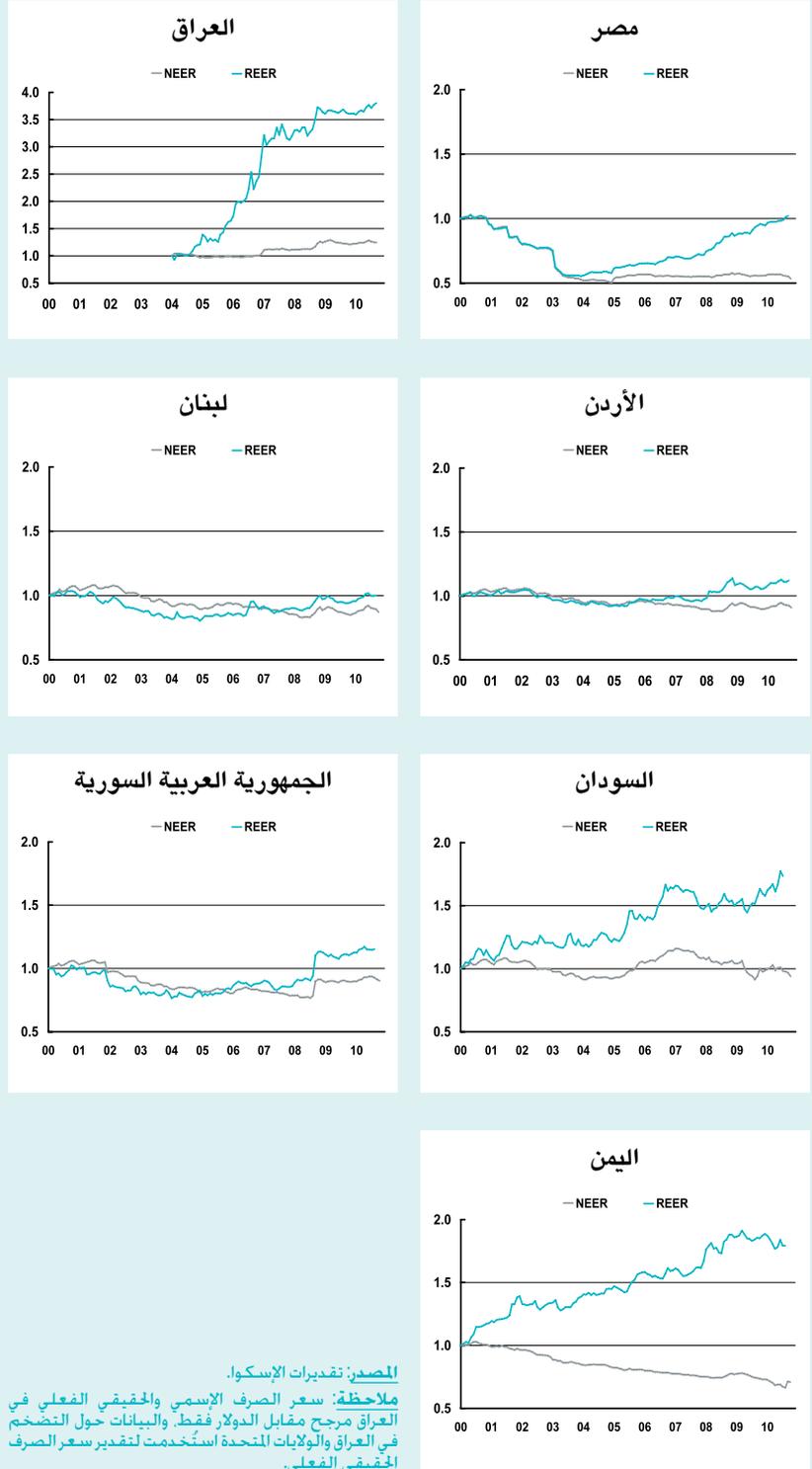
العالمية في عام ٢٠٠٨ وما بعدها. واستمرت كل بلدان مجلس التعاون الخليجي بربط سعر صرف عملتها بالدولار ما عدا الكويت التي عمدت إلى ربط عملتها بسلة من العملات. وحافظ الأردن ولبنان على ربط سعر صرف عملتهما بالدولار، في حين حافظت الجمهورية العربية السورية على ربط عملتها بحقوق السحب الخاصة. ومن بين البلدان الأعضاء، اليمن هو البلد الوحيد الذي خفض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بنسبة ٢,٥ في المائة في مطلع عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من قرار بلدان مجلس التعاون الخليجي في قمة عام ٢٠٠٨ القاضي بإنشاء اتحاد نقدي لدول المجلس في كانون الثاني / يناير ٢٠١٠، ما زالت العقبات تعترض اتخاذ مثل هذه الخطوة. وفي عام ٢٠٠٦، قررت عُمان سحب عضويتها من الاتحاد، وتبعها الإمارات العربية

الشكل ٢٨.

سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي
في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،
٢٠١٠-٢٠٠٩

التي تربط عملتها بالدولار. وفي الكويت أدى ربط العملة الوطنية مؤخراً بسلة من العملات إلى شيء من الاستقرار في سعر الصرف. وبعد ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي في عام ٢٠٠٨، انعكس الاتجاه في عام ٢٠٠٩ في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي، نتيجة للتراجع السريع في مستوى الأسعار مقابل عملات شركائها التجاريين الأساسيين، مما يشير إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٩. ويبدو أن عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي تستقر على مستويات متقاربة من حيث سعر الصرف الحقيقي الفعلي للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦ باستثناء قطر والكويت.

ويتضمن الشكل ٢٨ تقديرات لسعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فسعر الصرف الإسمي الفعلي في مصر مستقر منذ عام ٢٠٠٤ على الرغم من ارتفاع قيمة العملة الوطنية مؤخراً مقابل الدولار، في حين بدأت قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي بالارتفاع في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ نتيجة للارتفاع السريع في معدلات التضخم المحلي. وبعد سلسلة من العمليات الهادفة إلى رفع قيمة الدينار العراقي، يستقر سعره الحقيقي الفعلي على مستوى مرتفع منذ عام ٢٠٠٧. وفي الأردن ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار منذ عام ٢٠٠٨ بالرغم من انخفاض سعر الصرف الإسمي الفعلي. ولوحظ اتجاه مماثل في الجمهورية العربية السورية. كما شهد لبنان ارتفاعاً طفيفاً في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للمرة منذ عام ٢٠٠٧. أما في السودان، فتقلب سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي خلال الفترة نفسها. وفي اليمن، استمر سعر الصرف الحقيقي الفعلي بالانخفاض مقابل ارتفاع سعر الصرف الإسمي الفعلي على الرغم من الانحراف الطفيف في هذا الاتجاه بعد عام ٢٠٠٩.



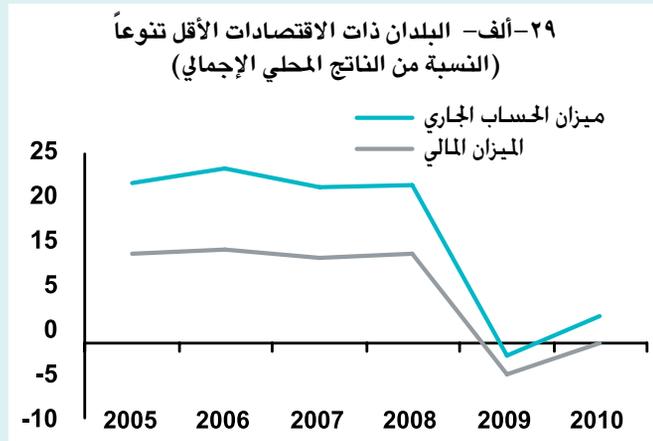
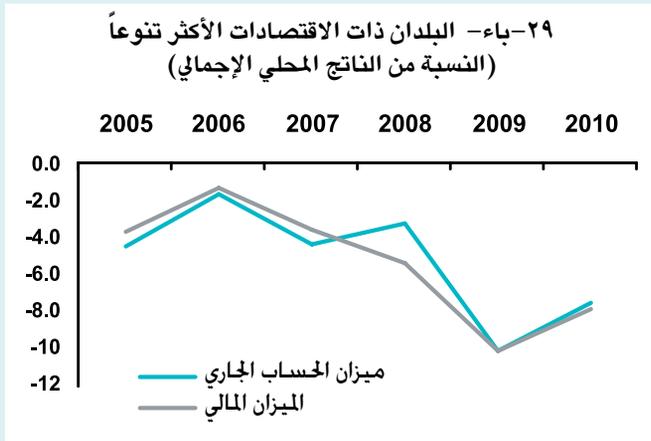
الخليجي سياسات مالية توسعية، إذ كانت تسجل فائضاً مالياً مرتفعاً منذ عام ٢٠٠٢. ونتيجة لهذه السياسات، سجل الميزان المالي لهذه البلدان كلها تقريباً تراجعاً. فبعد أن كان متوسط الفائض المالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، سجل الميزان المالي عجزاً بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ (الشكل ٢٩-ألف). وركزت الميزانيات الأخيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في البنية الأساسية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، قُدرت نسبة نفقات الحكومة المركزية بنسبة ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة، و٢٥,٢ في المائة في البحرين، و٤٣ في المائة في عُمان، و٣٣ في المائة في قطر، و٣٨ في المائة في الكويت، و٤٠,٦ في المملكة العربية السعودية. إلا أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً اعتمدت سياسات مالية أكثر تحفظاً بحكم ضيق الحيز المالي وضعف الإيرادات الحكومية وأعباء الدين العام (الشكل ٢٩-باء). وفي السنة المالية ٢٠١٠، اتُخذت تدابير التقشف المالي خاصة في الأردن والسودان والعراق واليمن من أجل التحكم بالعجز المالي. ومن المتوقع أن تؤثر تدابير التقشف سلباً على التنمية

تتلاقى البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث اتجاهات سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي، باستثناء السودان والعراق واليمن. وفي حالة البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يشكل التقارب في الاتجاهات عاملاً إيجابياً إذ يخدم التكامل الاقتصادي والمالي، ويعزز إمكانية إنشاء الاتحاد النقدي المحتمل. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد يسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي مشكلة في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، إذ يحتمل أن يضعف القدرة التنافسية لأسعار الصادرات. والارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا مؤخراً يشير إلى احتمال وقوع خسارة كبيرة في الصادرات غير النفطية، هذه الصادرات الضرورية لضمان التنوع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

حاء- السياسة المالية والنقدية

اختلفت طريقة تصدي السياسة المالية للأزمة المالية العالمية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. ففي عام ٢٠٠٩، اعتمدت بلدان مجلس التعاون

الشكل ٢٩. الحساب الجاري والميزان الضريبي للبلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠١٠



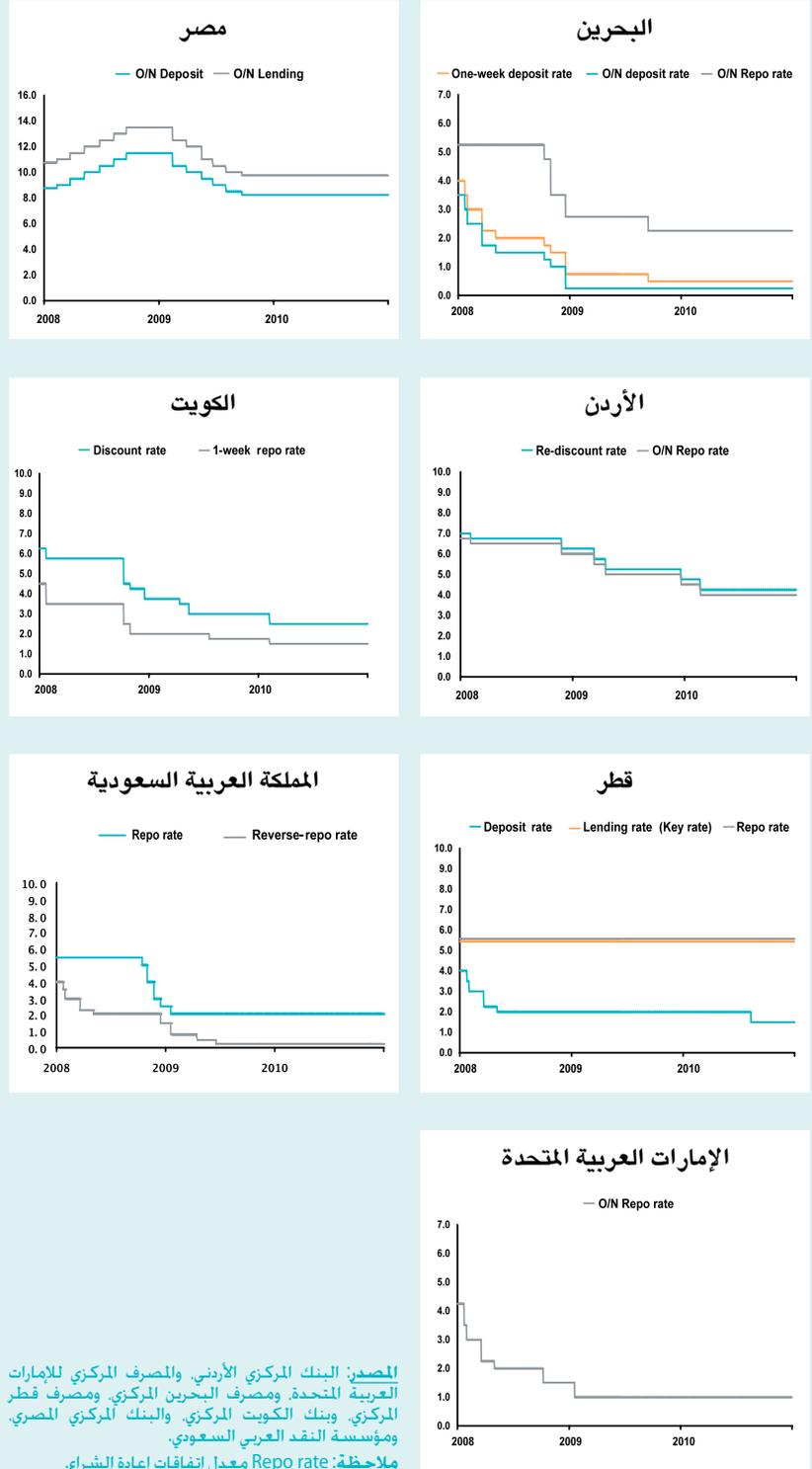
المصدر: صندوق النقد الدولي. الإحصاءات المالية الدولية، ومصادر وطنية، وتقديرات الإسكوا.

الشكل ٣٠.

أسعار الفائدة العامة في بعض البلدان
الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٨-٢٠١٠
(بالنسبة المئوية)

الاجتماعية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وخاصة على الصحة والتعليم وأسواق العمل في عام ٢٠١١. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، قُدرت نفقات الحكومة المركزية بنسبة ٢٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في السودان، و٢٥,٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٣٠,٢ في المائة في اليمن، و٣٦,٠ في المائة في مصر، و٣٦,٨ في المائة في لبنان، و٤٠,١ في المائة في الأردن.

وباستثناء قطر، حيث ظل التضخم مرتفعاً حتى أواخر عام ٢٠٠٨، واجهت السلطات النقدية في البلدان الأعضاء في الإسكوا الأزمة المالية العالمية بالعمل على تخفيف القيود النقدية، وتخفيض أسعار الفائدة العامة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وتخفيض الحد الأدنى المطلوب لاحتياطي المصارف التجارية لتشجيع الإئتمان المصرفي والاستثمار وضمان توفر السيولة (الشكل ٣٠). وترافق تخفيف القيود النقدية مع تدابير أخرى اتُخذت لحماية الأنظمة المصرفية في البلدان الأعضاء في الإسكوا من الاضطرابات المالية. وتُستثنى من هذه التدابير مصر التي لم يعمد مصرفها المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة قبل التأكد من انخفاض معدل التضخم في البلد في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتُستثنى أيضاً قطر التي لم تلجأ إلى تخفيف القيود النقدية أثناء الأزمة أو بعدها للحد من آثار الأزمة على اقتصادها المحلي، مع أن السلطات القطرية تدخلت مباشرة في السوق المالية لاحتواء آثار الأزمة عن طريق ضخ الأموال في المصارف وشراء حافظاتها. وإلى جانب تخفيف القيود النقدية، اعتمدت تدابير أخرى للتصدي للأزمة المالية العالمية، منها تقديم الدعم المالي والمؤسسي للقطاع المالي. وقدمت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت الدعم المالي المباشر لميزانيات المصارف التجارية. كما اتخذ الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية عدة تدابير لضمان الودائع المصرفية.

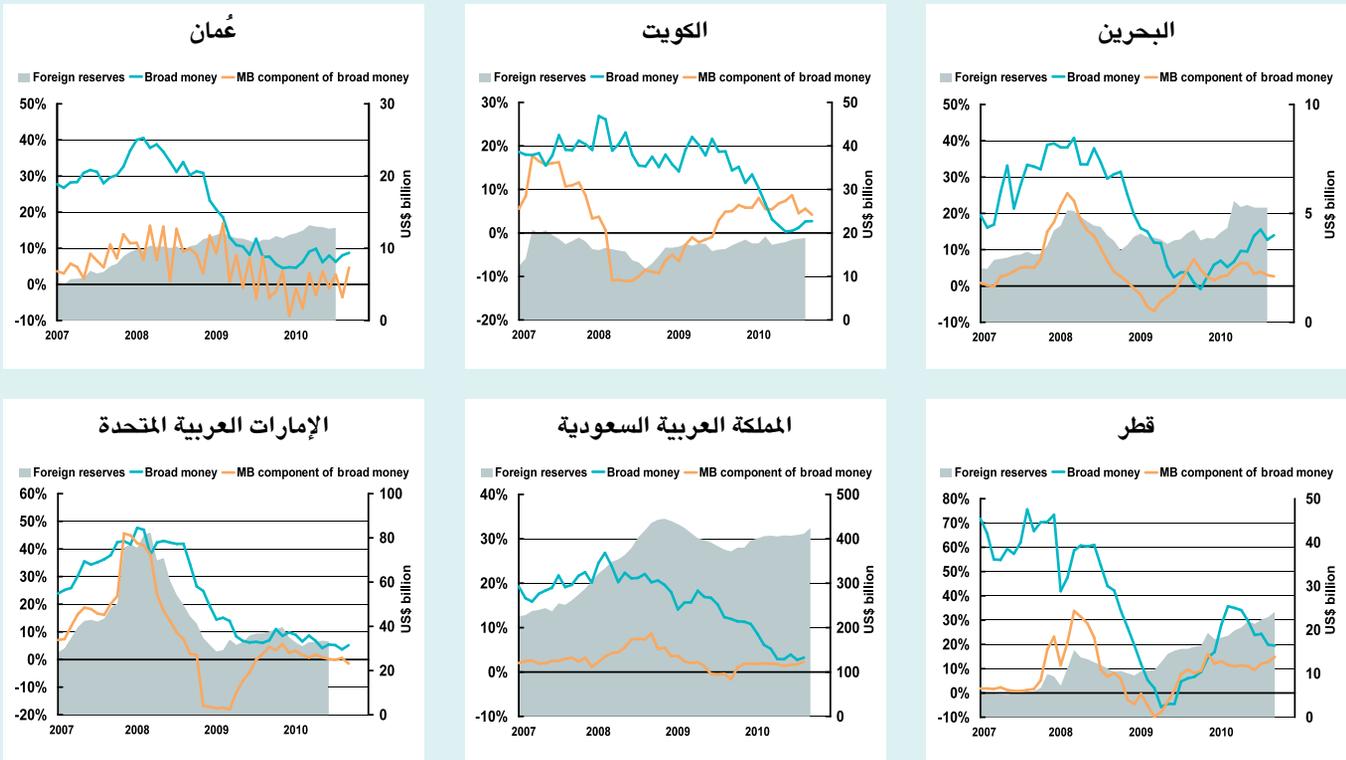


ويبين الشكل ٣١ مسار النمو في رصيد المعروض النقدي الواسع ونمو القاعدة النقدية من حيث نمو المعروض النقدي الواسع ومستوى الاحتياطي بالعملات الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي^(١) بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وفي حين أن النمو في المعروض النقدي الواسع سجل تراجعاً حاداً في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حافظ على نوع من الاستقرار في المملكة العربية السعودية. ولكن المسار ما لبث أن انقلب، فانتعش النمو في كل من البحرين وقطر اعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. ومن الواضح وجود رابط بين مستوى الاحتياطي بالعملات الأجنبية والنمو في القاعدة النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عمان والمملكة العربية السعودية، مما يدل على أن تدفق الأموال إلى الخارج

وإزاء نظام تثبيت سعر الصرف وفتح حساب رأس المال، يجد المصرف المركزي صعوبة في تنفيذ سياسات نقدية فعالة وفي إدارة السيولة يومياً. وإذا كان نظام تثبيت سعر الصرف في البلدان الأعضاء في الإسكوا قد حقق أهدافه المرجوة في الماضي، أي ضمان استقرار المعاملات التجارية والمالية والاستثمارية المنفذة بالعملات الأجنبية، فهو اليوم يتسبب بمشاكل في ظل رفع الضوابط عن حساب رأس المال. فإزاء زيادة تحرير حسابات رأس المال، تجد السلطات النقدية صعوبة في إدارة السيولة المحلية والمعروض النقدي، إذ لا يمكنها التحكم كلياً بالقاعدة النقدية التي تتألف من مجموع المبالغ النقدية قيد التداول إضافة إلى ودائع المصارف التجارية في المصرف المركزي. ولا يمكن أن يتحكم المصرف المركزي بالقاعدة النقدية ما لم يملك القدرة على اتخاذ تدابير غير مباشرة للتحكم بنطاق التوسع النقدي.

المؤشرات النقدية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٧-٢٠١٠

الشكل ٣١



المصدر: الإسكوا. استناداً إلى مصادر وطنية.

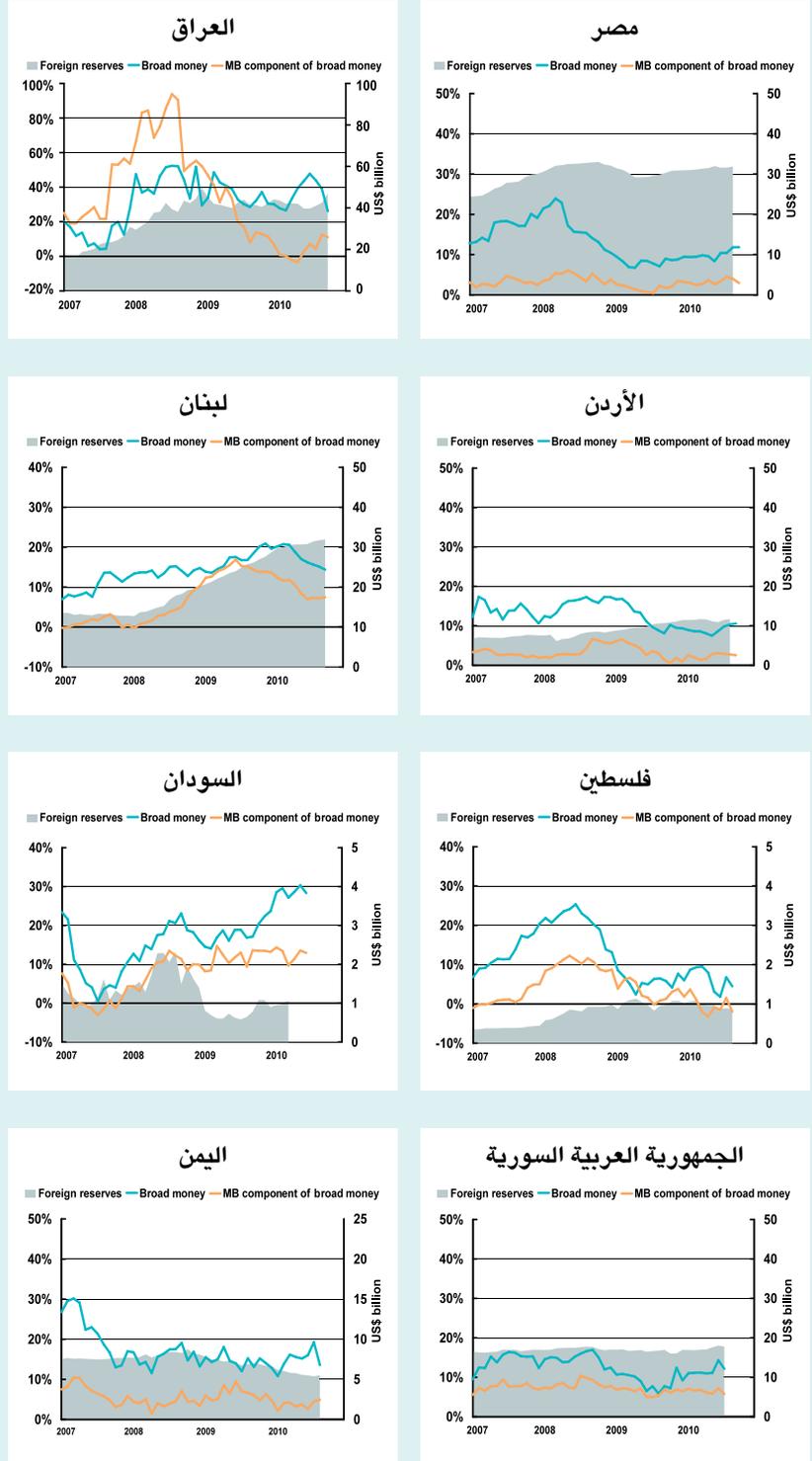
أدى إلى إضعاف النمو في القاعدة النقدية قبل الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ الذي بلغت فيه الأزمة المالية العالمية أشدها.

وباستثناء الكويت والمملكة العربية السعودية، يحتمل أن يسبب الانكماش النقدي المحلي في سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي بعض المشاكل في المستقبل القريب. ويبين الشكل ٣٢ الفرق المتناقص بين نمو المعروض النقدي الواسع ونمو القاعدة النقدية من حيث المعروض النقدي الواسع. ويشير هذا الفرق إلى ضعف الإقراض في النظام المصرفي وإلى صرامة شروط التأمين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن التدابير الرامية إلى تخفيف القيود النقدية وتوفير السيولة الإضافية وتوفير الدعم المالي للقطاع المصرفي قد استعملت كلها في سبيل إجراء التصحيحات في ميزانيات القطاع المصرفي. ولم تحدث هذه التدابير حتى الآن أي تأثير على الطلب المحلي. وما زالت المشكلة الرئيسية تكمن في تدهور أسعار الأصول وخاصة أسعار العقارات التي تدفع القطاع المصرفي إلى تصحيح ميزانياته باستمرار.

ويبين الشكل ٣٢ مسار نمو رصيد المعروض النقدي الواسع في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ونمو القاعدة النقدية من حيث نمو المعروض النقدي الواسع ومستوى الاحتياطي بالعملة الأجنبية للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠. وباستثناء السودان، حافظ الاحتياطي بالعملة الأجنبية على مستويات جيدة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويلاحظ أن الأردن ولبنان سجلا تراكمياً في الاحتياطي بالعملة الأجنبية، مرده في لبنان إلى تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلد. وكان التوسع النقدي المحلي ضعيفاً في السودان والعراق على الرغم من النمو المعتدل الذي بدأ في البلدين في عام ٢٠٠٩. إلا أن سائر البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً شهدت انكماشاً نقدياً محلياً في عام ٢٠٠٩، مع

المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠٠٧-٢٠١٠

الشكل ٣٢



المصدر: الإسكوا. استناداً إلى مصادر وطنية.

بعض صانعي
السياسات يعتبرون أن
الأسس الاقتصادية التي
تستند إليها البلدان
ذات الاقتصادات الأقل
تنوعاً هي أسس متينة
وقوية

الإجمالي الحقيقي بلغ متوسطه ٠,١ في المائة، ويُتوقع أن يرتفع إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٠ وإلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١. ومن أسباب ضعف النمو لعام ٢٠٠٩ التقيد السريع بتخفيض حصة إنتاج البلدان الأعضاء في الإسكوا من الإنتاج الإجمالي في الأوبك، وتحديدًا حصة إنتاج الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. ونظراً إلى استعداد السلطات المالية لتقديم الدعم المالي، لم ينخفض الطلب المحلي لبلدان مجلس التعاون الخليجي مع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وغير الأعضاء في الأوبك، فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً في النمو في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وتبين أن ثقة المؤسسات والمستهلكين ظلت وطيدة في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي على الرغم من مواطن الضعف في بعض القطاعات الاقتصادية وتحديدًا القطاع العقاري والقطاع المالي. وتتوقف الأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠١١ على: (أ) انتعاش الطلب الخارجي والداخلي وأسعار النفط الخام؛ (ب) والاستمرار في اتخاذ التدابير المالية الفعالة؛ (ج) وعدم الإفراط في تصحيح ميزانيات مختلف الكيانات الاقتصادية أي المصارف التجارية والمؤسسات والأسر.

أما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فأبديت مناعة في الأداء رغم ما خلفته الأزمة المالية العالمية من تداعيات. ففي عام ٢٠٠٩، بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه البلدان ٥,٢ في المائة. ومع أن هذه البلدان قد تواجه مشاكل في الحساب الجاري، ويعاني معظمها من العجز، ظل الطلب الداخلي في حالة نمو وظل حساب رأس المال يسجل فائضاً في العديد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولم تخضع البلدان المصدرة للنفط من بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أي الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر واليمن لحصص

أن اليمن شهد ارتفاعاً واضحاً في تراكم الاحتياطي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي حال استمر الانكماش النقدي إلى جانب الاضطراب السياسي الذي ساد مؤخراً في اليمن، فيحتمل أن يجد هذا البلد صعوبة أكبر في خدمة ديونه وفي الحفاظ على سعر الصرف الثابت المربوط بالدولار، مما يؤدي إلى أزمة في ميزان المدفوعات. لذلك على البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أن تتوخى الحذر في مواجهتها للأزمة المالية العالمية. ولم يتأثر القطاع الخاص سوى قليلاً بالتدابير المحدودة الآلية إلى تخفيف القيود النقدية. ونظراً إلى التخفيضات المعتدلة نسبياً في أسعار الأصول في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، لم يكن للقطاع المصرفي دافع لإجراء التصحيحات في الميزانية. وفي حال تبين أن التصحيحات الصارمة التي أجريت على أسعار الأصول في المصارف التجارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستطال آثارها البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فهذه البلدان ستشهد المزيد من الاختلال في الاقتصاد الكلي، وهي تترجح أصلاً تحت عبء الدين العام، والعجز في الحساب الجاري، والحيز المالي الضيق، وندرة الإيرادات النفطية، ونظام سعر الصرف الثابت.

طاء- اللوحة العامة والآفاق

تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي ضعفاً في أداء سوق الأوراق المالية والقطاع العقاري، وتأخراً في تنفيذ المشاريع في القطاع الخاص، وتراجعاً في قيمة الممتلكات التجارية والسكنية. غير أن بعض صانعي السياسات يعتبرون أن الأسس الاقتصادية التي تستند إليها البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً هي أسس متينة وقوية. وفي حين أن هذا التفاؤل قد لا يكون مبنياً على أسس صحيحة، فهو يعطي دافعاً مهماً لاتخاذ قرارات اقتصادية ثابتة بشأن الاستهلاك والاستثمار. وفي عام ٢٠٠٩، سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً في الناتج المحلي

مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي بفضل الاستثمار المستمر في قطاع الطاقة والبنية الأساسية الحضرية. كما أن قطر هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم، وهذا الموقع ساعدها على الحفاظ على هامش إيجابي في المجموع الصافي للصادرات. وكان من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٠ نسبة ١٣,٤ في المائة بفضل فعالية الاستثمار وقوة الصادرات ودعم التصحيحات في ميزانيات المصارف التجارية، كما يُتوقع أن يتحسن النمو في عام ٢٠١١ ليبلغ ١٤ في المائة. ومقارنة بعام ٢٠٠٨، سجّل المستوى العام للأسعار انخفاضاً سريعاً وقُدّر معدل التضخم الاستهلاكي لعام ٢٠٠٩ بنسبة -٤,٩ في المائة مقابل ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وهذا الانخفاض في الأسعار كان نتيجة لانخفاض أسعار الأغذية والإيجارات. وقد استمر هذا التراجع في الأسعار الذي بدأ في عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٠ حيث قُدّر معدل التضخم المتوقع بنسبة -١,٦ في المائة، ويتوقع أن يرتفع في عام ٢٠١١ ليبلغ ١ في المائة.

وشهدت الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٩. وهذا الانخفاض لم يأت نتيجة لضعف الطلب الداخلي بل لانخفاض القدرة على إنتاج النفط وفق حصص الإنتاج في الأوبك. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت نسبة -٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. وإلى جانب تدني إنتاج النفط الخام، يساهم ضعف القدرة على تكرير منتجات الوقود وتراجع هوامش الربح في القطاع المالي في إضعاف النمو. وبعد استئناف الأنشطة الاستثمارية في قطاع الطاقة وفي ظل النمو المستقر في الطلب الداخلي، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، وأن ينخفض قليلاً إلى ٣,٦ في المائة في عام

الإنتاج المحددة في الأوبك، فتفادت بذلك الانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام. وبفضل تدني مستوى التكامل المالي لهذه البلدان وقلة الاعتماد على الصادرات الصناعية وأسواق رأس المال، بقيت هذه المجموعة بمنأى عن الآثار الأولية للأزمة المالية العالمية. وفي حين تأثرت الصادرات إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كثيراً جراء هذه الأزمة، بقي التأثير الاقتصادي والمالي الشامل على البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً محدوداً. وبما أن هذه البلدان لا تتعرض كثيراً للأسواق النقدية الدولية، ظلت السيولة متوفرة في معظمها ولو بكميات محدودة. وتأثر القطاع العقاري قليلاً في هذه البلدان باستثناء لبنان حيث واصلت أسعار العقارات ارتفاعها في عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٠. كما لا يمكن تحقيق النمو والتنمية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلا إذا اتخذت تدابير جذرية لمعالجة بعض المسائل مثل معدلات البطالة المرتفعة والمزمنة والقدرات الإنتاجية المنخفضة وزيادة النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وتتوقف الأوضاع لعام ٢٠١١ على: (أ) انتعاش الطلب الداخلي والخارجي وخاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واقتصادات مجلس التعاون الخليجي؛ (ب) وتوفير احتياطي كافٍ لمواجهة النقص المحتمل في العملات الأجنبية؛ (ج) اتخاذ تدابير مالية فعالة بدعم دولي وإقليمي. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ و٥,٧ في المائة في عام ٢٠١١.

١- البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً: تقييم قطري

تحتل قطر المكانة الأولى بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث معدلات النمو، فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. وحافظت قطر على معدل نمو

٢٠١١. وقدّر معدل التضخم الاستهلاكي بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكان من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في عام ٢٠١٠ ٣,٥ في المائة نتيجة للانتعاش الاقتصادي الكامل المتوقع، و٣,٢ في المائة في عام ٢٠١١.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، على أثر الانخفاض في إنتاج النفط الخام عملاً بقرار الأوبك بشأن تخفيض حصص الإنتاج. إلا أن نمو الطلب الداخلي ظل مستقراً بفضل مجموعة الحوافز المالية الاستثنائية التي قدمتها الحكومة. كما أبدى القطاع العقاري في البلد مناعة ولم يتأثر بالتطورات التي شهدتها سائر البلدان في مجلس التعاون الخليجي. وكانت المملكة العربية السعودية من البلدان القليلة التي لم تشهد انخفاضاً في أسعار المساكن في عام ٢٠٠٩.

وبقي القطاع المالي ناشطاً نسبياً عقب تحرير السوق المالية مؤخراً، مما شجع المستثمرين الأجانب لدخول السوق. وكان من المتوقع أن يتعش الاقتصاد في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، بحيث يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن أسباب هذا الانخفاض تراجع الصادرات الصافية نتيجة لتخفيض إنتاج النفط الخام عملاً بقرار الأوبك. وإزاء هذا الواقع، قدمت مجموعة من الحوافز المالية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أهمها الدعم المالي للطلب المحلي في أبو ظبي. وفي ظل العلاقات التي تربط دبي بالأسواق الأخرى وانفتاحها على التطورات الدولية في الاقتصاد الكلي، تأثرت دبي بالأزمة المالية العالمية التي أحدثت هبوطاً مفاجئاً في أنشطة القطاعين

«صدمة دبي»: اختلاف في وجهات النظر

الإطار ٣.

المنطقة، وكانت إعادة جدولة الديون من الخيارات المطروحة. ورافق «صدمة دبي» تباين في المعلومات لأن توقعات حكومة دبي بدت مناقضة لتوقعات حاملي السندات الدوليين. وأفضل خيار لحكومة دبي كان التركيز على أهدافها الطويلة الأجل وصياغة مجموعة شاملة من حلول إعادة الهيكلة. أما من وجهة نظر حاملي السندات الدوليين، فعندما يتوقف تسديد الدين، يكون في ذلك دليل على الضعف وعدم الثقة. ويمكن أن يؤدي أي تأخير ولو بسيط في تسديد الديون إلى تفاقم مخاطر التخلف عن الدفع قانوناً. ومع أن «صدمة دبي» أحدثت خضعة كبيرة، فهي بقيت دون «صدمة ليمان» التي حدثت في عام ٢٠٠٨.

أعلنت دبي أنها كلفت صندوق دبي للدعم المالي بأن يبدأ بإعادة هيكلة شركة دبي العالمية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩. وأحدث هذا الإعلان صدمة في الأسواق المالية العالمية بسبب معلومات أفادت حينذاك بأن خطة إعادة الهيكلة ستشمل مطالبة حاملي السندات «بتجميد الديون» لمدة ستة أشهر. ونجحت دبي في جمع ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ من خلال إصدار سندات اشتراها المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة والمصارف التجارية في أبو ظبي. ويندرج تأسيس صندوق دبي للدعم المالي في شهر تموز / يوليو ٢٠٠٩ أيضاً في إطار الجهود التي تبذلها دبي لإعادة هيكلة المؤسسات الرائدة فيها بطريقة منظمة ولمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية. وأصبحت هذه الجهود معروفة جداً في

المالية الدولية والإقليمية، كان تأثير الأزمة المالية العالمية محدوداً، وتمكن الاقتصاد المحلي من تفادي التداعيات السلبية للأزمة. وإذا استمر الإنتاج المرتفع للنفط الخام وللغاز الطبيعي المسيل وإذا استمرت أيضاً التدابير الفعالة في السياسات المالية، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بمعدل ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، و٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وبلغ معدل التضخم الاستهلاكي في عُمان ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، مقابل ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض التضخم الاستهلاكي حيث يُتوقع أن يبلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، و١,٩ في المائة في عام ٢٠١١.

٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً: تقييم قطري

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأدت مجموعة الحوافز المالية التي قدمتها الحكومة بقيمة ١٥ مليار جنيه مصري إلى إنعاش الطلب الداخلي. ومع أن صادرات السلع من مصر إلى أكبر شريكين تجاريين، أي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سجلت انخفاضاً حاداً، ومع أن تجارة الخدمات من عائدات قناة السويس انخفضت، سمحت الزيادة في صادرات الغاز الطبيعي والوضع القوي نسبياً لحساب رأس المال بالتعويض عن الضعف المحتمل في وضع الحساب الجاري من دون التأثير سلباً على ميزان المدفوعات أو سعر الصرف. واستمر تراكم الاحتياطي بالعملة الأجنبية من دون أن تشكل ضغطاً على الجنيه المصري في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وساهم انتعاش الطلب الخارجي واستقرار نمو الطلب الداخلي في ظل مجموعة الحوافز المالية الثانية التي قدمتها الحكومة للسنة المالية ٢٠١٠ في تحسين معدلات النمو، ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وأدت الاضطرابات السياسية

المالي والعقاري وفي قطاع البناء. ويبدو أن ثقة المؤسسات والمستهلكين بقيت وطيدة في عام ٢٠١٠، بحيث تعطي دافعاً لتوقع الانتعاش. وكان من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد من خلال تحقيق معدل نمو قدره ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ و٣,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وبسبب الانخفاض السريع في أسعار المساكن والممتلكات التجارية وانخفاض أسعار السلع دولياً، بلغ معدل التضخم الاستهلاكي ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، مقابل ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨، وكان من المتوقع أن ينخفض إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ وإلى ١ في المائة في عام ٢٠١١.

وسجلت البحرين وعمان، وهما عضوان في مجلس التعاون الخليجي وغير تابعين لعضوية الأوبك، نمواً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩. ففي البحرين بلغ معدل النمو الحقيقي ٣,١ في المائة عقب زيادة إنتاج النفط الخام. وأعطى الاستثمار المستمر في قطاعي الطاقة والألمنيوم، زخماً لحالة الركود في القطاعين المالي والعقاري. ومن المتوقع أن يؤدي انتعاش الطلب الداخلي إلى رفع معدل النمو. وحسب التوقعات، سيبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤ في المائة في عام ٢٠١٠ و٣,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وبلغ معدل التضخم الاستهلاكي لعام ٢٠٠٩ ٢,٨ في المائة مقابل ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، وفي هذا المعدل دليل على بعض الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وكان من المتوقع أن يستمر هذا الاستقرار بحيث ينخفض معدل التضخم الاستهلاكي إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، و١,٩ في المائة في عام ٢٠١١.

وبلغ معدل النمو في عُمان ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتسهم الزيادة الثابتة في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل في تعزيز إمكانات النمو. كما أسهمت مجموعة الحوافز المالية التي قدمتها الحكومة في تعزيز الطلب الداخلي. وفي ظل انفتاح القطاع المالي المحدود على الأسواق

ينبغي أن يتوخى البنك
المركزي المصري الحذر في
إدارة الطلب الإجمالي
من أجل التحكم
بمعدلات التضخم

الطلب الداخلي، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و٤ في المائة في عام ٢٠١١. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد انخفض هذا المعدل، مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٨، حيث بلغ ٧,٦ في المائة، وذلك على أثر الركود في قطاع التعدين والقطاع المالي، وتباطؤ النمو في الطلب المحلي. وسعت الحكومة جاهدة إلى دعم الطلب المحلي من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وسجلت الصادرات من الألبسة عن طريق المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة انخفاضاً حاداً، ولكن أداء الصادرات عموماً بقي جيداً بفضل ارتفاع نسبة الصادرات إلى العراق. وأدى انخفاض أسعار الطاقة وتناقص المواد الأولية المستوردة عن طريق المناطق الصناعية المؤهلة إلى تناقص في مجموع الواردات. ونتيجة لذلك، تراجع العجز في الحساب الجاري، وانخفضت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث وصلت إلى معدلات عام ٢٠٠٨. وحافظ القطاع العقاري على وضع قوي على أثر إعفاء الأسر التي تشتري المساكن من الضريبة الحكومية. وما زال الأردن يُعتبر اقتصاداً ذا حيز مالي محدود جداً نظراً إلى ارتفاع الدين العام المتراكم وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، والتمسك بسعر الصرف الثابت. وتنتظر الحكومة في اتخاذ تدابير التقشف بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي. وأصبح تراجع المنح الأجنبية مؤخراً مصدر قلق آخر خاصة وأن الحكومة غير قادرة على تقديم مجموعة شاملة من الحوافز المالية لتنشيط الطلب المحلي. ويُتوقع أن يسجل البلد نمواً معتدلاً بمعدل ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٠ وبمعدل ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠٠٩، سجل المستوى العام للأسعار انخفاضاً سريعاً حيث تراجع معدل التضخم الاستهلاكي إلى -٠,٧ في المائة بعد أن كان ١٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨.

والاجتماعية التي تشهدها مصر حالياً إلى إعادة النظر في تقديرات النمو الحقيقي المتوقع لعام ٢٠١١ وتخفيضها من ٦,٢ في المائة إلى حوالي ٣,٧ في المائة. وسجل معدل التضخم الاستهلاكي في مصر ١١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويأتي ارتفاع معدل التضخم نتيجة لضعف الجنيه المصري مقابل اليورو ونتيجة للنمو المستمر في الطلب الداخلي. وينبغي أن يتوخى البنك المركزي المصري الحذر في إدارة الطلب الإجمالي من أجل التحكم بمعدلات التضخم. إلا أن معدل التضخم الاستهلاكي عقب النمو المستمر في الطلب الداخلي، يُتوقع أن يبلغ ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و١١ في المائة في عام ٢٠١١.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد انتعش إنتاج النفط الخام بفضل الاستثمار المستمر في القدرة الإنتاجية، وعدم تأثر العراق بحصة الإنتاج التي فرضتها الأوبك في عام ٢٠٠٩. ولم يكن تراجع إيرادات الصادرات النفطية في العراق حاداً كما في سائر البلدان الأعضاء في الأوبك. وتأثر النشاط الاقتصادي إيجاباً بتحسين الوضع الأمني ولو أنه لا يزال غير مستقر، وبالحوافز المالية الفعالة. كما بدأ الاقتصاد العراقي ينوع قدراته الإنتاجية من خلال التركيز على التجارة غير النفطية وخاصة مع الأردن. وانتعش نشاط القطاع العقاري، وشهد القطاع المالي نمواً ثابتاً ولو محدوداً. وكان من المتوقع أن تسود الظروف الاقتصادية غير المستقرة بما فيها تفاقم العجز المالي في عام ٢٠١٠، إلا أن الانتعاش في إنتاج النفط الخام والطلب الداخلي وعودة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد كلها عوامل سمحت بتوقع نمو بمعدل ٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وتراجع معدل التضخم الاستهلاكي إلى -٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، متأثراً بالاتجاه الانحداري الذي شهدته المنطقة. وفي ظل النمو المتوقع في

لا تزال العوامل غير
الاقتصادية مثل
الاعتبارات الأمنية
تتحكم بوضع الاقتصاد
وأفاقه في فلسطين

استمرار نمو الطلب المحلي واستمرار ضعف العملة الوطنية مقابل اليورو إلى ارتفاع الأسعار. ويُتوقع أن يبلغ معدل التضخم الاستهلاكي ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٠ و٢,٥ في المائة في عام ٢٠١١.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين ٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفرض الحصار المادي والأعمال العدائية المستمرة قيوداً صارمة على الأنشطة الاقتصادية في فلسطين، كما التراجع الحاد في الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية إلى تداعيات لم يسلم منها الوضع الاقتصادي في فلسطين. فقد ألحقت العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في قطاع غزة على مدى ٢٢ يوماً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أضراراً جسيمة برأس المال البشري والمادي. وما زالت جهود إعادة البناء تصطدم حتى الآن بعدم استقرار المساعدات الإنمائية الدولية وبضعف البنية الأساسية المالية في فلسطين. ولا تزال العوامل غير الاقتصادية مثل الاعتبارات الأمنية تتحكم بوضع الاقتصاد وأفاقه في فلسطين. وإزاء توقع استئناف جهود إعادة البناء بدعم إقليمي ودولي، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد انتعاشاً ويحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدله ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و٤,٧ في عام ٢٠١١. وتراجع معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتماشياً مع الاتجاهات الدولية، من المتوقع أن يرتفع المستوى العام للأسعار بحيث يصبح معدل التضخم ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ و٣,٥ في المائة في عام ٢٠١١.

وبلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وكان للنمو الثابت في إنتاج النفط الخام واستقرار القطاع الزراعي دور في تحقيق هذا النمو على الرغم من انخفاض أسعار النفط الخام

ومن المتوقع أن يرتفع مستوى الأسعار نتيجة للنمو الثابت في الطلب المحلي وعوامل خارجية مثل ضعف العملة الوطنية مقابل اليورو. ويُتوقع أن يبلغ معدل التضخم الاستهلاكي ٤ في المائة في عام ٢٠١٠ و٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٨، يسهم تحسن الأوضاع السياسية والأمنية في جذب رأس المال الأجنبي من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين والإيرادات السياحية. ومع أن أنشطة البناء حافظت على صلابتها، سجلت أسعار العقارات انخفاضاً طفيفاً في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. كما استمر تراجع العجز في الحساب الجاري والعجز التجاري، وانخفضت نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي، من غير أن يحدث ما كان في الحساب من انخفاض في تحويلات العاملين بسبب الأزمة المالية العالمية والتداعيات السلبية للأوضاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وساعد فائض حساب رأس المال وتحويلات العاملين، والنمو الملحوظ في الاحتياطي بالعملة الأجنبية في عام ٢٠٠٩ وصولاً إلى عام ٢٠١٠، على تعويض العجز في الحساب الجاري. وأدى هذا الفائض إلى سلسلة من الفوائض في ميزان المدفوعات. ويبقى من غير المستبعد حصول تباطؤ في النشاط الاقتصادي بسبب تدهور الوضع المالي وضيق الحيز المالي إضافة إلى التمسك بسعر الصرف الثابت، وتجدد الاضطرابات السياسية. وتسود البلد مخاوف من تغير الأسعار في قطاع العقارات، مع أن الاقتصاد يتوقع أن يحافظ على نمو حقيقي إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ معدله ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ وأن يتراجع قليلاً في عام ٢٠١١ إلى ٥,٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٩، انخفض المستوى العام للأسعار وبلغ معدل التضخم الاستهلاكي نسبة ١,٢ في المائة مقابل ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكما هي الحال في الأردن، من المتوقع أن يؤدي

نمو سريع في الطلب المحلي. ونظراً للانتعاش المتوقع في أسعار النفط الخام، كان من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ و٦ في المائة في عام ٢٠١١. ويمكن أن يجذب الاقتصاد المحلي المنيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن تدفق هذا الاستثمار يتوقف على طبيعة تدابير التحرر الاقتصادي وعلى سرعتها. وتراجع معدل التضخم الاستهلاكي من ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، وكان من المتوقع أن يرتفع إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ و٤ في المائة في عام ٢٠١١. والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ جاء نتيجة لتخفيض الدعم على الوقود.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومع أن أسعار النفط الخام تتحسن منذ آذار/مارس ٢٠٠٩، انخفضت فرص تحقيق النمو في الطلب المحلي بسبب تراجع إيرادات تصدير النفط الخام عن المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٨. وبين عملات بلدان الإسكوا، كانت العملة الوطنية في اليمن هي العملة الوحيدة التي شهدت تراجعاً حاداً في قيمتها مقابل الدولار. ومن العوامل التي ساهمت في هذا التراجع انخفاض إيرادات صادرات النفط الخام إضافة إلى التدهور في الوضع المالي. ولم يكن الدعم الدولي والإقليمي كافياً للتخفيف من قيود العملات الأجنبية والقيود المالية في سبيل تحقيق النمو الثابت في الطلب المحلي. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و٣,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وانخفض معدل التضخم الاستهلاكي من ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار السلع. وكان من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم الاستهلاكي ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ بسبب الظروف التي تقيد العرض مقابل تزايد الطلب المحلي وبسبب

وإيرادات الصادرات النفطية. كما شهد السودان زيادة في الأموال التي وردت إلى البلد، لصالح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والطاقة. ومن الناحية النقدية، فرض بنك السودان المركزي بعض القيود على المعاملات بالعملات الأجنبية. كما شهدت منطقتا الخرطوم وجوبا مؤخراً انتعاشاً في قطاعي الخدمات والعقارات، إلا أن أداء الاقتصاد عموماً ما زال دون المستوى المتوقع له بسبب عوامل محلية وغير اقتصادية أخرى. وظل معدل النمو الحقيقي المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي محدوداً في عام ٢٠١٠ حيث بلغ نسبة ٦,٢ في المائة في ظل النمو المعتدل في أسعار النفط الخام، وكان من المتوقع أن يبلغ ٦ في المائة في عام ٢٠١١. وبحسب التقديرات، ظل معدل التضخم الاستهلاكي مرتفعاً نسبياً في عام ٢٠٠٩ وبلغ ١١,٢ في المائة، ويُتوقع أن يستمر هذا الارتفاع وأن يبلغ معدل التضخم الاستهلاكي ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ و١١ في المائة في عام ٢٠١١.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجمهورية العربية السورية ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وكان انخفاض مستويات إنتاج النفط الخام وتراجع أسعاره أحد العوائق أمام النمو الاقتصادي. إلا أن التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠١٠ تحسنت بفضل النمو الثابت في الطلب المحلي والتنفيذ السريع لتدابير التحرر الاقتصادي والمالي وخاصة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأدت مجموعة من التدابير الإصلاحية تدريجياً إلى تعزيز فعالية التدابير التي تتخذها السلطات المالية والنقدية، إلا أن الاقتصاد ما زال يخضع لقيود بسبب النقص في العملات الأجنبية نظراً لاستمرار القيود المفروضة على المعاملات بالعملات الأجنبية. وصحيح أن هذه القيود ربما ساعدت على حماية العملة المحلية من مختلف الصدمات المالية الخارجية السلبية، إلا أنها حدت أيضاً من النطاق الذي يسمح بتحقيق

المجموعات السكانية
المحرومة هي من
الفقراء، والشباب،
والعمال المهاجرين
والنساء

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تبرز أهمية اليد العاملة المهاجرة. فقبل الأزمة، ارتفعت نسبة القوة العاملة الأجنبية في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وبحسب آخر البيانات المتوفرة من المصادر المحلية الوطنية، بلغت نسبة الرعايا الأجانب من مجموع عدد السكان ٨١ في المائة في الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٨) و٤٩ في المائة في البحرين (٢٠٠٧) و٢٩ في المائة في عُمان (٢٠٠٧) و٦٩ في المائة في الكويت (٢٠٠٨) و٢٧ في المائة في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٨)، وبلغت نسبة الرعايا الأجانب من مجموع السكان من الفئة العمرية ١٥ سنة وأكثر ٨٩ في المائة في قطر (٢٠٠٦). وعلى الرغم من الاستثمار المكثف في تنمية الموارد البشرية من أجل الاستفادة من القوى العاملة المحلية في القطاع الخاص، لا تزال بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشدة على العاملين الأجانب في القطاع الخاص. وأدى توسيع القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي في الأعوام القليلة الماضية إلى زيادة الطلب على القوى العاملة الأجنبية.

وقد انعكست أولى آثار الأزمة المالية العالمية على الأنشطة الرئيسية في القطاع الخاص في المنطقة، وخاصة القطاع المالي وقطاع البناء، فتوقع المحللون خسائر كبيرة تصيب فرص العمل، وتؤدي إلى عودة أعداد كبيرة من العاملين الأجانب من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فتلحق أضراراً بالبلدان المضيفة والبلدان المصدرة لليد العاملة من بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وعلى بلدان في منطقة آسيا. ومع أن عدة تقارير إعلامية أشارت إلى عودة العاملين الأجانب إلى بلدانهم، لم تظهر أي بوادر تفيد بعودة أعداد كبيرة منهم منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وخير دليل على ذلك هو لبنان الذي يعتمد كثيراً على فرص العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي وعلى تحويلات العاملين. فلم يكن عدد العاملين الأجانب الذين عادوا إلى لبنان مهماً،

الانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الدولية الرئيسية، ويُتوقع أن يرتفع معدل التضخم الاستهلاكي إلى ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١١.

ياء- الديناميات الاجتماعية

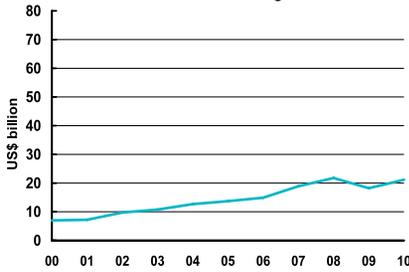
في البلدان الأعضاء في الإسكوا، نجمت مضاعفات اجتماعية واسعة النطاق عن الأزمة المالية العالمية والأزمة الاقتصادية التي تلتها وعن الانخفاض الحاد في أسعار النفط وإيراداته، خاصة وأن المنطقة تعرضت لصدمتين أخريين هما ارتفاع أسعار الأغذية وارتفاع أسعار الوقود. وما هو متوقع فعلاً هو أن يؤدي استمرار الانكماش في الاقتصاد الحقيقي وضعف النمو على أثر الأزمة الأخيرة إلى مزيد من الصعوبات الاجتماعية. ومع أن البيانات الدقيقة حول تداعيات الانكماش الطويلة الأجل لا تزال غير وافية للتوصل إلى خلاصات ثابتة، يبقى من المؤكد أن آثار الصدمات الخارجية تختلف بين فئة وأخرى من فئات المجتمع، ويصيب أشدها المجموعات السكانية المحرومة. وفي البلدان الأعضاء في الإسكوا، يُقصد بهذه المجموعات الفقراء، والشباب، والعمال المهاجرون (خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي) والنساء في مختلف المجموعات الضعيفة. يتناول هذا القسم أحد الأبعاد الاجتماعية للأزمة، من حيث أثرها على فرص عمل الفئات المحرومة.

وآثار الأزمة على العاملين المهاجرين تختلف وتتنوع، فقد تؤدي إلى انخفاض تحويلات العاملين أو إلى انعكاس مسار الهجرة حسب تأثير الأزمة على مختلف القطاعات والمهن. وفي الفترات الصعبة، يكون العاملون المهاجرون الأكثر عرضة للتسريح من عملهم، فيغذي ذلك فيهم الشعور بعدم الأمان. وهذا الشعور هو بعد آخر من الأبعاد الاجتماعية التي تؤثر حتماً على اندماج المهاجرين في مجتمعات البلدان المضيفة.

تدفقات تحويلات العاملين

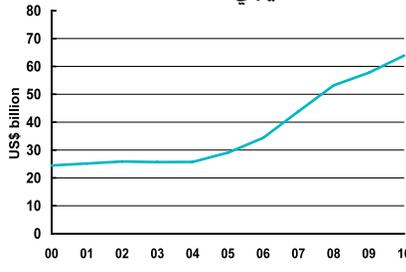
الشكل ٣٣.

٣٣-جيم- مجموع التدفقات التقديرية
إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر
تنوعاً، ٢٠١٠-٢٠٠٠



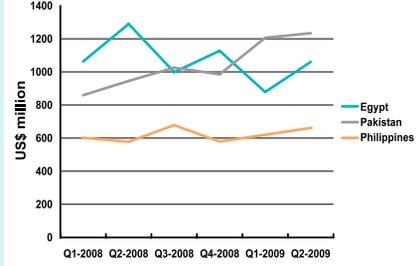
المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات ميزانية المدفوعات الوطنية.

٣٣-باء- مجموع التدفقات الإجمالية
التقديرية من بلدان مجلس التعاون
الخليجي، ٢٠١٠-٢٠٠٠



المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات ميزانية المدفوعات الوطنية.

٣٣-ألف- تحويلات العاملين من بلدان
مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩



المصدر: البنك المركزي المصري، وبنك باكستان المركزي، والبنك المركزي الفلبيني.

إصلاح نظام الكفالة في البحرين

الإطار ٤.

حول حدود هذه الفترة، قام عدد منها وخاصة البحرين بإصلاح نظام الكفالة. وأُعلن هذا الإصلاح في أيار / مايو ٢٠٠٩ ودخل حيز التنفيذ في آب / أغسطس ٢٠٠٩. ويسمح هذا الإصلاح قيد التنفيذ للعاملين الأجانب بأن يغيروا وظائفهم من دون الحاجة إلى موافقة أصحاب العمل. واصطدم هذا الإصلاح بمعارضة المؤسسات والشركات التي اعتبرت أنه سيرفع من قيمة الأجور ويؤدي بالتالي إلى الميزة التنافسية لكلفة اليد العاملة. ورداً على هذا الرأي، نُقل عن وزير العمل البحريني ماجد العلوي قوله إنه على ثقة بأن هذه المبادرة ستؤثر إيجاباً على البحرينيين الذين يبحثون عن عمل. وأن المشكلة في البحرين ليست في قلة فرص العمل، لأن البلد يزخر بفرص العمل، بل في تدني الأجور، وما دام نظام الكفالة سارياً، لن يحصل البحرينيون على زيادة في الأجور (*).

يمكن أن يكون ارتفاع عدد السكان من الذين هم في سن العمل، نتيجة للتحوّل الديمغرافي ونتيجة لهجرة العاملين الأجانب مصدراً للكثير من المنافع، وهو يُعرف باسم «نافذة الفرص الديمغرافية». إلا أن الحفاظ على التوازن السكاني بين العاملين الوطنيين والعاملين الأجانب الذين هم خاصة في سن العمل، قد أصبح هاجساً اجتماعياً بارزاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي في ظل تناقص فرص العمل. ولكي تحافظ هذه البلدان على تماسكها الاجتماعي وعلى هويتها الثقافية، فرضت بعض القيود على سياستها بشأن معاملة العاملين الأجانب، ولكنها سلكت مؤخراً اتجاهات نحو إصلاح بعض ترتيبات العاملين الأجانب من خلال إبداء بعض المرونة في الشروط التعاقدية مع فرض قيود صارمة على فترة بقاء العاملين الأجانب في البلد. وفي حين لم تتخذ بلدان مجلس التعاون أي قرار

* Gulf News, 5 May 2009 "New Bahrain labour law stirs hornet's nest", available at: <http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/new-bahrain-labour-law-stirs-hornet-s-nest-1.1963>.

٢٠٠٩، لتعود فتنتش بعد فترة وجيزة، وتحديداً في الربع الثاني من العام نفسه (الشكل ٣٣-ألف). وباستثناء بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، تشير بعض الوقائع المجردة بوضوح إلى عدم تأثير الأزمة المالية على التحويلات المالية للعاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في عامي

وسجل الاحتياطي بالعملات الأجنبية ارتفاعاً حتى عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. أما في حالة البلدان الأخرى التي ترسل القوى العاملة، فتشير البيانات حيثما توفرت إلى ازدياد التحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى باكستان، واستقرار التحويلات إلى الفلبين في عام ٢٠٠٩، وانخفاض التحويلات إلى مصر في الربع الأول من عام

الجدول ١٣.

معدلات البطالة في البلدان الأعضاء
في الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٩
(بالنسبة المئوية)

البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأردن	١٤,٧	١٤,٨	١٤,٠	١٣,١	١٢,٧	١٢,٩
الإمارات العربية المتحدة	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
البحرين	١٢,٣	٨,٠	٨,٣	٩,٢	١٠,٩	٨,٥
الجمهورية العربية السورية	١٦,٣	١٧,١	١٧,٣	١٩,٤	١٩,٤	١٩,٤
السودان	٢٦,٨	١٨,٠	١٧,٥	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣
العراق	٢٦,٨	٢٣,٥	٢٣,٦	٢١,٦	٢٦,٠	٢٤,٥
عمان	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
فلسطين	١٠,٣	١١,٢	١٠,٦	٨,٩	٨,٧	٩,٤
قطر	٥,٨	٦,١	٦,٣	٥,٦	٥,٠	٥,٤
الكويت	١٦,٢	١٦,٠	١٥,٧	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٦
لبنان	١٠,٣	١١,٢	١٠,٦	٨,٩	٨,٧	٩,٤
مصر	٥,٨	٦,١	٦,٣	٥,٦	٥,٠	٥,٤
المملكة العربية السعودية	١٦,٢	١٦,٠	١٥,٧	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٦
اليمن	١٦,٢	١٦,٠	١٥,٧	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٦

المصدر: معدلات البطالة مأخوذة من مصادر وطنية.

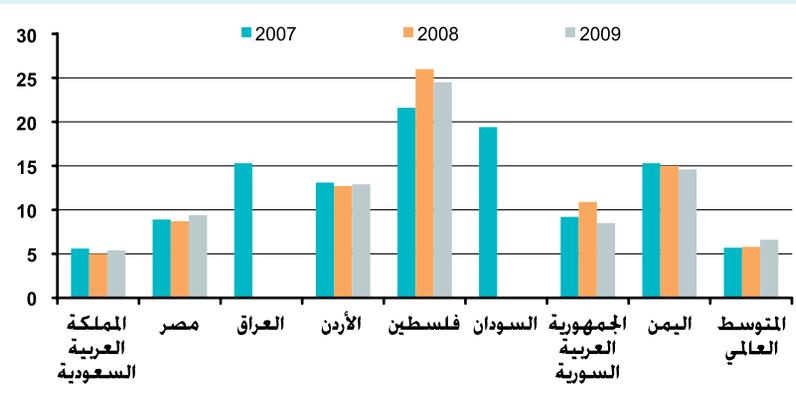
العمل، عليه أن يغادر البلد المضيف. وبدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي بإجراء إصلاحات في سوق العمل. فقد اتخذت البحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية تدابير لإصلاح نظام الكفالة في عام ٢٠٠٩. وقررت البحرين أن تسمح للعاملين الأجانب بأن يغيروا وظائفهم من دون الحاجة إلى إذن من الكفيل. وبعد فترة وجيزة، اتخذت الكويت القرار نفسه. والجدير بالذكر أن خطر البطالة الذي عاد يترصد باليد العاملة المحلية بعد الأزمة، دفع صانعي السياسات إلى التركيز من جديد على استراتيجيات "التأميم". وفي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة بطالة السعوديين ٩,٨ في المائة مقابل ٠,٤ في المائة من الأجانب. وفي الإمارات العربية المتحدة، بلغت نسبة بطالة القوى العاملة الوطنية نسبة ١٣,٨ في المائة مقابل ٢,٦ في المائة للأجانب.

تدل هذه الوقائع على أن وضع العاملين الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي كان أكثر استقراراً من المتوقع. ويمكن إبداء أربع ملاحظات حول الوضع الراهن. أولاً، على الرغم من احتمال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في أهم البلدان المصدرة للنفط الخام، أدت زيادة الطلب المحلي المعتدل إثر التدابير المالية الفعالة التي اتخذت حتى الآن إلى تخفيف تأثير الأزمة على سوق العمل ومعدلات البطالة. والتزمت بلدان مجلس التعاون الخليجي بتطبيق سياسة مالية فعالة للعاملين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وثانياً، يتوقع أصحاب العمل تحولاً إيجابياً وشيكاً في الأنشطة الاقتصادية، وهم يحاولون الحفاظ على العاملين الأجانب لتفادي التكاليف المستقبلية التي تترتب على استخدام عاملين جدد. وثالثاً، نُقل العاملون الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى المدن التي كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية. وتنعكس بيانات التحويلات الصادرة عن بنك باكستان المركزي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعاً في مجموع التحويلات الواردة من أبوظبي وانخفاضاً في التحويلات الواردة من دبي. كما

٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وتشير البيانات إلى أن مجموع هذه التحويلات ارتفع من ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ (الشكل ٣٣-ب). إلا أن تحويلات العاملين إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً انخفضت من ٢٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ثم ارتفعت قليلاً في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٢١ مليار دولار (الشكل ٣٣-جيم). والسبب في ذلك هو الانخفاض الحاد في التحويلات الواردة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين هما مصدر مهم لتحويلات العاملين إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وعلى الرغم من هذا الوضع، ما زال من المتوقع أن تبقى تحويلات العاملين لعام ٢٠٠٩ في مستوى مرتفع، بحيث تبلغ ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و ٢٤ في المائة في لبنان.

يخضع العاملون الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي لنظام الكفالة، حيث يُمنع عليهم الانتقال من صاحب عمل إلى آخر. وما إن يُسرح العامل الأجنبي من عمله ويخسر كفالة صاحب

الشكل ٣٤. معدل البطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا،
(بالنسبة المئوية) ٢٠٠٧-٢٠٠٩



المصدر: معدلات البطالة مأخوذة من مصادر وطنية.

وتشير منظمة العمل الدولية إلى تحسن بسيط في أرقام العمالة غير المستقرة والفقراء العاملين في الشرق الأوسط، إذ انخفض مجموع العمالة غير المستقرة بنسبة ٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، وبقي عدد العاملين في وظائف غير مستقرة حوالي ثلث مجموع القوى العاملة والفقراء العاملون هم فئة من العمال يعيش أفراد أسرهم على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وكثيراً ما تتراقق العمالة غير المستقرة مع انخفاض في الإنتاجية، وبما أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى انخفاض الإنتاج للعامل الواحد، فمن المحتمل أن يكون عدد الفقراء العاملين قد ارتفع أيضاً. ويزداد الوضع سوءاً عندما يُحسب عدد الفقراء العاملين بمقياس العيش على دولارين في اليوم، إذ بلغت نسبتهم ١٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهي نسبة مرتفعة جداً.

ونادرة هي الإحصاءات الوطنية حول هذا النوع من الفقر. ولكن بحسب التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية الذي يتناول معدلات الفقر عموماً، يتبين أن المنطقة لم تحقق أي تقدم في الحد من الفقر بالمقاييس الوطنية المستعملة لقياس الفقر. وعندما يُعتمد في قياس الفقر خط الفقر الدولي الذي هو العيش على ١,٢٥ دولار

تشير بيانات أخرى إلى توجه العاملين الأجانب نحو قطر والمملكة العربية السعودية. ورابعاً، يمكن إجراء تصحيحات مرنة في الأجور لتحقيق المصلحة المتبادلة لأصحاب العمل والموظفين.

مع أن ظروف العمل شهدت استقراراً نسبياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ظلت مسألة البطالة والبطالة المقنعة من أكبر الشواغل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة (الجدول ١٣). واستمر الارتفاع المزمع في معدلات البطالة رغم التحسن الطفيف الذي شهدته مؤخراً الجمهورية العربية السورية واليمن، ولكن الوضع تفاقم في كل من الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية (الشكل ٣٤). وأدى التباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ إلى فرض مزيد من الضغوط على سوق العمل كما هو مبين في آخر الأرقام المتوفرة عن البطالة، وخاصة في الأردن. فبعد أن انخفض معدل البطالة من ١٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، ارتفع من جديد إلى ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩.

وفي التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان "اتجاهات الاستخدام العالمية لعام ٢٠١١"، تؤكد المنظمة على صحة هذه الملاحظات وتشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط لم تسجل انخفاضاً يذكر في معدل البطالة ما قبل الأزمة (بنسبة ١ في المائة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨)، ثم بلغ هذا المعدل ١٠,٣ في المائة بعد الفترة المذكورة وما زال على ارتفاع حالياً. وعندما تُصنف البطالة بحسب الفئات، تبرز مشكلة أخرى في المنطقة وهي بطالة الشباب التي تفوق بأربعة أضعاف معدّل بطالة البالغين. ومن هنا، سيعاني الشباب من قلة فرص العمل في المستقبل في حال لم يتمكن الاقتصاد بعد الأزمة من خلق فرص العمل. وما يعوق عمل الشباب نسبة إلى غيرهم من الأشخاص الأكبر سناً هو تدني مستوى مهاراتهم، وقلة خبرتهم المهنية إضافة إلى قلة مواردهم المالية، وعدم قدرتهم على إيجاد فرص عمل.

شهدت البلدان الأعضاء في الإسكوا عدداً من التطورات الإيجابية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين

أن البطالة لدى النساء في الشرق الأوسط كانت مستقرة بنسبة ١٧,٣ في المائة تقريباً في الأعوام الثلاثة الماضية مقابل ٨,٢ في المائة لدى الرجال. ويبدو أن نسبة النساء العاملات من مجموع السكان تتحسن ببطء شديد أيضاً، إذ ارتفعت من ٢٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨، إلى ٢٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، إلى ٢٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، في حين ارتفعت نسبة العاملين من ٦٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨ في المائة في عام ٢٠١٠. والأهم من ذلك أن مشاركة المرأة في القوى العاملة ارتفعت من ٢٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، ولكنها بقيت أقل بكثير من نسبة مشاركة الرجل التي بلغت ٧٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ و٧٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩.

ومن أوجه عدم المساواة بين الجنسين الفرق في الأجور، والفصل بين الرجل والمرأة في سوق العمل والنشاط الاقتصادي، ونسبة النساء إلى الرجال في القطاع غير النظامي والعمالة غير المستقرة، والتمييز في المعايير الثقافية وفي التشريعات. وما زال دور المرأة في عملية صنع القرار ضعيفاً، سواء على المستوى العام (في الحقل السياسي) أو على المستوى المتوسط أو على المستوى الأصغر أو الأسري. ويمكن أن يتحول عدم توازن القوى بين المرأة والرجل بسهولة إلى ضائقة اقتصادية خاصة في أوقات الأزمات.

فلتحليل أثر الأزمة على كل من المرأة والرجل، لا يكفي النظر في آلية انتقال هذا التأثير من مستوى الاقتصاد الكلي إلى المستوى المتوسط للمتغيرات الاقتصادية كالعمالة وغيرها، بل يجب النظر إلى أبعد منها والتعمق في تحليل وسائل التصدي للأزمة على صعيد السياسة العامة، علماً بأن انعدام المساواة ليس وضعاً جديداً بل هو موروث منذ قبل الأزمة ولطالما كان يؤثر سلباً على المرأة.

في اليوم، يتبين أن المنطقة أحرزت تقدماً استمر حتى عام ٢٠٠٦ وتوقف بعدها. وأياً تكن المقاييس المستخدمة من الواضح أن ظروف الفقر لم تتحسن مطلقاً بعد الأزمة. وكان وضع اليمن هو الأخطر. فقد أدت أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية والاقتصادية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ إلى تبيد كل تحسن تحقق في الأعوام العشرين الماضية في اليمن في مجال الحد من الفقر. فمعدل الفقر في اليمن ارتفع في عام ٢٠٠٩ إلى المستوى الذي كان عليه في منتصف التسعينات، حيث بلغ عدد الفقراء ٤٢,٨ في المائة من مجموع السكان^(١٣).

وفيما يتعلق بوضع المرأة التي تتواجد في جميع الفئات المعرضة للمخاطر في منطقة الإسكوا، أحرز بعض التقدم مؤخراً، لكن حالة عدم المساواة الموروثة من الماضي لا تزال شائعة. فقد شهدت البلدان الأعضاء في الإسكوا عدداً من التطورات الإيجابية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ففي شباط / فبراير ٢٠٠٩، قرر الأردن رفع تحفظاته عن الفقرة الرابعة من المادة ١٥ في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعطت هذه المبادرة للمرأة الأردنية حرية الحراك وحرية اختيار مكان إقامتها من دون الحاجة إلى موافقة زوجها أو أي رجل آخر في أسرتها. وكذلك عينت الملكة العربية السعودية أول امرأة في منصب نائب وزير التربية لشؤون المرأة. وفي الانتخابات العامة في الكويت في عام ٢٠٠٩، انتُخبت أربع مرشحات لعضوية البرلمان. ولكن هذه الخطوات بقيت متواضعة إزاء الصعوبات الكبيرة التي تواجه المساواة بين الجنسين في منطقة الإسكوا، خاصة في فرص العمل وفي أسواق العمل. وحالة عدم المساواة المتجذرة في المنطقة منذ ما قبل الأزمة، تعرض المرأة أكثر فأكثر لآثار الصدمات الخارجية.

وبين التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان "اتجاهات الاستخدام العالمية لعام ٢٠١١"

التدابير التي اتخذت
على أثر الأزمة لم
تشمل القطاع غير
النظامي واحتمال تزايد
العمالة غير النظامية
والعمالة غير المستقرة

يدفع العاملين إلى العمل في القطاع غير النظامي وغير المستقر، حيث الأجور منخفضة. ومن المتوقع خاصة أن يرتفع معدل العمل في القطاع غير النظامي لدى النساء لأن السياسات الموضوعة تقتصر على معالجة أوضاع القطاعات التي يغلب فيها عدد الرجال، كقطاع البناء والقطاعات الصناعية التي تتطلب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة. والعمل في القطاع الخاص في المنطقة ليس ميسراً للمرأة بسبب النظرة الثقافية والعوائق القانونية السائدة، والطريق إليه تزداد صعوبة في الفترات العصبية. وتفرض المعايير والأدوار القائمة على التمييز بين الجنسين والمتجذرة في المجتمع العربي مزيداً من القيود على المرأة وخاصة المرأة الأشد فقراً، في سعيها إلى التوفيق بين دورها في الاقتصاد الإنتاجي ودورها في الاقتصاد التناسلي. وأي تقييم يتناول الأزمة، بعيداً عن وضع المرأة، وبعيداً عن الديناميات داخل الأسرة والاقتصاد التناسلي حيث تقوم المرأة بدورها في إنجاب الأطفال وتقديم الرعاية وتربية الأسرة والعمل من دون مقابل، يبقى تقييماً منقوصاً.

في الختام، تهدف المعطيات المذكورة آنفاً إلى تكوين فكرة عامة عن تأثير الأزمة على الديناميات الاجتماعية في الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً بالأزمة وعلى المرأة أيضاً. وتعكس هذه القضايا بعداً واحداً فقط للصعوبات التي يمكن أن يواجهها الأفراد في ظل ظروف اقتصادية عصبية. ولا يمكن أن تغفل عملية صنع السياسات الاقتصادية الرامية إلى التصدي للصدمات الاقتصادية عن الجانب الاجتماعي. ولا ينبغي أن يصبح النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي الهدف، بل الوسيلة لتحقيق رفاه الشعوب. وبالتالي، لا يمكن فصل السياسات الاقتصادية عن السياسات الاجتماعية، بل ينبغي أن تندرج معاً في إطار نموذج إنمائي واضح تكون فيه الأولوية لمعايير حقوق الإنسان.

فالبلدان الأعضاء في الإسكوا عموماً أجرت إصلاحات في السياسات الاجتماعية طيلة العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وعند وضع ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩، انصبت الأولوية المالية لحكومات المنطقة على الإنفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحديدًا على التعليم والرعاية الصحية، في وقت عملت على تطبيق مجموعة الحوافز للتصدي للأزمة المالية العالمية. وعقب ارتفاع معدل التضخم الاستهلاكي في عام ٢٠٠٨، سارع العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى اتخاذ تدابير لتصحيح الأجور، ومنها الأردن حيث أعيد النظر في الحد الأدنى للأجور، ولبنان حيث أعيد النظر في أجور القطاع العام. ويخطط الأردن لإصلاح المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف إنشاء صندوق للبطالة وتأمين تغطية أوسع للسكان. وفي اليمن، ساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ مشاريع اجتماعية. ومع أن الحكومات ملتزمة بالإنفاق في مجالات التنمية الاجتماعية، لا تزال بعض الهواجس تشغل معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بسبب تدهور يحتمل أن يصيب الأوضاع المالية، فيفرض قيوداً من الإنفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية. وصحيح أن الإصلاحات الاجتماعية ما قبل الأزمة كانت مهمة، إلا أنها لم تعر الاهتمام اللازم للمساواة بين الجنسين، والاستراتيجيات المعاكسة للتقلبات الاقتصادية ما بعد الأزمة.

وفي هذا السياق، من السهل أن تؤدي آثار الأزمة ووسائل التصدي لها على صعيد السياسة العامة إلى تعميق الفوارق بين الجنسين. فالتدابير التي اتخذت على أثر الأزمة لم تشمل القطاع غير النظامي واحتمال تزايد العمالة غير النظامية والعمالة غير المستقرة. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، بلغت نسبة النساء في العمالة غير المستقرة ٤٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٩,٦ في المائة للرجال. والواقع أن التباطؤ في خلق فرص العمل

كاف- أولويات سياسة الاقتصاد الكلي واستراتيجيات الخروج من الأزمة

من حوافز مالية، لم ينقذ الاقتصاد من الانكماش، الذي بدأت ملامحه تظهر على اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وبعض الاقتصادات الناشئة. ومع أن انخفاض الأسعار قد يحسن القيمة الحقيقية للمداخيل، يبقى فيه دليل على ضعف الطلب المحلي بالرغم من السعي إلى العمل بسياسات مالية ونقدية توسعية. كما أدى انخفاض المستوى العام للأسعار إلى زيادة حقيقية في الأجور، وفي معدلات البطالة العالمية. ومع أن التدابير السريعة المتخذة لضبط التكاليف بما فيها عمليات التسريح تساهم في تحسين معدلات النمو، تترتب عليها تكاليف باهظة لا يمكن إغفالها لما تسببه من البطالة. ويُحتمل أن يؤدي انخفاض المستوى العام للأسعار إلى زيادة في القيمة الحقيقية لعبء الدين الذي تتحملة المصارف التجارية وكذلك الدين العام والخاص، إضافة إلى أعباء الديون المتراكمة سابقاً من أسعار الأصول العقارية والمالية التي فقدت قيمتها الآن. وبعد أن كانت الإجراءات الموسعة والمكثفة لتصحيح الميزانيات السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية، من المتوقع أن يستمر العمل بها ولو بقدر أقل. ولا يمكن تحقيق انتعاش دائم إلا من خلال إجراء تصحيحات بسيطة في ميزانيات المصارف التجارية والمؤسسات والأسر. ودور صانعي السياسات هو في تسهيل هذه التصحيحات في الميزانيات، بحيث تمر من غير أثر يضاعف الطلب المحلي.

ويُتوقع أن تواجه منطقة الإسكوا عقبات في الاقتصاد الكلي وعقبات مالية في عام ٢٠١١. وفي ظل الانتعاش البطيء ولكن الثابت الذي يشهده الاقتصاد العالمي عقب الركود الذي يلم به منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، تحسّن الجو الاقتصادي في الإسكوا متحولاً من التشاؤم إلى التفاؤل الحذر. ومن عوامل هذا التحول ارتفاع أسعار النفط وإيراداته. وفي ظل تراجع أسعار المساكن والممتلكات العقارية، قد تحتاج البلدان

غداة الأزمة المالية العالمية، ستواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا العقبات الاقتصادية الكلية والاجتماعية التالية في عام ٢٠١١: (أ) انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبياً، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الإيرادات الحكومية وتفاقم عجز الميزانية؛ (ب) انخفاض تدفقات الأموال الواردة إليها والاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ج) انخفاض الصادرات وتفاقم العجز في الحساب الجاري وتزايد الصعوبة في تسديد جزء من الدين المقوم بالعملة الأجنبية؛ (د) تزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وتسببت الأزمة المالية الحالية بتزايد العجز في الحساب الجاري والميزانية في اقتصادات عدة بلدان أعضاء في الإسكوا. وبما أن هذه الأزمة ترافقت مع سعر الصرف الثابت، كان على هذه البلدان أن تصدر العملات الأجنبية من عدة مصادر إلى جانب الصادرات بهدف: (أ) سد الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات؛ (ب) تسديد الدين الخارجي المتراكم السريع النمو؛ (ج) استمرار العمل بنظم ربط سعر الصرف. وفي حال لم تُصدّر العملات الصعبة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، سوف يتراكم الدين الخارجي غير الدائم، مما سيحدث أزمة في أسعار الصرف. وفي حال حافظت هذه البلدان على نظام سعر الصرف الثابت لأي سبب كان، فسيكون عليها أن تتخذ إجراءات للوقاية من الأزمة من خلال ممارسة الانضباط المالي وإدارة الدين والاحتياطي بالعملة الأجنبية بطريقة سليمة وتفادي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في المستقبل.

وفي أواخر عام ٢٠١٠، بدأ الاقتصاد العالمي، بثبات ولو ببطء، يتعافى من الركود، حتى ولو بقيت المخاوف من ركود متجدد تلوح في الأفق. وما اتخذته الحكومات من تدابير للدعم وما قدمته

أن نقص السيولة هو العقبة الرئيسية أمام أي انتعاش اقتصادي محتمل

البلدان الأعضاء في الإسكوا وتقدّم السيولة اللازمة. ونجحت السلطات النقدية والمالية في منطقة الإسكوا حتى الآن في حماية القطاع المصرفي للمنطقة على الرغم من الضائقة الائتمانية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية. وينبغي الحفاظ على هذا الإنجاز وتوسيع نطاقه للتخفيف من وطأة نتائج الأزمة المالية العالمية من خلال تسهيل إجراء التصحيحات في الميزانية. وفي معظم الحالات، تتطلب هذه التصحيحات دعماً مالياً قوياً. وفي هذه المرحلة، قد تُوجه أي حوافز نقدية إضافية مقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية نحو تلبية حاجتها إلى إجراء تصحيحات إضافية في ميزانياتها بدلاً من استعمالها لدعم الطلب المحلي. وما زال الموقف المالي القوي ضرورياً للحفاظ على استقرار الطلب المحلي من أجل تحقيق نمو ثابت. وكانت المواقف والقيود المالية متباينة جداً بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويمكن أن يكون تأثير الحوافز المالية في بعض البلدان محدوداً جداً لأنه يحصل من دون دعم إقليمي أو عالمي. ويجب تعزيز الجهود الوطنية لمنع أي قيود مالية على الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك البنية الأساسية الاقتصادية والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي والعمل والتعليم والصحة. ولا بد من وضع أطر إضافية للتعاون العالمي والإقليمي لتعزيز الجهود المالية الوطنية التي ستتغلب على مشكلة تصحيح الميزانيات بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

ويحتمل أن تواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية ولبنان^(١٣) واليمن التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت ولا تتمتع بحيز مالي واسع، وتضم أسواقاً مالية تحتاج إلى التطوير، المزيد من الخلل في الاقتصاد الكلي في المستقبل القريب في حال لم يتعاف الاقتصاد العالمي كلياً من الأزمة. ومن أوجه هذا الخلل: (أ) احتمال

الأعضاء في الإسكوا إلى إجراء تصحيحات في الميزانيات على أساس الانخفاض في أسعار الأصول. وقد نفت السلطات النقدية في المنطقة وجود نقص في السيولة، مع أن المصارف التجارية والمؤسسات تعتبر أن نقص السيولة هو العقبة الرئيسية أمام أي انتعاش اقتصادي محتمل. وما تشير إليه المصارف التجارية بعبارة "سيولة" هي "السيولة الخارجية" للمصارف التجارية التي تقتصر من خلالها الأموال، في حين أن "السيولة" بالنسبة إلى المصارف التجارية والمؤسسات هي "السيولة الداخلية" المتمثلة في الاحتياطي النقدي وفي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل. ويكون النقص في السيولة الخارجية للمصارف التجارية من الأعراض الأولى للأزمة المالية و يترافق عادة مع خطر يطال القطاع المالي. ويُعالج هذا الخطر بتدخل المصرف المركزي الذي يضخ السيولة في النظام المصرفي. وفي حال وجود نقص في "السيولة الداخلية" لدى المصارف التجارية والمؤسسات، ينبغي اعتماد مجموعة مختلفة من السياسات لأن النقص في السيولة الداخلية يتطلب إجراء تصحيحات تمكن المصارف التجارية والمؤسسات من تخفيف مديونيتها بحيث تتوافق مع قيمة الأصول. وما يدل على الحاجة إلى إجراء المزيد من التصحيحات في الميزانيات هو تضارب وجهات النظر حول "السيولة" بين المصارف المركزية والمصارف التجارية والمؤسسات في منطقة الإسكوا.

وأظهرت تجارب سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أن تخفيض أسعار الأصول يستغرق فترة تتراوح بين ١٨ شهراً و٢٤ شهراً ليظهر تأثيره على الاقتصاد الحقيقي. فقد بدأ تخفيض أسعار الأصول في منطقة الإسكوا في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يظهر تأثيره المتأخر في الفترة من الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وفي مثل هذه الحالات الطارئة، ينبغي أن تتدخل حكومات

المتعثرة)، والتي تترافق كلها مع صعوبات هائلة في دخول أسواق مالية دولية جديدة.

وخير مثال على هذا الوضع هي مصر التي استطاعت أن تمتص آثار الصدمات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية مع أن سوق الأوراق المالية تكبدت خسائر فادحة نتيجة لاندماجها مع الأسواق المالية الأكثر تقدماً. وبعد التخلي عن سعر الصرف الثابت في عام ٢٠٠٤، ازدادت فعالية السياسة النقدية في تخفيف الضغط على أسعار الفائدة المحلية وبالتالي تخفيض خدمة الدين واحتواء العجز المتكرر في الميزانية وفي الحساب الجاري. ومن خلال خفض سعر الصرف قبل الأزمة المالية العالمية، استطاعت مصر أن تحفز حركة التصدير وأن تولد ما يكفي من الاحتياطي بالعملات الأجنبية للتخفيف من أعباء الدين الخارجي. وبالنسبة إلى الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن، كان لمصر هامش أكبر لاستخدام السياسة النقدية محلياً بهدف اتخاذ تدابير معاكسة للتقلبات الاقتصادية، وامتصاص آثار الصدمات المالية الخارجية الناتجة من الأزمة. وبدلاً من استعمال الاحتياطي بالعملات الأجنبية أولاً لحماية سعر الصرف المربوط، استعملت حصانة في مواجهة الآثار السلبية للأزمة. وساعد النجاح الذي حققته مصر مؤخراً في اعتماد أسعار الصرف المرنة على التحول تدريجياً نحو استهداف التضخم في المستقبل.

وفي ظل تزايد التكامل النقدي والمالي والاقتصادي على المستوى الدولي والإقليمي وداخل المنطقة، وتسارع تحرير حسابات رأس المال، ينبغي أن ينظر المصرف المركزي في كل من الأردن ولبنان في اعتماد أسعار صرف أكثر مرونة، إذا أراد أن يزيد من استقلالية السياسة النقدية وأن يواجه بمزيد من الفعالية والسرعة أي صدمة مالية أو نقدية محتملة في المستقبل. ولا

وقوع خسائر في الاحتياطي بالعملات الأجنبية بسبب استهلاكه في الحفاظ على ربط سعر الصرف؛ (ب) تزايد العجز في الحساب الجاري، بحيث يشكل ضغطاً على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف؛ (ج) عدم القدرة على استعمال السياسة النقدية بفعالية لامتصاص آثار الصدمات المستقبلية الخارجية الناجمة عن الأزمة لأن السياسة النقدية موجهة كلياً نحو الحفاظ على ربط سعر الصرف بدلاً من استعمالها لمعالجة الخلل في الاقتصاد الكلي المحلي مثل الضغوط التضخمية المتجددة. ووفقاً للأدبيات المتعلقة بسعر الصرف، عندما يكون سعر الصرف مربوطاً بعملة أخرى، يكون الهدف الوحيد للسياسة النقدية في الحفاظ على سعر الصرف الثابت. وفي حال فشلت السلطة النقدية في الحفاظ على هذا الربط لسبب من الأسباب، قد يؤدي الانكماش المفاجئ في العملة إلى أزمة دين أو أزمة في العملة مشابهة للأزمة الروسية في عام ١٩٩٨^(٤). وفي هذه الحالة، لن تكون سياسات الاقتصاد الكلي المحلية وحدها كافية، وستحصل حتماً أزمة في ميزان المدفوعات. ويحتمل أن تواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا المذكورة أزمة في أسعار الصرف، وقد لا تتمكن من سد ديونها الخارجية لاحقاً، فتعاني من أزمة في ميزان المدفوعات بسبب احتمال تجدد الصدمات الناشئة عن ظروف التجارة، وانخفاض الطلب على الصادرات، وتراجع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتقلص التحويلات الواردة وارتفاع سعر الصرف الحقيقي كما حصل في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن والعديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما تواجه هذه البلدان مخاطر تهدد النظام المصرفي ولكن هذا الاحتمال يتوقف على مدى تعرض مصارفها التجارية لأعباء الدين العام، الذي هو الأعلى في لبنان، ولخاطر القطاع العقاري كما حصل في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، أو تراكم القروض غير المدفوعة (أو القروض

يجب على البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تنسّق السياسات المالية والنقدية

المرونة في أسعار الصرف لديها قبل أن تعتمد سياسة نقدية تستهدف التضخم.

وغداة الأزمة المالية العالمية، أصبح من المؤكد أن نظام استهداف التضخم، لو كان قائماً آنذاك، لعزز فعالية السياسة النقدية في التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية، خلافاً للسياسات النقدية الاستثنائية التي تستهدف سعر الصرف الإسمي الذي نشر حالة من عدم اليقين في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا وأثبت عدم فعاليته في تحديد القيمة الحقيقية في اقتصادات الإسكوا بسبب عدم قدرته على مواكبة المستجدات الطارئة والاختلالات الأخرى التي ألحقها النظام النقدي والاقتصاد الكلي.

وتبين هيكلية الدين العام للبلدان الأعضاء في الإسكوا مدى تأثر ديونها بالتقلبات المفاجئة في سعر الصرف، وهي بالتالي أساسية لتقييم استمرارية الديون المستقبلية. ولا تتوقف استمرارية الديون المقومة بالعملة الأجنبية على السلوك المحلي للسياسات المالية والنقدية بحد ذاته، بل ترتبط أيضاً بنتائج سياسات سعر الصرف. ويجب على البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تنسّق السياسات المالية والنقدية التي سيكون مفعولها كبيراً على ترتيبات أسعار الصرف وعلى كيفية تعزيز مناعة هذه البلدان في المستقبل لتتصدى للصدمات المالية الخارجية المحتملة.

وفي حالة البلدان الأعضاء، حيث للديون هيكلية محلية، قد يكون التحول التدريجي نحو المرونة في نظام سعر الصرف سبيلاً إلى التخفيف من الآثار السلبية المستقبلية الناجمة عن الأزمة. وعلى المدى القصير، سيكون على هذه البلدان أن تحافظ على صرامة سياستها المالية إذا أرادت الحد من ديونها الحكومية الهائلة والحفاظ على قدرتها على تحمل هذه الديون. وقبل اعتماد المزيد من

بد من تطبيق سياسة نقدية مستقلة قبل استهداف التضخم. ونظراً إلى تزايد الديون المتراكمة في البلدين، ينبغي في المستقبل بناء علاقة تكامل بين السياسة النقدية التي تضعها السلطة النقدية وسياسة الدين العام التي تحددها السلطات المالية لكي لا تؤثر سلباً على أي قرار قد يتخذ بشأن التحول إلى سياسة نقدية تستهدف التضخم.

وفي فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، قد يبدأ بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا بتحويل السياسة النقدية نحو ما يُعرف "باستهداف التضخم". وما يبرر هذا التحول الصعوبات التي واجهتها البلدان في تطبيق سياسات نقدية فعالة معاكسة للتقلبات الاقتصادية أثناء الأزمة المالية الأخيرة. وفي الوقت نفسه، سيسمح هذا التحول للبلدان بالتحكم بالضغوط التضخمية ما بعد الأزمة وبزيادة شفافية سياساتها النقدية وفعاليتها. ونظراً إلى تعدد مجموعات الحوافز المالية والنقدية التي طبقت على أثر الأزمة، بدأ التضخم في البلدان الأعضاء في الإسكوا كلها يرتفع مجدداً منذ مطلع عام ٢٠١٠ بالرغم من احتوائه أثناء الأزمة المالية.

والبلد الوحيد الذي يعتمد استهداف التضخم هدفاً رئيسياً لسياسته النقدية هو مصر. وينبغي أن تبدأ سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا باستهداف التضخم ضمناً على الأقل ثم التحول تدريجياً نحو نظام يستهدف التضخم. ومن الأساليب الرامية إلى استهداف التضخم العمل على سعر الصرف الحقيقي بدلاً من السعر الإسمي من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية وتفادي المبالغة في تقدير قيمة العملة مع فتح الأسواق لتدفق رؤوس الأموال الدولية. وسيكون على الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وبعض البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أن تطبق المزيد من

الأزمة المالية العالمية حدّت من مجال وضع السياسات الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

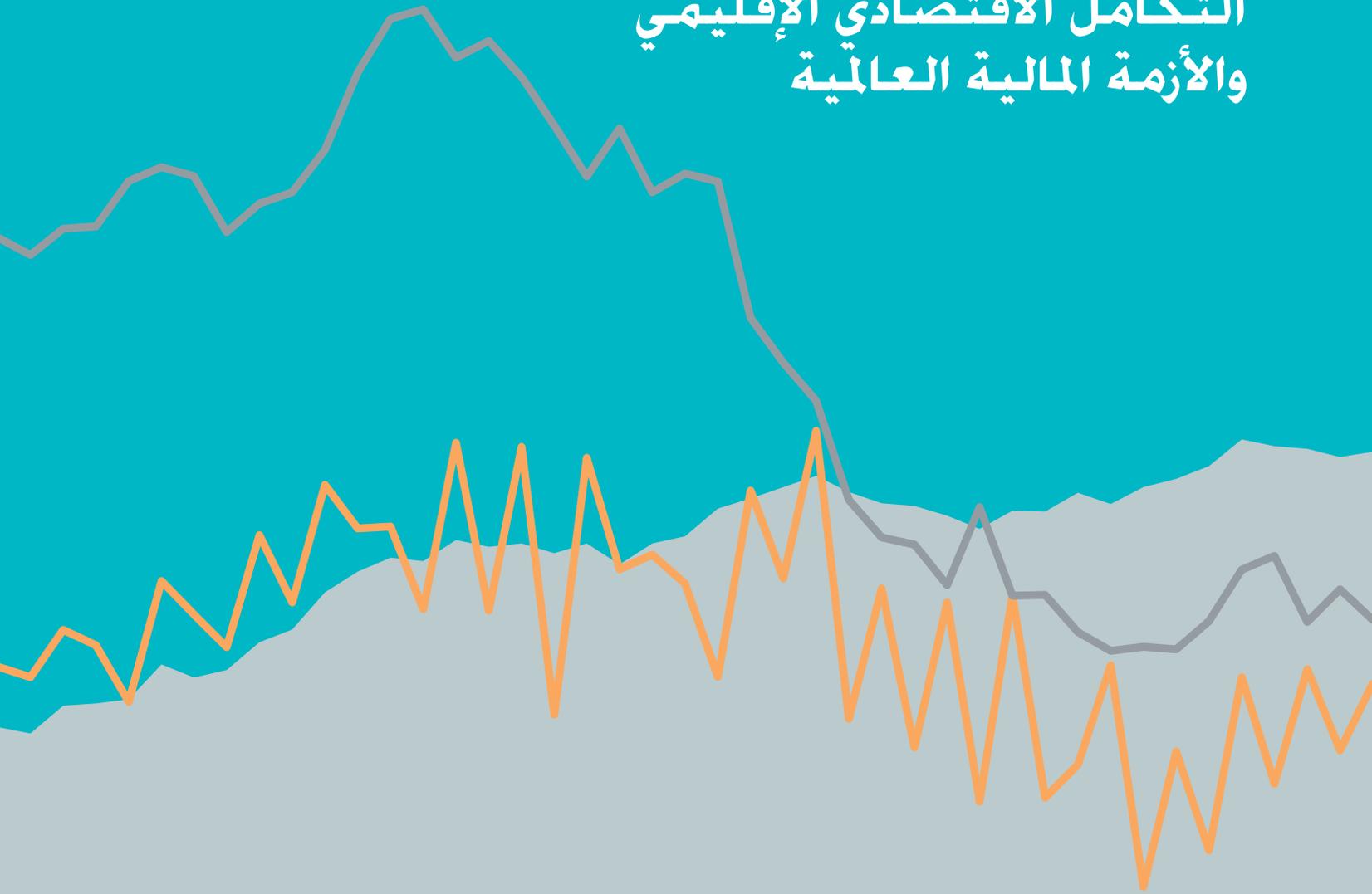
ونظراً إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على النمو الطويل الأجل، حدّت هذه الأزمة من مجال وضع السياسات الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، خاصة في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تعاني من عجز خارجي مرتفع ولا تتمتع بحيز مالي كافٍ كما هي الحال في الأردن والسودان ولبنان واليمن. ويجوز أن يؤدي تراجع النمو الطويل الأجل إلى تراجع في تصنيف البلدان الأعضاء من حيث الملاءة في أسواق رأس المال الدولية، وقد يؤدي بالتالي إلى انخفاض قيمة عملاتها الوطنية. كما يمكن أن يؤدي تراكم الديون الخارجية وتشدّد الشروط لقاء الحصول على ائتمانات إلى الحد من مفعول السياسات المعتمدة، كما يمكن أن يتسبّب في أزمة دين. وينبغي أن تستند السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المستقبل في البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد الكلي، وإدامة مفعول السياسات المالية وسياسات الحسابات الجارية.

المرونة في أسعار الصرف، على هذه البلدان أن تجري تصحيحات مالية ملائمة وتضع سياسات مناسبة لإدارة ديونها من أجل التخفيف من ديونها الخارجية. كما سيكون عليها أن تواصل تعزيز القطاعين المالي والمصرفي لمعالجة الاختلالات المالية وللتخفيف من حدة أي أزمة دين أو أزمة عملة قد تواجهها في المستقبل.

ويمكن أن يكون تعزيز أسواق رأس المال المحلية وخاصة أسواق الأوراق المالية سبيلاً آخر إلى التخفيف من آثار الأزمة، وسيساعد على الحد من تعرض المؤسسات الخاصة لمخاطر عدم مطابقة العملات بسبب الاقتراض الأجنبي. وستتمكن هذه المؤسسات من جمع الأموال محلياً والحد من تعرضها للصدمات المالية الخارجية، كما ستحد من أي خطر ناجم عن عدم مطابقة العملات (خطر سعر الصرف) في ميزانياتها ومن مضاعفات أي حركة مفاجئة لرؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الأزمة الحالية.

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي الإقليمي والأزمة المالية العالمية



التكامل الاقتصادي الإقليمي والأزمة المالية العالمية

الصدمات تنتقل أيضاً
عبر الاتفاقات التجارية
الإقليمية والبيئية

وتخفيضات سعر الفائدة وتغيرات سعر الصرف
اللازمة للحفاظ على الاستقرار.

ألف- التكامل التجاري البيئي

لا تزال منطقة الإسكوا متأخرة عن غيرها من المناطق الناشئة في تحقيق التكامل الإقليمي في المجالين التجاري والمالي، مع أن عدداً ضئيلاً من البلدان قد أحرز تقدماً واضحاً على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي. فالبلدان الأعضاء في الإسكوا تتميز بالانفتاح النسبي، إذ يبلغ متوسط نسبة المبادلات التجارية من الناتج المحلي الإجمالي ٧٦ في المائة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمناطق أخرى بلغت مستوى معيناً من التكامل الاقتصادي (الجدول ١٤). غير أن هذا المؤشر يتأثر بشدة بوضع المنطقة من حيث الثروات الطبيعية إذ هي منطقة غنية بالنفط وفقيرة بالمياه، ترتفع فيها نسبة الصادرات النفطية ونسبة الواردات من المواد الغذائية، ونسبة السلع المستوردة. ولكن هذا الواقع لا يدل بالضرورة على تقدم أحرزته المنطقة على طريق التكامل أو قدرة اكتسبتها على المنافسة في الأسواق العالمية. فنسبة الصادرات من الصناعات التحويلية من مجموع الصادرات، وهي مؤشر إلى قدرة أي بلد على المنافسة في الأسواق الخارجية، وعلى التطور التكنولوجي والتنوع في الإنتاج، تبقى دون المتوسط الذي تسجله أقل البلدان نمواً. وخلال الأعوام القليلة الماضية، سجلت هذه النسبة ارتفاعاً ضئيلاً في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولم تشهد تغيراً يذكر في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. ففي غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفي الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، لا تزال الصادرات النفطية مصدر القسم الأكبر من إيرادات الصادرات. أما في الأردن والبحرين

تناول هذا المسح في أجزاء سابقة القنوات التي تسربت عبرها آثار الأزمة المالية العالمية، وذلك لتحديدها بهدف التوصل إلى توصيات يمكن الاسترشاد بها لوضع سياسات للاقتصاد الكلي تكون قادرة على دعم النمو والتكامل في المجال الاقتصادي داخل منطقة الإسكوا. وهذا الفصل يتوسع في هذا الموضوع، ويتناول مدى مساهمة التكامل الإقليمي في التخفيف من حدة الآثار المتسربة إليها في أعقاب صدمات كتلك التي أصابت الأسواق المالية وأسواق السلع. فصحيح أن التكامل المالي لا يزال ضعيفاً بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، لكنه شهد تحسناً كبيراً على مدى الأعوام القليلة الماضية. وهذا التحسن يفسر كيفية انتقال الصدمات المالية من إحدى أسواق مجلس التعاون الخليجي إلى سائر الأسواق في بلدان المجلس. والصدمات تنتقل أيضاً عبر الاتفاقات التجارية الإقليمية والبيئية. فالاتفاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط، والاتفاقات التجارية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقات التجارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي كلها كان لها دور بارز في تحديد حجم الآثار غير المباشرة، من غير أن تسهم في تفاقمها. فالتكامل المالي والتجاري لا يزال ضعيفاً بين بلدان الإسكوا، على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً لتعزيزه. والمعلومات نادرة عن مدى تأثير بلدان الإسكوا بالصدمات ومدى إمكانية التخفيف منها في ظل التكامل الإقليمي لو تحقق. وإذا ما توفرت هذه المعلومات يمكن أن تكون مصدراً يسترشد به في تصميم إدارة سياسات الاقتصاد الكلي. فهي تساعد، مثلاً، في تحديد التدابير اللازمة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وتنسيق السياسات في تحديد الحوافز الضريبية،

الجدول ١٤ .

الانفتاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء في
الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإمارات العربية المتحدة	١٥٢	١٤٥	١٣٨	١٥١	١١٧
البحرين	١٦٤	١٧٢	١٧٩	١٩٤	١٦٠
عُمان	٨٩	٨٨	٩٥	٩٧	٧٩
قطر	٨٣	٨٨	٩١	٨٣	٨٢
الكويت	٦٣	٦٢	٦٨	٦٦	٥٩
المملكة العربية السعودية	٦٩	٧٥	٧٨	٨٨	٧٢
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	٩٠	٩٢	٩٦	١٠٢	٨٦
الأردن	١١٧	١١٣	١١٢	١١٠	٨٤
الجمهورية العربية السورية	٩٠	٨٦	٨٥	٨٠	٦٤
السودان	٤١	٣٨	٣٨	٣٨	٢٨
العراق	٩١	٩٠	٨٨	٩٠	٨٩
لبنان	٥٥	٦٠	٦٦	٧٣	٦١
مصر	٣٤	٣٢	٣٣	٤٩	٣٦
اليمن	٦٨	٧٧	٧٧	٢١	٥٨
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٥٩	٥٨	٥٨	٦٧	٥٢
مجموع منطقة الإسكوا	٨٥	٨٦	٨٨	٩٥	٧٦

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.
ملاحظة: يقاس الانفتاح الاقتصادي بحسب تعريفه. بمجموع الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

من الشكل ٣٥- بآء أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متدنية نسبياً حيث لم تتجاوز ١٠ في المائة، مقابل مساهمة بلغت ١٤ في المائة في البلدان النامية.

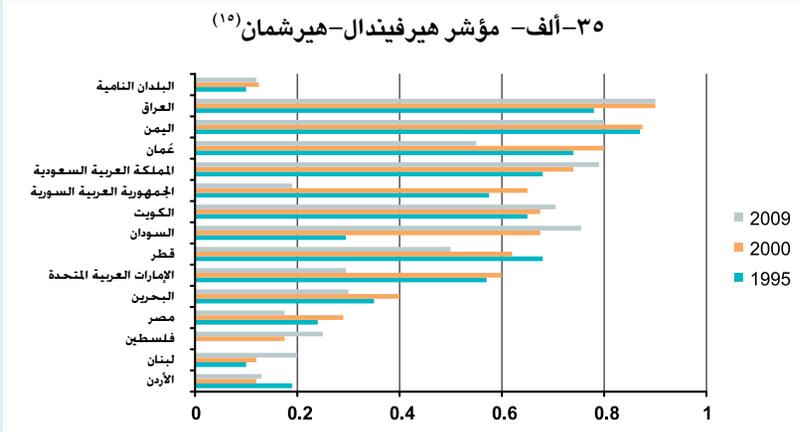
تسجل البلدان الأعضاء في الإسكوا نشاطاً تجارياً هاماً مع سائر بلدان العالم، غير أن حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية لمنطقة الإسكوا ظلت دون ١٢ في المائة، وبلغت ٦,٣ في المائة في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٧. أما في مناطق أخرى في العالم، فبلغت حصة التجارة بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ٢٥,٤ في المائة، وحصة التجارة بين بلدان أمريكا اللاتينية ١٤,٤ في المائة، وبين البلدان الأطراف في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ٤١ في المائة، وبين بلدان الاتحاد الأوروبي ٦٦ في المائة من مجموع المبادلات التجارية فيها في عام ٢٠٠٧ (الجدول ١٥ والشكل ٣٦-ألف). وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، سجلت حصة التجارة بين البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى زيادة بنسبة ٢ في المائة حيث ارتفع المعدل من ٩ إلى ١١ في المائة، بينما تراجع حصة التجارة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وبلغت حصة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ١٦ في المائة من مجموع المبادلات التجارية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ٢٥ في المائة من مجموع المبادلات التجارية (الشكل ٣٦-باء). وشهدت منطقة الإسكوا تراجعاً في التقدم نحو تحقيق التكامل التجاري في المنطقة حيث تدنى المتوسط السنوي لمعدل نمو الواردات البينية من ١٤ في المائة في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٩ إلى ٧ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦ ثم عاد فارتفع إلى ١٠ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣ بعد المصادقة على اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ليعود

ومصر، ومؤخراً في عُمان، فتسجل الصادرات غير النفطية نسبة هامة من مجموع الصادرات.

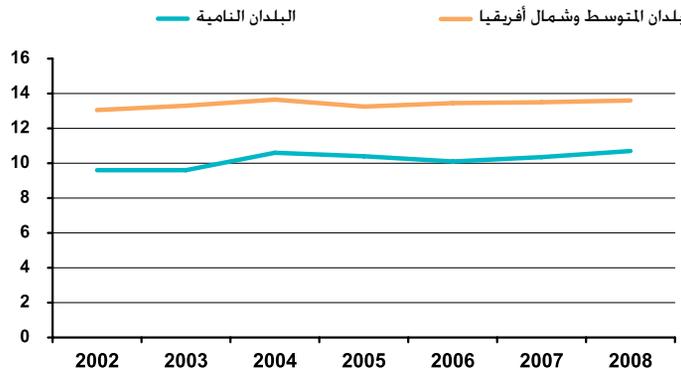
ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان (Herfindahl- Hirschman Index) هو أداة لقياس تركيز الصادرات. وهذا المؤشر يدل على قلة تنوع الصادرات في البلدان الأعضاء في الإسكوا بالمقارنة مع البلدان النامية. فبالمقارنة مع شرق آسيا مثلاً، حيث تراوح هذا المؤشر بين ٠,١٠ و ٠,١٥، تراوح المؤشر لبلدان الإسكوا بين ٠,٥ و ٠,٨، في عام ٢٠٠٩، مسجلاً تحسناً طفيفاً عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٥ من حيث تركيز الصادرات، ولا سيما في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر ومصر (الشكل ٣٥-ألف). ونتيجة هذا الارتفاع في معدل تركيز الصادرات، كانت مزيداً من التقلب في معدل الصادرات وفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويتضح

الشكل ٣٥. تركيز الصادرات: مؤشر هيرفيندال-هيرشمان والقيمة المضافة للصناعات التحويلية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

٣٥-ألف - مؤشر هيرفيندال-هيرشمان^(١٥)



٣٥-باء - القيمة المضافة للصناعات التحويلية



المصدر: الأونكتاد.

وطبقت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، الشديدة الاعتماد على السلع الأولية، السياسات الهادفة إلى الترويج للصادرات غير النفطية وغير المعدنية.

وتسجل البلدان الأعضاء في الإسكوا حركة كثيفة للتبادل التجاري مع سائر البلدان في العالم. فبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، سجل مجموع الواردات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً زيادة بلغت ٥٥ في المائة، إذ ارتفع مجموعها من ٢٠١,١ مليار دولار إلى ٣١٣,٥ مليار دولار. ولكن هذه الواردات سجلت تراجعاً ملحوظاً خلال الأزمة، من

بعد ذلك إلى الهبوط إلى ٨ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩^(١٦).

كان أداء منطقة الإسكوا ضعيفاً في عام ٢٠٠٠ مقارنة بمعظم الاقتصادات الناشئة الأخرى التي سجلت تقدماً باتجاه التكامل التجاري. فالبحرين والجمهورية العربية السورية والكويت ومصر سجلت على مدى أعوام عديدة معدلات نمو متدنية نسبياً في نسب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي. وسجلت حصة منطقة الإسكوا من مجموع الصادرات في العالم تراجعاً تجاوز النصف منذ عام ١٩٩٥، حيث تدنت من ٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي الفترة نفسها، ارتفعت حصة شرق آسيا من مجموع الصادرات من ٥ في المائة إلى حوالي ٨ في المائة. وفي المقابل، انخفضت حصة الإسكوا من مجموع الواردات في العالم من ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩^(١٧).

نجحت البلدان الأعضاء في الإسكوا، في الأعوام الأخيرة، في تفكيك العديد من الحواجز التجارية، لكن الكثير منها لا يزال راسخاً في العديد من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. فمعظم البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، كالإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان تملك نظاماً تجارية مفتوحة ومستويات متوسط التعريفية فيها هي دون ١٢ في المائة، بينما تقارب هذه المستويات في معظم الاقتصادات الأكثر تنوعاً نسبة ١٥ في المائة أو تتجاوزها (مقارنة بنسبة ٨ في المائة في أمريكا اللاتينية و٦ في المائة في آسيا في عام ٢٠٠٩). وفي الفترة الأخيرة، سعى عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وهي الأردن ولبنان ومصر إلى تعزيز السياسات الهادفة إلى تحرير التجارة عن طريق تفكيك النظم المرتكزة على الضوابط الكمية وخفض مستويات التعريفات وتوحيد نظم التعريفات واعتماد خطط لتعزيز الصادرات وقابلية تحويل عملة الحساب الجاري وحساب رأس المال إلى عملة أخرى.

في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٥٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (الجدول ١٦).

خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، سجل مجموع الصادرات من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً زيادةً بنسبة ٢٤ في المائة، من ٣٤٦,٦ مليار دولار إلى ٤٣٠,٥ مليار دولار. غير أن الصادرات من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً سجلت خلال فترة الأزمة تراجعاً ملحوظاً من ٦٩٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٦١ في المائة. أما الصادرات من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فتجاوزت الضعف في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، غير أنها عادت فشهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الأزمة المالية العالمية من ١٣٠,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٩,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي انخفضت بنسبة ٤٦ في المائة تقريباً. ونتيجة للأزمة أيضاً، سجل مجموع الصادرات من منطقة الإسكوا تراجعاً ملحوظاً من ٨٢٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي ما يعادل انخفاضاً إجمالياً بنسبة ٦٠ في المائة (الجدول ١٧).

٤٠٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. أما الواردات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فقد تضاعفت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، غير أنها تأثرت قليلاً بالأزمة، إذ تراجعت من ١٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ولكن مجموع الواردات إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا سجل تراجعاً ملحوظاً خلال الأزمة، من ٥٦٠,٩ مليار دولار

التجارة البينية في مجموعة من المناطق، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

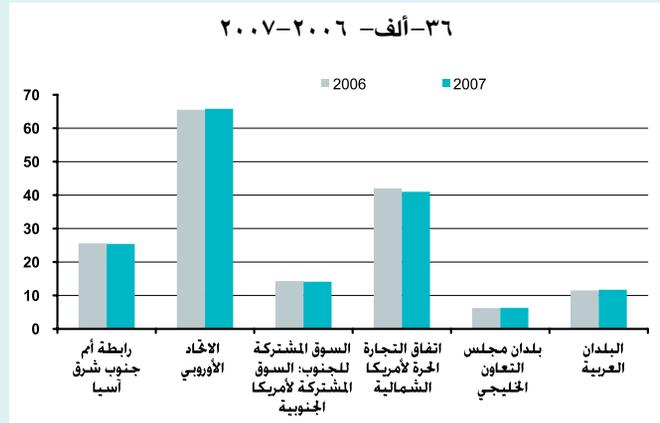
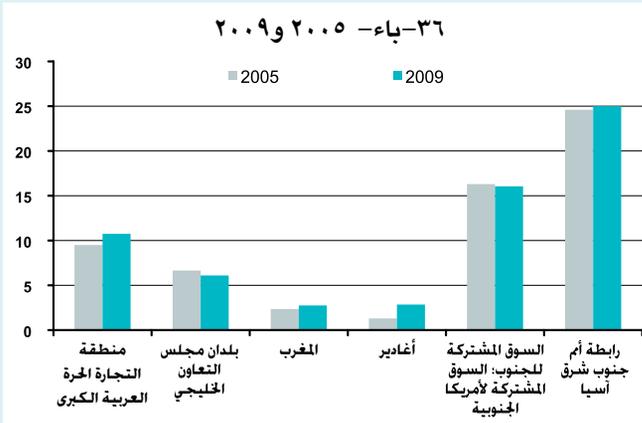
الجدول ١٥.

التجارة البينية كنسبة مئوية من التجارة الخارجية	التجارة البينية		مناطق	
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧
(بمليارات الدولارات)				
	٢٥,٤	٢٥,٦	٤٣٢,٦	٣٧٨,٩
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٦٥,٨	٦٥,٥	٧١١١	٦٠٥٤
الاتحاد الأوروبي	١٤,١	١٤,٣	٧٩,١	٦٣,٤
السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	٤١,٠	٤٢	١٨٦٠	١٧٨٨,٦
اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	٦,٣	٦,٢	٤٨	٤٠,٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١١,٧	١١,٥	١٤٣	١١٨,٦
البلدان العربية				

المصدر: الإسكوا. الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، ٢٠٠٨. E/ESCWA/EDGD/2008/4 والاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، ٢٠٠٩. E/ESCWA/EDGD/2009/7.

التجارة البينية في مجموعة من المناطق المتكاملة تجارياً، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

الشكل ٣٦.



المصدر: الإسكوا. الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، ٢٠٠٨. E/ESCWA/EDGD/2008/4 والاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، ٢٠٠٩. E/ESCWA/EDGD/2009/7. والتقارير الاقتصادية العربي المشترك، ٢٠١٠.

مجموع الواردات إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

الجدول ١٦.

مجموع الواردات					البلد
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٥١٧٧٤	٢٠١٢١٠	١٥٠٢٦٠	١١٨٥٧١	١٠١٣٥٩	الإمارات العربية المتحدة
٩١٥٢	١١٨٩٤	٨٥٨٤	٧٢١٩	٦١٠٩	البحرين
١٧٨٥١	٢٢٩٢٣	١٥٩٧٧	١٠٨٩٧	٨٨٢٧	عمان
٢٢٨٠١	٢٧٨٧٤	٢٣٤٠٣	١٦٤٣٣	١٠٠٦٠	قطر
١٩٠٨٨	٢٥٦٩٣	٢١٢٩٤	١٦٥٧٤	١٥٢٣٧	الكويت
٩٢٩٣٤	١١٤٢٤٨	٩٠٤٣٩	٧٠١٢٨	٥٩٥١٠	المملكة العربية السعودية
٣١٣٥٩٩	٤٠٣٨٤١	٣٠٩٩٥٧	٢٣٩٨٢٢	٢٠١١٠١	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
١٤٢٣٦	١٦٩٨٧	١٣٥٣١	١١٥٤٨	١٠٤٩٨	الأردن
٢٢٤٣١	٢٧٣٣٤	٢١٥٥٢	١٧٣٠٧	١٤٩٦٠	الجمهورية العربية السورية
٨٤٨٧	١٠٠٧٤	٨٧٤٢	٨٠٧٤	٦٦٩٠	السودان
٢٣٦٣٩	٢١٤٦٨	١٤٨٣٢	١٣٢٦٨	١٢٨٣٢	العراق
١٧١٩٨	١٧٤٨٧	١٣١٢٩	١٠٩٣١	٩٦٩٥	لبنان
٤٤٩٣٤	٥٢٧٧٢	٢٧٠٣٣	٢٠٥٩٤	١٩٨١٢	مصر
٩٦١٠	١٠٩٧٣	٩٨٤٠	٧٩٣٤	٤٨٠٠	اليمن
١٤٠٥٣٥	١٥٧٠٩٥	١٠٨٦٥٨	٨٩٦٥٤	٧٩٢٨٦	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٤٥٤١٣٣	٥٦٠٩٣٦	٤١٨٦١٥	٣٢٩٤٧٦	٢٨٠٣٨٨	مجموع منطقة الإسكوا

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

مجموع الصادرات من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

الجدول ١٧.

مجموع الصادرات					البلد
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١١٧٨٥٤	١٩٣٣٢٥	١٣٦٢٤٤	١١٨٥٥١	٩٦٣١٣	الإمارات العربية المتحدة
٢٣١٤٢	٢٩١٤٥	٢٤٣٦٩	١٩٩٤٠	١٥٩٣٢	البحرين
٢٤١١٤	٣٥١٠٠	٢٣٤٨٠	٢١٤٦٢	١٨٤٦٢	عمان
٤٦٢٠٥	٥٥٧٠٩	٤١٤٨٨	٣٣٦٢٢	٢٥٣٣٢	قطر
٤٧١١٧	٧٧٩٥١	٥٤١٩٣	٤٦٨٧١	٣٥٨٥٢	الكويت
١٧٢٠٩٧	٣٠٣٧٠٦	٢٠٩١٠٦	١٩٦١٠٦	١٥٤٨٠٤	المملكة العربية السعودية
٤٣٠٥٣٠	٦٩٤٩٣٥	٤٨٨٨٧٩	٤٣٦٥٥١	٣٤٦٦٩٦	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
٥٠٤١	٦٢٤٣	٥٥٣٥	٥٢٠٤	٤٣٠١	الأردن
١١٣٥٠	١٦٣٤٩	١٢٨٨٥	١١٣٨٦	٩٧٩٣	الجمهورية العربية السورية
٧٠٢٩	١٢٠٦٢	٨٨٦٧	٥٦٥٧	٤٨٢٤	السودان
٣٥٠٨٣	٥٦٥٣٨	٣٥١٩٦	٢٧٤٦١	١٧٦٢٤	العراق
٣٢٥٧	٣٩٥٢	٣٢٦٥	٢٤٨٨	٢١٧٢	لبنان
٢٣٠٩٩	٢٦٢٣٣	١٦١٦٨	١٣٧٢٠	١٠٦٤٦	مصر
٤٨٦٣	٩٤٦٢	٦٧٩٦	٦٦٩١	٥٦١١	اليمن
٨٩٧٢٢	١٣٠٨٤٠	٨٨٧١١	٧٢٦٠٦	٥٤٩٧١	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٥٢٠٢٥١	٨٢٥٧٧٥	٥٧٧٥٩٠	٥٠٩١٥٧	٤٠١٦٦٧	مجموع منطقة الإسكوا

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

إلى ١١٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ على أثر الأزمة المالية العالمية. أما حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية في منطقة الإسكوا فظلت نسبتها ١١ في المائة خلال الفترة موضوع الدراسة، مع التحسن الطفيف الذي سجلته خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٤، بعد أن كان متوسطها ٩ في المائة^(١٨).

ظلت نسبة التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من مجموع المبادلات التجارية في منطقة الإسكوا متدنية نسبياً في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، أي فترة اثنتي عشرة سنة التي تلت إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث بلغ متوسطها ١١,٤ في المائة فقط مقابل متوسط قدره ٨,٥ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤^(١٩). وفي هذا الواقع ما يؤكد الحاجة إلى تكثيف جهود التكامل التجاري في إطار المساعي التي تبذلها البلدان الأعضاء في الإسكوا للخروج من الأزمة المالية العالمية وتخطي العوائق أمام تحرير التجارة بين بلدان منطقة الإسكوا وتعزيز التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب.

ازداد مجموع الصادرات من البلدان الأعضاء في الإسكوا بمعدل الضعف تقريباً في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، أي من ٤٠١ مليار دولار إلى ٨٢٥ مليار دولار. وكان السبب الرئيسي في هذه الزيادة ارتفاع أسعار النفط وازدياد الصادرات النفطية. غير أن مجموع الصادرات من منطقة الإسكوا عاد فسجل انخفاضاً ملحوظاً، ليصل إلى ٥٢٠ مليار دولار، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وما تلاها من انخفاض في أسعار النفط وبسبب الظروف المتعثرة التي شهدتها الاقتصاد الكلي لدى الشركاء الرئيسيين لمنطقة الإسكوا في مجال التجارة، لا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وأدت بدورها إلى تقلص الطلب على صادرات بلدان الإسكوا.

الجدول ١٨. مجموع المبادلات التجارية للبلدان الأعضاء في الإسكوا وفيما بينها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

مجموع المبادلات التجارية للبلدان الأعضاء في الإسكوا وفيما بينها	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
منطقة الإسكوا	٦٨٢ ٠٥٤	٨٣٨ ٦٣٣	٩٩٦ ٢٠٥	١ ٣٨٦ ٧١١	٩٧٤ ٣٨٤
مجموع المبادلات التجارية	٧٧٨٠٠	٩٤ ٤٠٦	١١٤ ٢٩٩	١٥٢ ٢٨٩	١١٣ ٣١٤
التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا	١١,٤	١١,٣	١١,٥	١١,٠	١١,٦
نسبة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية					

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

الجدول ١٩. مجموع الصادرات من البلدان الأعضاء في الإسكوا وفيما بينها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

مجموع الصادرات من البلدان الأعضاء في الإسكوا وفيما بينها	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
منطقة الإسكوا	٤٠١ ٦٦٧	٥٠٩ ١٥٧	٥٧٧ ٥٩٠	٨٢٥ ٧٧٥	٥٢٠ ٢٥١
مجموع الصادرات	٣٧ ٢٥٨	٤٥ ٢٧٥	٥٤ ٨٠١	٧٣ ٣٨٣	٥٤ ٥٨٨
الصادرات البينية	٩,٣	٨,٩	٩,٥	٨,٩	١٠,٥
مجموع الصادرات البينية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات					

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

ويتضح من الجدول ١٨ أن مجموع المبادلات التجارية في منطقة الإسكوا ازداد من ٦٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١ ٣٨٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي سجل زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً. ولكن حركة التجارة بين منطقة الإسكوا وبلدان العالم تأثرت بالأزمة المالية العالمية فسجلت تراجعاً ملحوظاً، إذ انخفض مجموع المبادلات في عام واحد من ١ ٣٨٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٧٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ومع أن حركة التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا قاربت الضعف، إذ ازدادت من ٧٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، عادت فتراجعت

الواردات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

الجدول ٢٠.

الواردات البينية					البلد
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٩١٧٠	١٢٨٦٩	١٠٧٢٤	٨٩١٩	٦٨٩١	الإمارات العربية المتحدة
٢٦١٣	٣٧٩٦	٢٨٧٣	٢٤٣٢	٢٠٣٩	البحرين
٥٥٢٢	٧٤٢٦	٤٩١٨	٣٤٠٤	٢٨٥٢	عمان
٣٢٦٦	٤٤٤٦	٣٦٣٨	٢٤٠٥	١٥٦٢	قطر
٣٠١٩	٤٢٥٥	٣١٤١	٢٧٢٠	٢٢٤٩	الكويت
٦٦٤٩	٨٥٧٠	٥٩٩٢	٥٢٠٩	٤٧٥٠	المملكة العربية السعودية
٣٠٢٤١	٤١٣٦٢	٣١٢٨٥	٢٥٠٨٩	٢٠٣٤٣	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
٤٤٧٢	٥٥٢٢	٤٥٠٤	٤٠٨٥	٣٤٨٤	الأردن
٦٤٥١	٨٣٧٧	٦٤٣٣	٥٥٤٣	٤٥٩٣	الجمهورية العربية السورية
١٨٧١	٢٤٢٦	١٨٨٩	١٧٩٥	١٧٣٤	السودان
٥٥٧٨	٧٤٤٩	٥٤٢٩	٤٦٢٥	٤١١٣	العراق
٣٢٦١	٣٧٨٦	٣١٢٧	٢٤٧٣	٢٠٤٢	لبنان
٤٣٣٦	٦٥٠٢	٤١٩١	٣١٨٦	٢٣٣٥	مصر
٢٥١٥	٣٤٨٢	٢٦٤١	٢٣٣٥	١٨٩٩	اليمن
٢٨٤٨٥	٣٧٥٤٤	٢٨٢١٣	٢٤٠٤٢	٢٠١٩٩	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٥٨٧٢٦	٧٨٩٠٦	٥٩٤٩٨	٤٩١٣١	٤٠٥٤٢	مجموع منطقة الإسكوا

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

بعدها. وفي هذا الاتجاه ما يدل على تأثير إيجابي أحدثته اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة بين بلدان منطقة الإسكوا. ولكن مجموع المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا ومجموع صادرات المنطقة بقي دون ١١ في المائة كنسبة من المجموع العام. وفي هذا الرقم ما يدل على أن مفعول هذا الاتفاق لا يزال محدوداً في تكثيف حركة التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا وتدعيم التكامل التجاري في المنطقة.

ويتضح من الجدول ٢٠ أن مجموع الصادرات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفع من ٢٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٤١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وهي زيادة تدل على تطور ملحوظ في حركة التجارة بين البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً على أثر المصادقة على اتفاق التجارة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن مجموع الواردات بين بلدان المنطقة تراجع على أثر الأزمة العالمية إلى ٣٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. فمعدل

وسجل مجموع الصادرات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا زيادة مطردة من ٣٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ ثم تراجع إلى ٥٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ولكن حصة الصادرات بين بلدان منطقة الإسكوا من مجموع الصادرات ارتفعت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، بالأرقام النسبية، ثم تراجعت بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع إلى ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ وتسجل متوسطاً قدره ٩,٤ في المائة (الجدول ١٩). وهذا التراجع لا يعزى إلى انخفاض حقيقي في الصادرات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا إنما إلى زيادة في مجموع الصادرات على أثر ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وللنظ في منطقة الإسكوا الحصة الكبرى من مجموع صادرات المنطقة. ويشير الجدولان ١٨ و ١٩ إلى أن مجموع المبادلات التجارية ومجموع الصادرات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا سجل حركة تصاعدية منذ بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٧، باستثناء عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وفترة الأزمة المالية العالمية وما

الصادرات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

الجدول ٢١.

الصادرات البينية					البلد
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٠ ٨٤٧	١٥ ٩٩٢	١١ ٥٤٢	٨ ٧٠٥	٧ ١٦١	الإمارات العربية المتحدة
١ ٨٥٥	٢ ٨٤٥	٢ ٠٧٩	١ ٦٦٣	١ ٤٤٨	البحرين
٣ ٧٦٢	٥ ٦٦٤	٣ ٨٧٤	٢ ٧٣٣	٢ ٠٩٩	عمان
٧١٢	٨٥٤	١ ٨٠٦	١ ٧٣٦	١ ٤٠٩	قطر
٢ ٦٦٢	٣ ٦٤٣	٢ ٨٠١	٢ ٣٤٧	١ ٨٨٩	الكويت
١٥ ٥٢٥	٢٢ ٥٦٧	١٧ ٢٥١	١٤ ٦٦٧	١١ ٩٥٤	المملكة العربية السعودية
٣٥ ٣٦٣	٥١ ٥٦٦	٣٩ ٣٥٣	٣١ ٨٥١	٢٥ ٩٥٩	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
٢ ٣٧٨	٢ ٣٤٥	٢ ٢٩١	٢ ٠٠٩	١ ٧٠٨	الأردن
٧ ٠٠٤	٩ ٥٨٠	٧ ٥٢٣	٦ ٣٣١	٥ ٢٧٦	الجمهورية العربية السورية
٣٦٩	٥٠٩	٤١٢	٥٣٦	٣٧٦	السودان
٧٧٤	١ ٠٠١	٧١٠	٦٠٠	٥٢١	العراق
٢ ١٢٧	٢ ٤٠٥	١ ٩٥٠	١ ٥١٦	١ ٢٢٣	لبنان
٥ ٨٦٩	٥ ٠٢٠	١ ٧٩٨	١ ٧٩٧	١ ٦٥٧	مصر
٧٠٥	٩٥٧	٧٦٥	٦٣٦	٥٣٧	اليمن
١٩ ٢٢٥	٢١ ٨١٧	١٥ ٤٤٨	١٣ ٤٢٥	١١ ٢٩٨	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٥٤ ٥٨٨	٧٣ ٣٨٣	٥٤ ٨٠١	٤٥ ٢٧٥	٣٧ ٢٥٨	مجموع منطقة الإسكوا

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. ولكن مجموع الصادرات تراجع على أثر الأزمة العالمية ليصل إلى ٣٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. فمتوسط نمو الصادرات بين بلدان المنطقة خلال الفترة قيد الدراسة بلغ ١١,٤ في المائة، وهذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة بالمنطقة الأخرى الناشئة التي تربطها اتفاقات تجارية إقليمية مماثلة. أما مجموع الصادرات في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وإن كانت كثافة المعاملات التجارية فيما بينها أدنى بكثير، فازداد من ١١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٢١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وهذه الزيادة تدل على حركة تجارية متدنية نسبياً بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وعلى أثر الأزمة المالية العالمية تراجع مجموع الصادرات من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ليصل إلى ١٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. فمتوسط نمو الصادرات بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً خلال الفترة قيد الدراسة بلغ ١٥,٨ في المائة، وهي نسبة أعلى بقليل من تلك التي سجلتها البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً (الجدول ٢١).

نمو الواردات بين بلدان المنطقة خلال الفترة قيد الدراسة بلغ ١٠ في المائة، وهذه النسبة تعتبر متدنية من حيث التكامل التجاري مقارنة بالمنطقة الأخرى الناشئة. أما مجموع الواردات البينية بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فازداد من ٢٠,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وهذه الزيادة تدل على تحسن في حركة التجارة بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولكن مجموع الواردات تراجع على أثر الأزمة العالمية ليصل إلى ٢٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. فمتوسط نمو الواردات بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً خلال الفترة قيد الدراسة بلغ ١١,٣ في المائة، وهذه النسبة أعلى بقليل من تلك التي سجلتها البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً.

ازداد مجموع الصادرات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الضعف من ٢٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٥١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وهي زيادة تدل على تحسن ملحوظ في حركة التجارة بين

الجدول ٢٢.

حصة التجارة من مجموع المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
(بالنسبة المئوية)

حصة التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من مجموع المبادلات التجارية					البلد
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٧,٤	٧,٣	٧,٨	٧,٤	٧,١	الإمارات العربية المتحدة
١٣,٨	١٦,٢	١٥,٠	١٥,١	١٥,٨	البحرين
٢٢,١	٢٢,٦	٢٢,٣	١٩,٠	١٨,١	عُمان
٥,٨	٦,٣	٨,٤	٨,٣	٨,٤	قطر
٨,٦	٧,٦	٧,٩	٨,٠	٨,١	الكويت
٨,٤	٧,٥	٧,٨	٧,٥	٧,٨	المملكة العربية السعودية
١٠,٨	١٠,٨	١٢,٣	١٢,٨	٨,٥	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
٣٥,٥	٣٣,٩	٣٥,٦	٣٦,٤	٣٥,١	الأردن
٣٩,٨	٤١,١	٤٠,٥	٤١,٤	٣٩,٩	الجمهورية العربية السورية
١٤,٤	١٣,٣	١٣,١	١٧,٠	١٨,٣	السودان
١٠,٨	١٠,٨	١٢,٣	١٢,٨	١٥,٢	العراق
٢٦,٣	٢٨,٩	٣١,٠	٢٩,٧	٢٧,٥	لبنان
١٥,٠	١٤,٦	١٣,٩	١٤,٥	١٣,١	مصر
٢٢,٢	٢١,٧	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٣,٤	اليمن
٢٠,٧	٢٠,٦	٢٢,١	٢٣,١	٢٣,٥	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
١١,٦	١١,٠	١١,٥	١١,٣	١١,٤	مجموع منطقة الإسكوا

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

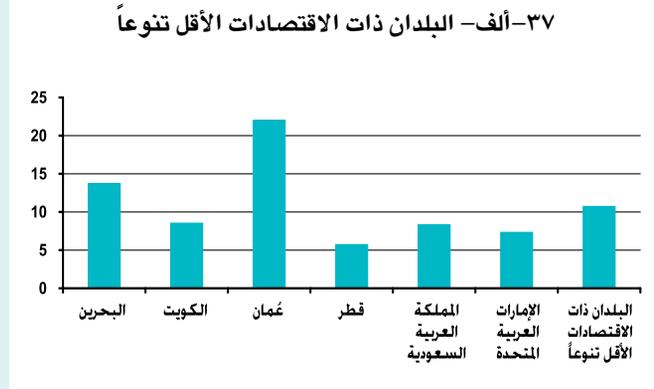
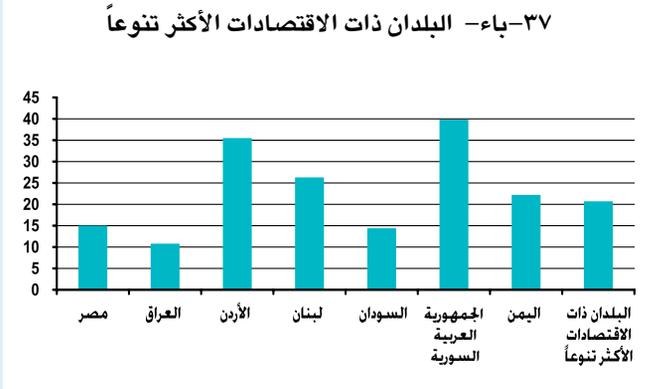
إلى ٢٠٠٩، وفي هذه النسبة دليل على مستويات متدنية نسبياً في حركة التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا بالرغم من مفعول الاتفاقات التجارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من الاتفاقات الثنائية التي صادقت عليها بلدان المنطقة خلال العقدين الماضيين.

ويبين الشكل ٣٧-ألف أن عُمان، بين البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، تسجل أفضل أداء في التكامل التجاري مع بلدان المنطقة، إذ تصل فيها حصة التجارة البينية إلى نسبة ٢٣ في المائة تقريباً من مجموع المبادلات التجارية، تليها البحرين بنسبة ١٤ في المائة. وبين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، بلغت نسبة التجارة البينية إلى مجموع المبادلات التجارية ٤٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٣٦ في المائة في الأردن، و٢٥ في المائة في لبنان، (الشكل ٣٧-باء).

راوح مجموع المبادلات التجارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من مجموع المبادلات التجارية عند نسبة ٨ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وفي هذه النسبة دليل على ركود ملحوظ وحركة بطيئة في التجارة بين البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً نسبة إلى مجموع المبادلات التجارية. وفيما بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حركة مماثلة، ولو بمعدل أفضل من المعاملات التجارية، حيث راوح مجموع المبادلات التجارية البينية من مجموع المبادلات التجارية عند نسبة ٢٢ في المائة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وفي هذه النسبة دليل على حركة تجارية ملحوظة نسبياً بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً نسبة إلى مجموع المبادلات التجارية (الجدول ٢٢ والشكل ٣٧). غير أن حصة المبادلات التجارية البينية في منطقة الإسكوا من مجموع المبادلات التجارية راوحت عند نسبة ١١ في المائة في الفترة من ٢٠٠٥

حصة التجارة من مجموع المبادلات التجارية البينية، ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

الشكل ٣٧.



المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٩-٢٠٠٥ (بالنسبة المئوية)

الجدول ٢٣.

البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٧	١١,٠	٨,٧
البحرين	٢٦,٠	٢٥,٩	٢٦,٩	٣١,٣	٢٢,١
عُمان	١٦,١	١٦,٧	٢١,١	٢١,٩	١٧,٤
قطر	٧,٠	٧,٣	٧,٧	٥,٣	٤,٧
الكويت	٥,١	٥,٠	٥,٣	٥,٠	٥,١
المملكة العربية السعودية	٥,٤	٥,٦	٦,٠	٦,٥	٦,٠
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	٧,٦	٧,٨	٨,٥	٨,٦	٧,٦
الأردن	٤٠,٩	٤١,٢	٤٠,٠	٣٧,١	٢٩,٩
الجمهورية العربية السورية	٣٦,٠	٣٥,٤	٣٤,٤	٣٢,٩	٢٥,٦
السودان	٧,٦	٦,٤	٤,٩	٥,١	٤,١
العراق	١٣,٨	١١,٦	١٠,٨	٩,٨	٩,٧
لبنان	١٥,٣	١٧,٨	٢٠,٣	٢١,٠	١٦,٠
مصر	٤,٤	٤,٦	٤,٦	٧,١	٥,٤
اليمن	١٦,٠	١٥,٦	١٥,٧	٢٦,٣	١٢,٨
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	١٣,٨	١٣,٤	١٢,٩	١٣,٨	١٠,٨
مجموع منطقة الإسكوا	٩,٣	٩,٣	٩,٧	١٠,١	٨,٦

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات التجارة البينية الصادرة عن إدارة الإحصاءات التجارية وبيانات الناتج المحلي الإجمالي عن صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الاقتصادات الأكثر تنوعاً وضعاً مماثلاً وإن كان بمعدل أعلى من المبادلات التجارية البينية، حيثراوح مجموع المبادلات التجارية البينية من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة ١٣ في المائة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وفي هذه النسبة دليل على مساهمة معقولة للتجارة البينية في نمو الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

ويتبين من الجدول ٢٣ أن حصة المبادلات التجارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من الناتج المحلي الإجمالي ظلت متدنية نسبياً، حيثراوحت عند نسبة ٨ في المائة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وهذا يشير إلى مساهمة ضئيلة للتجارة البينية في نمو الاقتصادات الأقل تنوعاً. وتشهد البلدان ذات

الجدول ٢٤

مجموع المبادلات التجارية لبلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموع المبادلات التجارية فيما بينها
بينها، ٢٠٠٩-٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)

مجموع المبادلات التجارية للأقل تنوعاً ومجموع المبادلات التجارية فيما بينها					البلد		
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥			
٢٦٩ ٦٢٨	٣٩٤ ٥٣٥	٢٨٦ ٥٠٤	٢٣٧ ١٢٢	١٩٧ ٦٧٢	الإمارات العربية المتحدة	مجموع المبادلات التجارية التجارة البينية التجارة البينية كنسبة مئوية من مجموع المبادلات التجارية	
٢٠ ٠١٧	٢٨ ٨٦١	٢٢ ٢٦٥	١٧ ٦٢٤	١٤ ٠٥٢		٧,٤	٧,٤
٧,٤	٧,٣	٧,٨	٧,٤	٧,١			
٣٢ ٢٩٤	٤١ ٠٣٩	٣٢ ٩٥٣	٢٧ ١٥٨	٢٢ ٠٤٠	البحرين	مجموع المبادلات التجارية التجارة البينية التجارة البينية كنسبة مئوية من مجموع المبادلات التجارية	
٤ ٤٦٨	٦ ٦٤١	٤ ٩٥٢	٤ ٠٩٥	٣ ٤٨٧		١٥,٨	١٥,٨
١٣,٨	١٦,٢	١٥,٠	١٥,١	١٥,٨			
٤١ ٩٦٥	٥٨ ٠٢٣	٣٩ ٤٥٦	٣٢ ٣٥٩	٢٧ ٢٨٩	عمان	مجموع المبادلات التجارية التجارة البينية التجارة البينية كنسبة مئوية من مجموع المبادلات التجارية	
٩ ٢٨٤	١٣ ٠٩٠	٨ ٧٩١	٦ ١٣٧	٤ ٩٥٢		١٨,١	١٨,١
٢٢,١	٢٢,٦	٢٢,٣	١٩,٠	١٨,١			
٦٩ ٠٠٦	٨٣ ٥٨٣	٦٤ ٨٩١	٥٠ ٠٥٥	٣٥ ٣٩٢	قطر	مجموع المبادلات التجارية التجارة البينية التجارة البينية كنسبة مئوية من مجموع المبادلات التجارية	
٣ ٩٧٨	٥ ٣٠٠	٥ ٤٤٤	٤ ١٤١	٢ ٩٧١		٨,٤	٨,٤
٥,٨	٦,٣	٨,٤	٨,٣	٨,٤			
٦٦ ٢٠٤	١٠٣ ٦٤٤	٧٥ ٤٨٧	٦٣ ٤٤٥	٥١ ٠٨٩	الكويت	مجموع المبادلات التجارية التجارة البينية التجارة البينية كنسبة مئوية من مجموع المبادلات التجارية	
٥ ٦٨٢	٧ ٨٩٨	٥ ٩٤٢	٥ ٠٦٨	٤ ١٣٧		٨,١	٨,١
٨,٦	٧,٦	٧,٩	٨,٠	٨,١			
٢٦٥ ٠٣١	٤١٧ ٩٥٤	٢٩٩ ٥٤٥	٢٦٦ ٢٣٤	٢١٤ ٣١٤	المملكة العربية السعودية	مجموع المبادلات التجارية التجارة البينية التجارة البينية كنسبة مئوية من مجموع المبادلات التجارية	
٢٢ ١٧٤	٣١ ١٣٨	٢٣ ٢٤٣	١٩ ٨٧٦	١٦ ٧٠٤		٧,٨	٧,٨
٨,٤	٧,٥	٧,٨	٧,٥	٧,٨			
٥٨ ٧٢٢	٧٨ ٠٠٧	٥٠ ٠٢٨	٤٠ ٧٢٨	٥٤٧ ٧٩٧	الاقتصادات الأقل تنوعاً	مجموع المبادلات التجارية التجارة البينية التجارة البينية كنسبة مئوية من مجموع المبادلات التجارية	
٦ ٣٥١	٨ ٤٥٠	٦ ١٣٨	٥ ٢٢٥	٤ ٦٣٠٣		٨,٥	٨,٥
١٠,٨	١٠,٨	١٢,٣	١٢,٨	٨,٥			

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

تعزيز التكامل التجاري بين البلدان الأعضاء في الإسكوا لتحسين أداء النمو في المستقبل.

وبتحليل وضع كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي على حدة، يتبين أن مساهمة كل منها في التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا تفوق مساهمة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وقد حافظت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى، إذ بلغ مجموع مبادلاتها التجارية مع سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا ٢٢,١ مليار دولار في عام

وحصة مجموع المبادلات التجارية بين بلدان الإسكوا من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة هي أيضاً، إذ راوحت عند نسبة ٩ في المائة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وفي هذه النسبة دليل على مساهمة ضئيلة للتجارة البينية في النمو في البلدان الأعضاء في الإسكوا. غير أن الاتفاقات التجارية الإقليمية وما يتصل بها من إجراءات الانفتاح التجاري التي اعتمدت مؤخراً في البلدان الأعضاء لم تحقق بعد الهدف المرجو منها في تحفيز النمو. لذلك على صانعي السياسات أن يكتفوا جهودهم باتجاه

الجدول ٢٥. مجموع المبادلات التجارية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ومجموع المبادلات التجارية فيما بينها، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأردن	مجموع المبادلات التجارية	١٦٧٥٢	١٩٠٦٦	٢٣٢٣١	١٩٢٧٧
	التجارة البينية	٦٠٩٤	٦٧٩٥	٧٨٦٧	٦٨٥٠
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	٣٦,٤	٣٥,٦	٣٣,٩	٣٥,٥
الجمهورية العربية السورية	مجموع المبادلات التجارية	١١٨٧٤	١٣٩٥٦	١٧٩٥٧	١٣٤٥٥
	التجارة البينية	٤١,٤	٤٠,٥	٤١,١	٣٩,٨
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	٣٩,٩	٤٠,٥	٤١,١	٣٩,٨
السودان	مجموع المبادلات التجارية	١٣٧٣٠	١٧٦٠٩	٢٢١٣٦	١٥٥١٦
	التجارة البينية	٢٣٣١	٢٣٠١	٢٩٣٥	٢٢٤٠
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	١٧,٠	١٣,١	١٣,٣	١٤,٤
العراق	مجموع المبادلات التجارية	٤٠٧٢٨	٥٠٠٢٨	٧٨٠٠٧	٥٨٧٢٢
	التجارة البينية	٥٢٢٥	٦١٣٨	٨٤٥٠	٦٣٥١
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	٨,٣	١٢,٣	١٠,٨	١٠,٨
لبنان	مجموع المبادلات التجارية	١٣٤٢٠	١٦٣٩٣	٢١٤٣٩	٢٠٤٥٥
	التجارة البينية	٣٩٨٩	٥٠٧٧	٦١٩٠	٥٣٨٨
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	٢٩,٧	٣١,٠	٢٨,٩	٢٦,٣
مصر	مجموع المبادلات التجارية	٣٤٣١٤	٤٣٢٠١	٧٩٠٠٥	٦٨٠٣٢
	التجارة البينية	٤٩٨٤	٥٩٨٨	١١٥٢٢	١٠٢٠٥
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	١٤,٥	١٣,٩	١٤,٦	١٥,٠
اليمن	مجموع المبادلات التجارية	١٤٦٢٤	١٦٦٣٥	٢٠٤٣٥	١٤٤٧٣
	التجارة البينية	٢٩٧١	٣٤٠٦	٤٤٤٠	٣٢٢٠
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	٢٠,٣	٢٠,٥	٢١,٧	٢٢,٢
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	مجموع المبادلات التجارية	١٦٢٢٦٠	١٩٧٣٦٩	٢٨٧٩٣٥	٢٣٠٢٥٦
	التجارة البينية	٣٧٤٦٧	٤٣٦٦١	٥٩٣٦١	٤٧٧١٠
	حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية	٢٣,١	٢٢,١	٢٠,٦	٢٠,٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.

الترتيب من حيث حركة التبادل التجاري لعام ٢٠٠٩ فهي البحرين، حيث بلغ مجموع المبادلات التجارية مع سائر بلدان الإسكوا ٤,٤ مليار دولار، وقطر ٣,٩ مليار دولار والكويت ٥,٦ مليار دولار.

أما في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فحلت الجمهورية العربية السورية في

٢٠٠٩، تليها الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت قيمة هذا النوع من المبادلات ٢٠ مليار دولار وعمان ٩,٢ مليار دولار (الجدول ٢٤). وحصيلة حركة التبادل التجاري في هذه البلدان الثلاثة بلغت ٥٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي ما يعادل ٥٣ في المائة من مجموع المبادلات التجارية بين بلدان الإسكوا في ذلك العام. أما البلدان التي حلت في أدنى درجات

الجدول ٢٦. ترتيب البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث متوسط القيمة المطلقة والنسبية للمبادلات التجارية البينية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

الترتيب من حيث النسبة المئوية من مجموع المبادلات التجارية	الترتيب من حيث القيمة المطلقة
١ الجمهورية العربية السورية	١ المملكة العربية السعودية
٢ الأردن	٢ الإمارات العربية المتحدة
٣ لبنان	٣ الجمهورية العربية السورية
٤ اليمن	٤ مصر
٥ عمان	٥ عمان
٦ مصر	٦ الأردن
٧ السودان	٧ العراق
٨ البحرين	٨ الكويت
٩ العراق	٩ لبنان
١٠ الكويت	١٠ البحرين
١١ المملكة العربية السعودية	١١ قطر
١٢ الإمارات العربية المتحدة	١٢ اليمن
١٣ قطر	١٣ السودان

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

ويتضمن الجدول ٢٦ ترتيب البلدان الأعضاء في الإسكوا، من حيث القيمة المطلقة والنسبة المئوية للتجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩. فبالقيمة المطلقة، تحل المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى تليها الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، ومصر، وعمان ثم الأردن، بينما تحل قطر واليمن والسودان في المراتب الثلاث الأخيرة. أما من حيث حصة التجارة البينية من مجموع المبادلات التجارية، فتحل الجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان واليمن وعمان في المراتب الخمس الأولى، وتحل الإمارات العربية المتحدة وقطر في المرتبتين الأخيرتين.

باء- التكامل المالي البيني

لا يزال التكامل المالي بين بلدان الإسكوا متدنياً نسبياً. فتدفقات رأس المال بين بلدان

المرتبة الأولى حيث بلغ مجموع المبادلات التجارية مع سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا ١٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. غير أن هذا البلد يمثل حالة خاصة، حيث يسجل مجموع المبادلات التجارية مستوى متدنياً نسبة إلى مجموع مبادلاته التجارية مع بلدان المنطقة. فاقتصاد الجمهورية هو اقتصاد شبه مقفل على سائر اقتصادات العالم غير أنه منفتح نسبياً على سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا. وحلت مصر في المرتبة الثانية، حيث بلغ مجموع المبادلات التجارية مع سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا ١٠,٢ مليار دولار والأردن في المرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة هذه المبادلات ٦,٨ مليار دولار. وقد بلغت حصيلة المبادلات التجارية لهذه البلدان الثلاثة ٣٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، وهي حصيلة متدنية مقارنة بحصيلة بلدان مجلس التعاون الخليجي التي احتلت المراتب الثلاث الأولى. أما البلدان التي حلت في المراتب الأخيرة من حيث مجموع المبادلات التجارية مع سائر بلدان الإسكوا لعام ٢٠٠٩ فهي السودان حيث بلغت قيمة هذه المبادلات ٢,٢ مليار دولار والعراق ٦,٣ مليار دولار ولبنان ٥,٣ مليار دولار واليمن ٣,٢ مليار دولار (الجدول ٢٥).

أما ترتيب مجموعة البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث حصة المبادلات التجارية من مجموع المبادلات التجارية الخارجية لعام ٢٠٠٩، فتصدرته الجمهورية العربية السورية التي سجلت ٣٩,٨ في المائة، والأردن ٣٥,٥ في المائة، ولبنان ٢٦,٣ في المائة، واليمن ٢٢,٢ في المائة، وعمان ٢٢,١ في المائة، ومصر ١٥ في المائة والبحرين بنسبة ١٣,٨ في المائة. والجدير بالذكر أن حصة مجموع المبادلات التجارية البينية من مجموع المبادلات التجارية في الأردن تراجعت بعد عام ١٩٩٧، فبلغت ١١,٦ في المائة في عام ٢٠٠١، على أثر بدء العمل باتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (الجدول ٢٥).

الاستثمار بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

الجدول ٢٧.

البلدان المستقبلة								البلدان المستثمرة
مجموع منطقة الإسكوا	لبنان	المملكة العربية السعودية	اليمن	الجمهورية العربية السورية	السودان	مصر	الأردن	
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	
٨٠٢١,١	١١٥١,٢	٥٨٧٣	١٠,١	٢١١,٩	٩,٧	٧٤٨,٨	١٦,٤	الإمارات العربية المتحدة
١٧٤٣,٧	٩٩,٨	١٠٠٣		٥٨٤,١		٣٥,٧	٢١,١	البحرين
								عمان
١٤٧٦,٠	١١٧,٣	٢٥	٢,٨	٣,١	١١٠٩,٣	٢١٧,١	١,٤	قطر
٦٥٢١,١	٦٤٩,٣	٤٤٦١	٢٢,٨	٧١,٣	٧٢٠,١	٥٩٥,١	١,٥	الكويت
٢٠٥٧,٤	٦١٦,٢		١٦٦,٥	٤٠٤,٥	٣٠٢,٣	٤٤٠,٣	١٢٧,٦	المملكة العربية السعودية
١٩٨١٩,٣	٢٦٣٣,٨	١١٣٦٢	٢٠٢,٢	١٢٧٤,٩	٢١٤١,٤	٢٠٣٧	١٦٨	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
٧٨٧,٣		٥٨٢	٠,٧	٤,١	١١٧,٨	٨٢,٧		الأردن
٣٧٣,٢	٦٣,٣	١٦٨	٠,٩		١٤٠,٨		٠,٢	الجمهورية العربية السورية
١٣		١١					٢	السودان
١٥٨,٥			٣,٩	٣٧,٨	٢٣,٤		٩٣,٤	العراق
١٦٩,٣		١٠٩	٠,٨	٢,٤			٥٧,١	فلسطين
٢٢٨٨,٣٠		٢٧٩	٨١,٥	٧,٤	١٨٨١,٧	٣٥,٣	٣,٤	لبنان
٥٠٧,٦		١٦٤	١,١	٢١٢,٩	١٢٦,٨		٢,٨	مصر
٨١,٠٠		٦٦				١٥		اليمن
٤٣٧٨,٢	٦٣,٣	١٣٧٩	٨٨,٩	٢٦٤,٦	٢٢٩٠,٥	١٣٥	١٥٦,٩	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٢٤١٩٧,٥	٢٦٩٧,١	١٢٧٤١	٢٩١,١	١٥٣٩,٥	٤٤٣١,٩	٢١٧٢	٣٢٤,٩	مجموع منطقة الإسكوا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

المنطقة معظما من تحويلات العاملين الواردة من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وهي الأردن ولبنان ومصر واليمن. وحركة هذه التحويلات تؤثر بالدورة الاقتصادية في كل بلد من البلدان المصدرة والمستقبلة، وتتأثر بها، وتخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، تراوح متوسط قيمة التحويلات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا بين ٤ و٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولكن هذا المتوسط سجل تحسناً ملحوظاً في أعقاب ارتفاع أسعار النفط مؤخراً، بلغ ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٣، ثم عاد فانخفض إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠. أما حركة تدفقات رأس

المال الخاص داخل المنطقة فكانت محدودة نسبياً. والمعاملات عبر الحدود بين الأسواق المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي سجلت زيادة ملحوظة في الأعوام القليلة الماضية، إذ ارتفعت نسبتها من ٥ في المائة من مجموع المعاملات مع سائر مناطق العالم في عام ١٩٩٢ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، ثم عادت وانخفضت إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، غير أن هذه الحركة بقيت ضعيفة مع سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا ولم تتجاوز ٢ في المائة. أما حركة الاستثمار البيئي فسجلت نشاطاً ملحوظاً في الأردن ومصر اللذين اعتمدا سياسات تهدف إلى تعزيز الإطار العملي للسوق المالية المحلية.

وفي الأعوام الخمسة والعشرين الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤، بلغت قيمة الاستثمارات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا ٢٢,٥ مليار دولار،

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، تعثرت أسواق الأوراق المالية وهبطت أسعار الأصول العقارية وجمدت القروض للقطاع الخاص وتدنت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات سالبة واشتدت حدة التعرض للمخاطر

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، شهد العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا تباطؤاً في القطاع المالي وفي الاقتصاد. فقد تعثرت أسواق الأوراق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهبطت أسعار الأصول العقارية، وجمدت القروض للقطاع الخاص، وتدنت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات سالبة، وارتفعت هوامش الفائدة على السندات السيادية واشتدت حدة التعرض للمخاطر. وجاءت تداعيات الأزمة المالية العالمية قاسية على جنوب وشرق آسيا، والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية واقتصادات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث بلغ تأثيرها ضعف ما شهدته بلدان مجلس التعاون الخليجي وذلك لأن التكامل المالي والاقتصادي في هذه البلدان أكثر تقدماً. وعلى الرغم من احتمال انتقال العدوى عبر قنوات التكامل، يجب أن يبقى التكامل الإقليمي للأسواق المالية الهدف الرئيسي للسياسات التي تضعها جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا عموماً، وبلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصاً حيث الظروف تدعو إلى الإسراع في إجراءات الانفتاح ورفع الضوابط. غير أن بلدان مجلس التعاون الخليجي بدأت تتساءل حول جدوى التكامل المالي على أثر الأزمة المالية العالمية، وحقيقة منافعه وأضراره.

والآن غداة الأزمة المالية العالمية، أصبح راسخاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي كما في العديد من أسواق رأس المال، أن التكامل المالي والابتكار ورفع الضوابط يمكن أن يكون مصدراً لمخاطر تهدد النظام المالي بأكمله. فقبل الأزمة المالية العالمية، كانت الأسواق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنمو بوتيرة سريعة وتتطلع إلى التكامل على الصعيدين العالمي والإقليمي. فبدأت تتداول بالمشتقات المالية المعقدة، وتعتمد تقنيات مبتكرة رائدة للتعامل بالأوراق المالية في بيئة، وتسجل فائضاً في السيولة نتيجة ارتفاع أسعار

معدلاً لا يتعدى مليار واحد في السنة. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، بلغت قيمة الاستثمارات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا ٢٤,١ مليار دولار، فسجلت تحسناً فعلياً عن المستوى الذي بلغته في الأعوام السابقة.

ومن أصل مجموع قيمة الاستثمار بين البلدان الأعضاء في الإسكوا البالغة ٢٤,١٩ مليار دولار لعام ٢٠٠٨، استأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الكبرى، إذ وردت إليها استثمارات بقيمة ١٢,٧ مليار دولار، يليها السودان ٤,٤ مليار دولار، ثم لبنان ٢,٦٩ مليار دولار (الجدول ٢٧). وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين مصادر الاستثمارات البنينية لعام ٢٠٠٨، إذ بلغ مجموع قيمة استثماراتها في البلدان الأخرى الأعضاء ٨ مليار دولار، استفادت منها سبعة بلدان تقريباً في طليعتها المملكة العربية السعودية التي استقطبت جزءاً من هذه الاستثمارات بلغت قيمته ٥,٨ مليار دولار (الجدول ٢٧). وحلت الكويت في المرتبة الثانية بين مصادر الاستثمار، إذ بلغت قيمة استثماراتها ٦,٥ مليار دولار، اتجه معظمها إلى المملكة العربية السعودية ولبنان ومصر، وسائر البلدان الأعضاء في الإسكوا. وحلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة، إذ بلغت قيمة استثماراتها حوالي ملياري دولار، اتجه معظمها إلى لبنان ومصر.

وتركزت حركة الاستثمارات بين بلدان الإسكوا على قطاع الخدمات وقطاع العقارات اللذين استقطبا ٥٠ في المائة من مجموع الاستثمارات البنينية، ثم يلي في الترتيب قطاع الصناعة وقطاع الزراعة. والأزمة المالية العالمية التي تعددت آثارها السلبية، لم تخل من بعض الآثار الإيجابية على حركة الاستثمارات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. ففي لبنان، مثلاً، أدى تدفق السياح بأعداد كبيرة في عام ٢٠٠٩ إلى زيادة ملحوظة في الاستثمارات العقارية وتحسن في ميزان المدفوعات.

وأتيحت مجالات واسعة لتعزيز التكامل التجاري في المستقبل. غير أن المبادرات والجهود الهادفة إلى تحقيق التكامل التجاري لم تنجح كثيراً في تحفيز التجارة بين بلدان الإسكوا. فتعزيز التكامل بين بلدان الجنوب في المجالين التجاري والمالي هو الخيار الأمثل لتفعيل دور سياسات الاقتصاد الكلي في درء الأزمات المالية والاقتصادية التي قد تنشأ في المستقبل، وتجنب آثارها على المنطقة. ولو تمكنت المنطقة من النهوض بمستوى التجارة البينية، لاستطاعت تجنب الآثار السلبية المترتبة إليها من الأزمة المالية العالمية. والتكامل التجاري مع سائر بلدان العالم عن طريق منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقات التجارية الثنائية، كاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية كاتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن يأتي سوى نتيجة لتدعيم أسس التكامل التجاري بين بلدان المنطقة وتعزيز التجارة البينية، لتحسين الأسواق المحلية وبعد تعزيز المبادلات التجارية مع سائر أسواق العالم.

النفط والإيرادات النفطية، مما أدى إلى نشوء فقاعة عقارية. وبلدان مجلس التعاون الخليجي لم تدخل وحدها غمار هذه التجربة، إذ اجتاحت العالم نزعة إلى تشجيع المجازفة والمخاطرة، سرعان ما اتضح فيما بعد أنها المحرك لانتشار العدوى في البلدان والأسواق المالية. ووسط هذه التطورات، بدت الأنظمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي غير مجهزة بتقنيات إدارة الشركات، وتدابير معالجة المخاطر، وإجراءات الرقابة الاحترازية، وقاصرة عن مواكبة التحول السريع المعتمد في النظم المالية، في بيئة تتجه نحو المزيد من التحرر ورفع الضوابط الحكومية، ودبي خير مثال على هذه الحالة. فالتطورات المالية أبرزت التداعيات السلبية التي ترافق التكامل المالي وشيوع الابتكار، والتوجه نحو المزيد من التحرر ورفع الضوابط، وأمعنت في إضعاف الأسواق المالية إزاء آثار الأزمة وتعرضها للمزيد من المخاطر.

جيم - توصيات واستنتاجات بشأن السياسة العامة

والتكامل التجاري بين بلدان منطقة الإسكوا يحقق للبلدان المنافع التالية: (أ) تعزيز القدرة الإنتاجية للصناعة المحلية عن طريق الاستفادة من المزايا التي تملكها المنطقة في عملية الإنتاج؛ (ب) المضي في عملية التنوع الاقتصادي عن طريق التخصص في عملية الإنتاج؛ (ج) تعزيز النمو والتنمية في البلدان الأعضاء؛ (د) تحسين إمكانات حصول البلدان الأعضاء على السلع بأسعار منخفضة؛ (هـ) تخفيض تكاليف نقل السلع. فمنطقة الإسكوا تتعرض لصدمات مالية واقتصادية كالتهلكة في أسعار النفط والبطالة وضعف القدرة الإنتاجية وغيرها من العوامل الجيوسياسية. وجاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة لتثقل المنطقه بأعباء إضافية كان يمكن تجنبها لو توفر التكامل المالي والاقتصادي بالمستوى المرجو. والاعتماد على

ورد فيما سبق أن التجارة كانت القناة الرئيسية التي انتقلت عبرها آثار الأزمة المالية العالمية إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. غير أن عوامل أخرى مثل ضعف روابط التكامل التجاري والمالي في المنطقة والاعتماد الشديد على الموارد الخارجية في تمويل التنمية أسهمت في وصول الآثار إلى اقتصادات المنطقة. ولو حققت المنطقة مزيداً من التقدم في اتجاه التكامل الإقليمي التجاري والمالي، لاستطاعت تجنب الآثار السلبية للأزمة على الاقتصادات والتخفيف من حدة الآثار التي تسربت إليها. وقد توثقت الروابط التجارية بين البلدان العربية منذ إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٧ ومجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١، فتوطدت الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية عموماً وبلدان الإسكوا خصوصاً،

أن أي استراتيجية
للإنقاذ ينبغي أن
تشمل تحقيق التكامل
النقدي باعتماد البلدان
الأعضاء في الإسكوا
عملة واحدة

الخارجي لأغراض التنمية، وقد سبق أن اعتمدت هذه البلدان على هذا النمط من التمويل في الماضي، غير أنها لم تستقطب سوى قدر قليل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أنواع التدفقات المالية مقارنة بمناطق أخرى.

كما أن أي استراتيجية للإنقاذ ينبغي أن تشمل تحقيق التكامل النقدي باعتماد البلدان الأعضاء في الإسكوا عملة واحدة. وقد اتضحت أهمية ربط سعر الصرف بالدولار في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، في تسهيل عملية إنشاء الاتحاد النقدي. فإنشاء اتحاد نقدي لبلدان مجلس التعاون الخليجي هو وسيلة للحد من الفوارق في أسعار الصرف وما تحدثه من آثار سلبية تعوق المبادلات التجارية التي لا تزال في مستوى متدن بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين بلدان الإسكوا. فما دامت بلدان مجلس التعاون الخليجي تعمل بضوابط مالية وتعتمد بانتظام على ما تحققه الصادرات النفطية من إيرادات بالعملات الأجنبية، تستطيع الاستمرار بربط سعر الصرف بالدولار، والانطلاق منه نحو اعتماد عملة مشتركة. واعتماد العملة الموحدة، يمدّ البلدان الأعضاء في الإسكوا بالحماية اللازمة من الأزمات التي يحتمل أن تصيب ميزان المدفوعات ومن الضغوط المالية التي تتعرض لها العملات المحلية والأسواق المالية في المستقبل.

ويمكن تفسير سرعة انتقال الصدمات المالية الخارجية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا بانفتاح هذه البلدان التجاري وبسوء إدارة السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي. لذلك فإن حجم الصدمات الخارجية التي قد تنشأ في المستقبل وشدة تأثيرها على بلدان مجلس التعاون الخليجي سيكون رهناً بالإجراءات التي ستتضمنها السياسات الضريبية والمالية المحلية في مواجهة تلك الصدمات وبنجاح الجهود الرامية إلى تجنب الاقتصادات المحلية آثار هذه الصدمات. ويمكن

بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الآسيوية في الاستهلاك المحلي كان من عوامل التأثير الرئيسية على المنطقة. فإذا حققت منطقة الإسكوا التكامل بين أسواقها المحلية، تكتسب القدرة على المنافسة مع سائر الأسواق العالمية، وإذا استفادت من المزايا التي تملكها لاستطاعت التخفيف من الاعتماد على الأسواق المتقدمة للاستهلاك المحلي.

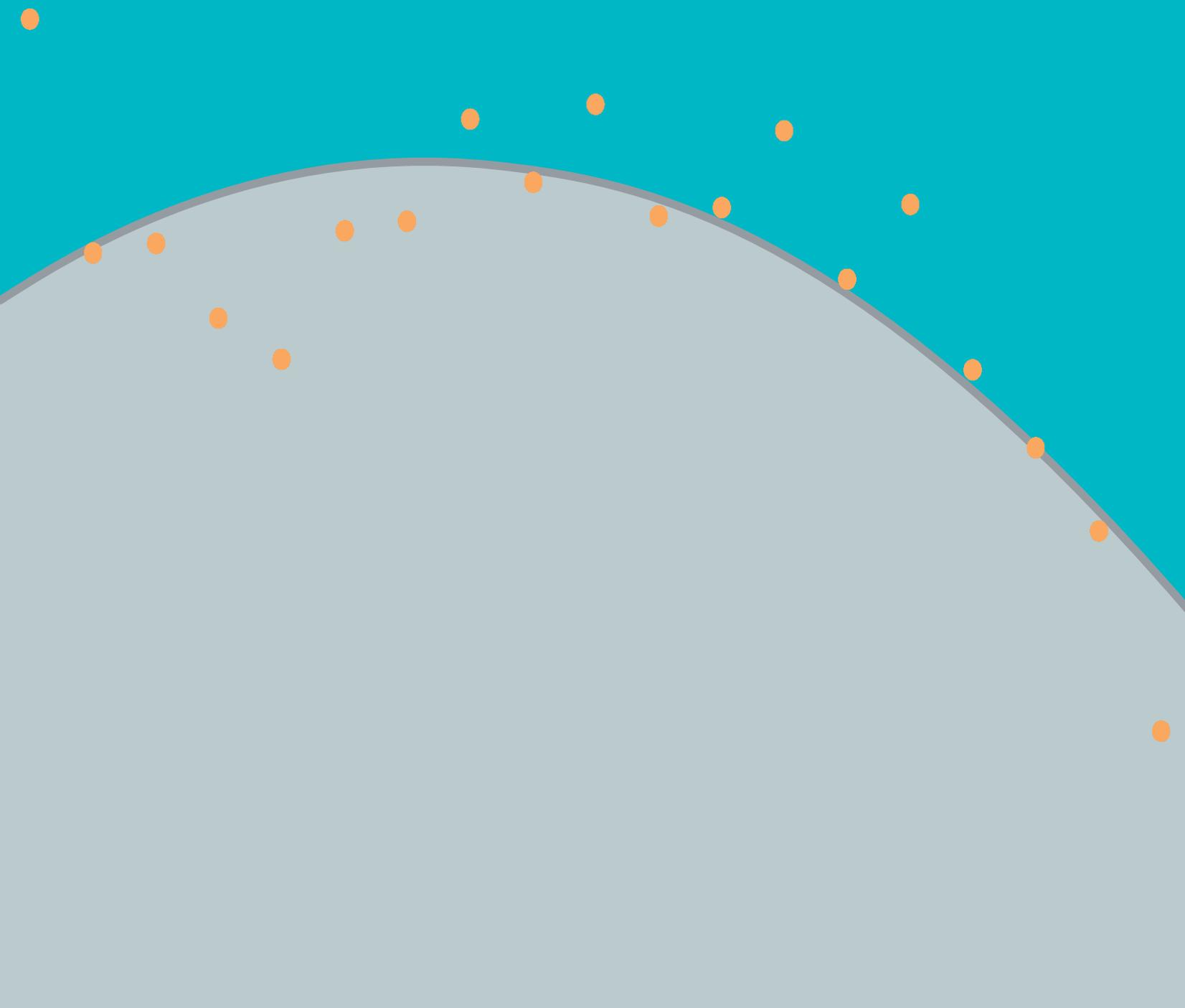
وأي استراتيجية لإنقاذ منطقة الإسكوا من الأزمة المالية العالمية، ينبغي أن تبدأ بالعمل على إنشاء سوق متكاملة لرأس المال بهدف تخفيض أسعار الفائدة في المنطقة، والحد من احتمالات تعرض اقتصادها للصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة ومساندة البلدان المثقلة بالديون. فإنشاء سوق مالية متكاملة في المنطقة يمكن أن يسهم في تخفيض المبالغ المستهلكة في خدمة الدين العام المتراكم وكلفة تكوين رأس المال بحيث تتمكن الشركات في المنطقة من زيادة الاعتماد على السوق المحلية وتخفيف الاعتماد على السوق العالمية في الحصول على موارد التنمية الاقتصادية. فتخفيض كلفة جمع رأس المال يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبتحقيق التكامل المالي، تكتسب المنطقة مزيداً من القدرة على استقطاب جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الأزمة المالية العالمية أظهرت أن تدفقات رأس المال القصيرة والطويلة الأجل لم تكن حتى الآن مصدراً موثقاً للتمويل لأغراض التنمية والنمو في البلدان الأعضاء في الإسكوا. فتدفقات رأس المال القصيرة الأجل، كالاستثمارات في الحافظات شديدة التقلب وعرضة للمضاربة والتكامل المالي يؤدي إلى زيادة تدفقات أموال المضاربة القصيرة الأجل. أما تدفقات رأس المال الخاص الطويلة الأجل، أي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فتتركز في عدد من اقتصادات السوق الناشئة في مناطق أخرى. والطلب كبير في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا على التمويل

تحقيق ذلك مثلاً عن طريق اعتماد تدابير فعالة للإصلاح المالي.

وينبغي لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تواصل جهود التنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط، وتركز على قطاعي الخدمات والصناعة لكي تكتسب المزيد من المناعة إزاء الصدمات الخارجية، وتتجنب الإفراط في الانفتاح التجاري، وتخفف الاعتماد على النفط والمنتجات النفطية في تغذية الحساب الجاري والحساب المالي. فالجهود التي بذلتها بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً للاندماج في الاقتصاد العالمي، وأبرزها انضمام المملكة العربية السعودية، إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤، والتصديق على اتفاقيات المنطقة التجارية الحرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجلس التعاون الخليجي كلها تساهم في تهيئة جو مشجع للتجارة والاستثمار في المنطقة. ومن المبادرات الأخرى على صعيد التكامل الدولي والإقليمي، مواءمة قوانين الاستثمار وتنظيم أسواق الأوراق المالية، وغيرها من المبادرات التي تساعد على المضي في إنشاء الاتحاد النقدي.

الفصل الرابع

السياسة الإنمائية والأزمة المالية العالمية



السياسة الإنمائية والأزمة المالية العالمية

لم تحقق منطقة الإسكوا بعد المستوى المنشود من التطور على الرغم من وفرة مواردها وقدراتها

ألف- العوائق أمام الصناعة: النقص في التنوع الاقتصادي

في سياق البحث في تطوير الصناعة، لا بد من تناول كيفية ضمان بقاء الطلب في مستوى يوازي المستوى الذي يحتمل أن يبلغه إنتاج القطاعات الصناعية في المنطقة. ويتطلب ذلك شريحة من المشترين يزداد عددهم بحيث يكونون سوقاً. ويحتاج هؤلاء المشترين إلى مبالغ كافية من الدخل لتغذية الطلب. ومصادر الدخل الخاص، هي إما أرباح تُحقق من الأعمال وتغذي الطلب على السلع الاستثمارية، أو أجور ورواتب تغذي الطلب على السلع الاستهلاكية. وإضافة إلى مصادر الطلب المحلي الخاص، تشكل حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا مصدراً للطلب إذا ما أنفقت من الإيرادات التي تحقّقها من النفط والضرية. هذا هو مجموع مصادر الطلب داخل المنطقة. أما الطلب الخارجي، فهو الطلب على ما تصدّره المنطقة. والدخل الذي يدعم الطلب على الصادرات خارجي، ولا يحتاج إلى توفر الدخل من داخل المنطقة. غير أن مصادر الدخل التي تدعم صادرات منطقة الإسكوا، ولا سيما الصادرات النفطية، مبددة اليوم، في ظل اقتصاد عالمي لا يزال في حالة ركود، ينتعش بشكل ثابت، وبطيء، من الأزمة العالمية التي أمت به.

ومن الضروري اتخاذ تدابير على مستوى السياسة الاقتصادية لتحسين النمو من خلال جذب الطلب الذي يغذي الدخل الناشئ من البلدان الأعضاء في الإسكوا. لذلك لا بد من تحديد أنماط تدفقات المداخل المحلية ومدى توجيهها نحو زيادة النمو. فإذا استُخدمت المداخل على نحو يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى زيادة الاستثمار، أمكن الحفاظ على الآثار غير المباشرة لهذا النمط. ولتحقق ذلك، يجب أن تقابل

لم تحقق منطقة الإسكوا بعد المستوى المنشود من التطور على الرغم من وفرة مواردها وقدراتها. ومن العوائق الرئيسية أمام التنمية قيود جغرافية سياسية لا بد من وضعها في الحسبان عند اعتماد السياسات الإنمائية وتقييم نتائجها، والسعي إلى تحقيق أهداف إنمائية تسهم في تعزيز الرفاه. والطريق إلى التنمية لا يمكن أن تكون بعيدة عن التطور الصناعي والثقافة التي تنشأ منه وفقاً للخطوط التي رسمها فردورن (Verdoorn)^(٢٠). والتصنيع وعلاقته بالبيئة هو عنصر أساسي من عناصر السياسة الإنمائية. وبتنسيق العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية وضمان استمراريتها، يمكن تحقيق النمو الاقتصادي من دون المساس بفرص أجيال المستقبل.

ولم تستفد البلدان الأعضاء في الإسكوا كثيراً من الإيرادات المحققة من الطفرة النفطية التي انتهت في عام ٢٠٠٨. فالفوائد الاقتصادية المحققة نتيجة لهذه الطفرة لا تدل على اتجاه إلى تحقيق أنماط مستدامة من النمو، إنما تراكمت الريع على نحو يدل على فرصة إنمائية ضائعة. ويتطلب استغلال الفوائض الناتجة من الطفرة النفطية الأخيرة لأغراض التنمية المستدامة زيادة أنواع الطلب التي تسهم في زيادة الإنتاج في القطاعات الحيوية، ولا سيما قطاع التصنيع. فتعزيز القدرة على الإنتاج يجب أن يكون من أولويات سياسة الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وتستدعي معالجة البطالة زيادة النمو الذي يقوده القطاع الخاص. والهدف من هذا الفصل هو تناول هذه القضايا من خلال التركيز على الصناعة باعتبارها قطاعاً حيوياً استراتيجياً، وشرطاً لازماً للخروج بالمنطقة عن مسار النمو الذي لا يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

التعاون الخليجي، بقي نمو الإنتاجية سالباً. وهذا الواقع يتطلب تغييراً جذرياً في البنية الاقتصادية للمنطقة، يؤدي لتحقيق النمو المستدام، وإلى تحليل معمق لحصيلة الإنتاج على مستوى كل قطاع من القطاعات الصناعية.

والجدير بالذكر أن البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا تملك قطاعات استراتيجية تعتمد اعتماداً شديداً على النفط، ولا سيما الصناعات البتروكيميائية، غير أن قدرة هذه القطاعات على رفد النمو لا تزال محدودة. فهذه القطاعات تمد الحكومات بموارد ضخمة. إلا أنها قطاعات تتسم باستهلاك نسبة عالية من رأس المال مقارنة بما تستوعبه من أيدٍ عاملة، فلا تعتبر آليات فعالة لتوليد فرص عمل. وهذه القطاعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات العالمية، فلا تؤثر كثيراً على الطلب المحلي. وهذه القطاعات موجودة في المنطقة لكنها لا ترتبط بقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتدخّل فيها عناصر من صناعات أخرى. ولذلك لا تتفاعل الدراية التي تتطلبها هذه الصناعات مع القاعدة المعرفية الواسعة للاقتصاد، ويبقى تأثيرها طفيفاً في القدرة على الإنتاج.

جيم- دورة الدخل والصادرات والخسائر

تعتمد منطقة الإسكوا اعتماداً شديداً على الواردات، وتصنف وارداتها في أربع فئات رئيسية: (أ) العناصر الوسيطة التي تستخدم للإنتاج؛ (ب) السلع التالفة والسلع المعمرة التي تستهلكها الأسر المعيشية؛ (ج) السلع الكمالية التي يستهلكها الميسورون؛ (د) السلع التي تستخدم للاستثمار في رأس المال الثابت كالألات. ويؤدي النقص في التنوع الاقتصادي على مستوى المنطقة إلى تسرب جزء كبير من الطلب في هذه الفئات الأربع من الواردات، إذ تستهلك مبلغاً كبيراً من الدخل المحقق من الأرباح والرواتب والأجور. وكلما

أي زيادة في الإنفاق من الدخل المحلي زيادة في إنتاج السلع المحلية. وفي غياب العرض والإنتاج على الصعيد المحلي، كما هو الحال في منطقة الإسكوا حيث القاعدة الإنتاجية ضعيفة، تتسرب تدفقات المداخل المحلية إلى الخارج حيث يجذبها منتجو السلع الاستهلاكية. ونتيجة لذلك، أصبح النمو في منطقة الإسكوا رهناً بتقلبات صادرات النفط، فيبقى عندما ترتفع أسعار النفط، لكنه يبقى عرضة للاهتزاز في ظل افتقار المنطقة عموماً إلى التنوع في الإنتاج الصناعي.

وإذا نوعت منطقة الإسكوا قاعدتها الإنتاجية من خلال بناء قدراتها الصناعية، فيمكنها جذب تدفقات الدخل المتسربة والاندماج تدريجياً في سلاسل العرض العالمية. وهكذا يصبح الهدف بالنسبة إلى صانعي السياسات النظر أولاً في إمكانيات التعويض عن المشتريات من السلع المستوردة بصناعات تستقطب على الطلب في المنطقة.

ويمكنهم في مرحلة لاحقة النظر في إمكانيات زيادة الإنتاجية. ويمكن تحقيق فوائض كبيرة في حال اقترنت زيادة الإنتاجية بزيادة الطلب.

باء- واقع التنوع الاقتصادي

يتبع العديد من بلدان الإسكوا استراتيجيات للتنوع الاقتصادي، إلا أن جهودها في هذا السياق لم تثمر في جميع قطاعات الاقتصاد. فالترابط بين القطاعات الاقتصادية لا يزال في حده الأدنى، ومعدلات الاستيراد لا تزال على حالها، ونمو الإنتاجية في المنطقة لا يتجاوز واحد في المائة سنوياً. وجهود التنوع لم تؤد إلى تغيير يذكر في توزيع المداخل، ولم تولد فوائض كبيرة على مستوى القطاعات. وفي البلدان التي سجلت نمواً سريعاً في المنطقة، أي بلدان مجلس

إذا نوعت منطقة الإسكوا قاعدتها الإنتاجية فيمكنها جذب تدفقات الدخل المتسربة والاندماج تدريجياً في سلاسل العرض العالمية

الصادرات والواردات الصناعية
حسب المنطقة، ١٩٩٩ (بالنسبة المئوية)

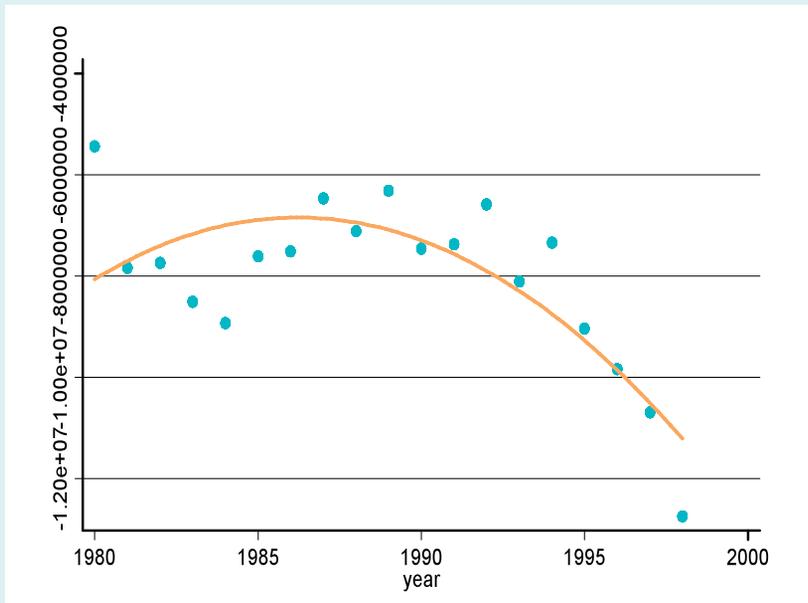
الجدول ٢٨.

الصادرات		الواردات		
المناطق الأخرى	منطقة الإسكوا	المناطق الأخرى	منطقة الإسكوا	
٧٦,٠٨	٢٣,٨٨	٨١,١٧	١٨,٨٠	أمريكا الشمالية واللاتينية
٧٧,٢٦	٢٢,٧٤	٧١,٠٩	٢٨,٩١	آسيا وأوقيانيا
٥٣,٧٣	٤٦,٢٧	٥٥,٦٧	٤٤,٣٣	أوروبا
٩٥,٧٤	٤,٢٦	٩٦,٢٣	٣,٧٧	الشرق الأوسط

المصدر: Nicita, A. and Olarreaga, M., 2007, Trade, Production, and Protection Database, 1976-2004, The World Bank Economic Review 21(1), pp. 165-171.

مضاعف التجارة الخارجية في مصر،
١٩٩٨-١٩٨٠

الشكل ٣٨.



المصدر: تقديرات الإسكوا.

فبلغت ٢٤ في المائة من مجموع الصادرات الصناعية في منطقة أمريكا، و٢٣ في المائة في منطقة آسيا، و٤٦ في المائة في منطقة أوروبا، ولم تتجاوز ٤ في المائة في منطقة الشرق الأوسط (الجدول ٢٨). ولقياس التغير مع مرور الوقت، جرى حساب مضاعف التجارة الخارجية للتصنيع الذي أشار إلى تراجع متواصل^(٢١). ويحول النقص

كانت قاعدة الإنتاج ضعيفة في المنطقة ازداد الطلب على هذه السلع؛ ومع ارتفاع مستويات الدخل تتسع الفجوة بين الدخل والطلب المحلي. ويزداد التسرب كلما ازداد دخل الأفراد وازداد استهلاكهم من السلع التي تستهلك الكثير من رأس المال. ويزداد تسرب حصة الاستهلاك من الدخل المتوسط مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، فعندما يزداد دخل الفقير، يقل إنفاقه على المنتجات الغذائية المحلية.

وبطء حركة الدورة الاقتصادية هو الصفة الغالبة على اقتصاد منطقة الإسكوا، لأن الآثار غير المباشرة الناتجة من مصدر الدخل الرئيسي أي النفط وسعت خيارات المستهلك، ولم تعزز القاعدة الإنتاجية في المنطقة. ونتيجة لذلك، يُحتمل أن يبقى مجال زيادة الربحية والإنتاجية في منطقة الإسكوا مقيداً بسلاسل العرض العالمي. وفرص الاستثمار في المنطقة لا تملك القدرة التي يملكها الاستثمار في الخارج على جذب المستثمرين. والمستثمرون المحليون يرغبون في إرسال رأس المال إلى الخارج حيث يكون من الموارد الأساسية لزيادة العرض. وهكذا يبقى النشاط المحلي مقيداً لافتقار منطقة الإسكوا إلى سياسة شاملة لتشجيع الاستثمار في الداخل. وحالة عدم اليقين في ظل الظروف الجغرافية السياسية السائدة تمنع في إضعاف المؤسسات في المنطقة. وافتقار المنطقة إلى هذه العناصر التي لا يمكن من دونها تحقيق التنمية، يشكل عقبة هائلة أمام عملية النمو.

يبدو وضع الإسكوا من حيث حجم الواردات على نقيض مع وضع المناطق الأخرى. فنسبة الواردات داخل المنطقة الواحدة بلغت ١٩ في المائة من مجموع الواردات الصناعية في أمريكا، و٢٩ في المائة في منطقة آسيا، و٤٤ في المائة في منطقة أوروبا، ولم تتجاوز ٤ في المائة في منطقة الشرق الأوسط. وأما نسبة الصادرات داخل المنطقة الواحدة،

تغلب على الصناعة في البلدان الأعضاء في الإسكوا صفة التسرب والضعف في المبادلات التجارية

(د) الأنشطة الصناعية تتراجع مع الوقت ويزداد الاعتماد على الخارج.

وأى سياسة اقتصادية لا يمكن أن تكون فاعلة في معالجة هذه الظروف المتجذرة في المنطقة وتذليل الصعوبات، ما لم تؤد الحكومات دوراً على صعيد البلدان مصدر الأضرار التي لحقت بالإنتاج الصناعي في المنطقة في ظل الأنماط الإنتاجية والتجارية الإقليمية والعالمية. والاعتماد على القطاع الخاص في استثمارات لا تدعمها برامج التنمية الوطنية هو بمثابة سياسة تفقر إلى مقومات النجاح. ويمكن أن تساهم الحكومات بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات العمال في العملية الإنمائية من خلال توفير برامج ائتمان، وضمانات للقروض والصادرات، وغير ذلك من أشكال الحماية التي تمكن القطاعات العالية الإنتاجية من بلوغ مستوى يمكنها من مواجهة المنافسة العالمية.

ومن شأن الإعانات التي تمنح في المكان الصحيح والاتفاقات الثنائية أن تزيد الاستثمارات الخاصة في القطاعات الاستراتيجية. ومن الممكن أن يفعل الاستثمار الخاص الموجه الأنشطة المرتبطة بالأسواق الحيوية. ومن دون وساطة الحكومة، ينأى الأفراد عن المجازفة بالعمل في بعض القطاعات بالرغم من قدرتها على تحقيق عائدات كبيرة للمنطقة. ولا تصبح الأنشطة في هذه القطاعات "منطقية" بالنسبة إلى الشركة الفردية إلا عند إنشاء نظام إنتاجي وتجاري تعاوني على مستوى المنطقة.

وعلى المدى القصير، قد ينتج الميل المتزايد إلى الاستثمار عن ارتفاع الطلب والإنتاج المحليين. أما على المدى الأطول، فقد يؤدي التعويض عن استيراد سلع رأس المال الثابت إلى تنشيط وتيرة النمو. وحالات عدم اليقين عديدة في ما يتعلق

في البيانات دون إجراء تقدير دقيق لمضاعف التجارة الخارجية للمنطقة ككل. ويوفر الشركاء التجاريون بيانات عن وضع الإنتاج الصناعي، والمبادلات مع الشركاء التجاريين. ويظهر الشكل ٣٨ تراجع مضاعف التجارة الخارجية في مصر في الإنتاج الصناعي اعتباراً من أواخر الثمانينات، واعتماداً متزايداً على الاستيراد كما في سائر بلدان الإسكوا مع أن الاقتصاد المصري هو أحد أكثر اقتصادات المنطقة تنوعاً. ومضاعف التجارة الخارجية السلبي هو مقياس آخر لحجم التسرب في دورة الدخل. وفي ظل حجم التسرب الكبير، يبقى من المستبعد تحقيق نمو فعلي يتميز بتقدم مستدام في الإنتاجية ويملك القدرة على توليد فرص عمل.

دال- الخطوات المقبلة

تغلب على الصناعة في البلدان الأعضاء في الإسكوا صفة التسرب والضعف في المبادلات التجارية. فالظروف والعقبات الرئيسية التي تعرقل مسيرة النمو والتنمية في منطقة الإسكوا مزمنة ومتجذرة، يتعذر معها المضي في تطبيق سياسات التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الإقليمي. والتطوير الصناعي يمكن أن يكون مصدراً لنمو واسع النطاق ولزيادة المداخل من الأجور. فالصناعة إذاً شرط أساسي للنمو الاقتصادي المرتكز على الحقوق. وسياسات التنمية في منطقة الإسكوا يجب أن تواجه الحقائق المجردة التالية: (أ) النمو الحقيقي لم يتحقق في المنطقة بسبب التسرب في دورة الدخل نتيجةً للاعتماد الشديد على الواردات الصناعية؛ (ب) الإنتاج الصناعي موجود في المنطقة غير أنه مقيد بسلاسل العرض العالمية وعدم وجود استراتيجية صناعية إقليمية؛ (ج) بعض قطاعات الإنتاج لأغراض التصدير شهدت تطوراً إلا أن القطاعات الاستراتيجية في المنطقة لا تزال مهملة؛

بالإنتاج الاقتصادي العالمي. ولا يتحقق النمو الواسع النطاق الذي يولد فرص عمل من خلال إيجاد صيغة سحرية للدخول إلى الأسواق العالمية، بل من خلال إعادة مداخل المنطقة إليها وتلبية طلب أسواقها، مما سيحتمى الاقتصادات الإقليمية جزئياً من تقلبات السوق العالمية والأزمات المتكررة.

الفصل الخامس

السياسة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والدولة

السياسة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والدولة

ألف- مقدمة

ويتناول عددا من الأسئلة التي يسعى واضعو السياسات في المنطقة إلى الإجابة عليها في سياق المناقشات حول العقد الاجتماعي الجديد والتنمية الاجتماعية.

باء- التنمية في المنطقة العربية

أحرزت المنطقة العربية تقدماً في مسيرتها الإنمائية في الستينات والسبعينات، إذ حققت أداءً اقتصادياً ضاهى أداءً نمور شرق آسيا^(٢٣). وخلال فترة الازدهار تلك، عملت معظم البلدان على توسيع آليات الضمان الاجتماعي، وذلك ربما انطلاقاً من توجهات الاشتراكية، ولكن سعياً إلى بناء الأمة وتكوين الهوية الوطنية^(٢٤). وبدأت برامج المعاشات التقاعدية الحكومية في البلدان الاشتراكية في الخمسينات، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي في السبعينات^(٢٥). وسعت هذه البلدان إلى تحسين الآليات الحكومية المعنية بتقديم خدمات الرعاية الصحية وتوفير البنى الأساسية اللازمة لها، وإلى النهوض بالتعليم العام لأهميته في إنشاء إدارات مستقلة وإعداد القوى العاملة الماهرة^(٢٦). وقدمت معظم البلدان تحويلات اجتماعية غير مباشرة عن طريق دعم السلع أو الخدمات الأساسية، مثل الغذاء والكهرباء والوقود والبنزين والنقل العام.

ومسيرة المنطقة على طريق التنمية البشرية بدأت في ظروف مثقلة بتبعات الحرب العالمية الثانية والفوارق الشاسعة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية^(٢٧). وقد شهدت المنطقة تحضراً سريعاً أحدث تحولاً في البنى الاقتصادية، وتلقت تحويلات مالية سخية استفادت منها أعداد كبيرة

نشأ المفهوم الجديد للرعاية الاجتماعية الذي عُرف بمفهوم دولة الرعاية غداة الأزمات السياسية والمالية والاقتصادية التي ألمت بالعالم في مطلع القرن العشرين، ويوم انشغلت بلدان أوروبا بالنهوض من أنقاض حربين عالميتين وتبعات أزمة اقتصادية هزت العالم في عام ١٩٢٩، وواجهت شعوبها شبح الفقر والبؤس. إزاء هذا المصير المشترك، اندفعت الشعوب مطالبة بنظم للتضامن تكون عامة وشاملة، لا تقتصر على مساعدات خيرية تقليدية تقدم للفقراء.

وفي أواخر القرن العشرين، كان انهيار المعسكر الاشتراكي، والانتقال إلى اقتصاد السوق، اعتباراً من عام ١٩٨٩، بمثابة تحول جذري. فمع ارتفاع معدلات النمو ظهر مفهوم عدم التدخل والمسؤولية الفردية مجدداً، وفي ظل التكامل الاقتصادي العالمي والمنافسة، أنهكت ميزانيات القطاع العام والشركات التجارية، وأخذت الفجوة تتسع بين الأغنياء والفقراء^(٢٨).

ومرة أخرى أتت الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت العالم مؤخراً، لتزعزع الثقة في الأسواق التي لا تخضع لضوابط، وتعزز التطلعات إلى تدخل الدولة لفرض هذه الضوابط. غير أن قدرة الدول على الاضطلاع بالدور المرجو منها في تحقيق التوازن وتثبيت الاستقرار وتقديم الدعم لا تزال موضع شك.

وهذا الفصل يتضمن عرضاً عن دور الدولة في المنطقة العربية عبر الحقبة الماضية وحتى اليوم،

استمرار تحسن المؤشرات الاجتماعية بالرغم من الركود الاقتصادي في فترة هبوط أسعار النفط

فالقطاع العام في تلك البلدان هو الذي أخذ على عاتقه مهمة التعويض في ظروف الأزمات، وتأمين فرص العمل من خلال استيعاب أعداد فائضة من القوى العاملة. وبلغت نسبة فرص العمل التي يؤمنها القطاع العام من مجموع فرص العمل وكذلك قيمة الأجور التي يدفعها بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي مستويات تفوق المستوى الذي تسجله منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٢٢). وازداد معدل التوظيف في القطاع العام في البحرين وعمان والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية في التسعينات، وتراوحت مساهمة هذا القطاع في تأمين فرص العمل بين ٤ في المائة تقريبا في المملكة العربية السعودية ونحو ٤٠ في المائة في مصر^(٢٣). وفي هذه الأثناء، ازدادت الأعباء المالية المترتبة على برامج الحماية الاجتماعية حتى بلغت نسبتها ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، و١١,٢ في المائة في اليمن، و١٢,٩ في المائة في مصر، و١٧,٩ في المائة في الأردن^(٢٤).

ولعل هذه الجهود قد أسهمت في استمرار تحسن المؤشرات الاجتماعية بالرغم من الركود الاقتصادي في فترة هبوط أسعار النفط، وبالرغم من تعرض أسواق العمل لصدمات كبيرة. ومعدل التفاوت في الدخل، الذي كان مرتفعاً في عام ١٩٧٠، تراجع كثيراً حتى بلغ معامل جيني ٠,٣٥٧ في عام ٢٠٠٠^(٢٥). وتحسنت الخدمات العامة، فأحرز عدد من بلدان المنطقة تقدماً في تعميم التعليم الابتدائي للجميع، وتطوير البنى الأساسية التي سمحت بوصول التعليم إلى المناطق النائية. وانخفضت نسبة الأمية بين الإناث من ٧٩ في المائة في السبعينات إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٢٦). وأدرجت برامج التدريب المهني ضمن الأولويات في سياسات تطوير أسواق العمل. وبحلول عام ٢٠٠٠، بلغت نسبة التحصين ضد الحصبة ٩٠ في المائة تقريباً في غربي آسيا^(٢٧).

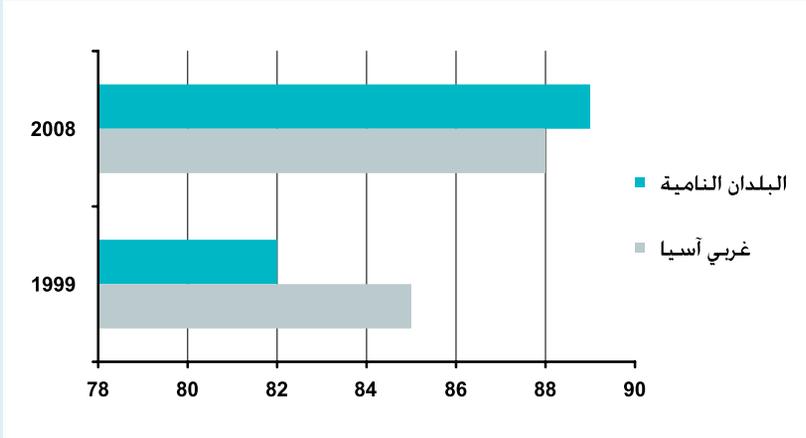
من السكان، وأسهمت في خفض معدلات الفقر ووفيات الأطفال، وتحسين متوسط العمر المتوقع بمعدل عشر سنوات خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥^(٢٨). وانخفض معدل الفقر في البلدان العربية ليلعب أدنى المعدلات بين سائر المناطق النامية^(٢٩).

ونتيجة لارتفاع عائدات النفط، لم يعد من حاجة ملحة إلى الإسراع في فتح الأسواق والتنافس لجذب رؤوس الأموال. وارتفع متوسط الإنفاق الحكومي إلى ٤٢ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينات^(٣٠)، على أثر اعتماد استراتيجيات إنمائية تعتمد على الإنفاق العام؛ وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة والإعانات؛ والتركيز على المؤسسات التي تملكها الدولة. وسرعان ما كثرت فرص العمل في القطاع العام مع توسع دور الدولة.

غير أن هبوط أسعار النفط في منتصف السبعينات قوض هذا النموذج الإنمائي. فقد أدى نتيجة تراجع النمو وأسواق رأس المال في المنطقة إلى الإخلال بتوازن الاقتصاد الكلي، وتفاقم أعباء الدين العام، وإضعاف قدرة الحكومات على الاستثمار في البنى الأساسية الاجتماعية وفي الصناعة. ولم تكن أسواق العمل في المنطقة بمنأى عن آثار تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني، وبدء موجات الهجرة المعاكسة بفعل الاستعاضة عن القوى العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بقوى عاملة وافدة من مناطق أخرى بعد حرب الخليج^(٣١).

وبينما بدأت الحكومات المحافظة في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية تدعو لرؤية جديدة لدور الدولة، وترى في تقليص دور القطاع العام حلاً للأزمات الاقتصادية والبطالة والعجز في الميزانيات، كانت البلدان العربية تعمل بنهج مختلف.

الشكل ٣٩. المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي* في غربي آسيا، ١٩٩٠-٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)



المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠.

ملاحظة: تشمل منطقة غربي آسيا في هذا الشكل تركيا وتستثنى منها السودان ومصر. (* المقصود هو عدد التلاميذ في سن التعليم الابتدائي للمتحمين بمدرسة ابتدائية أو ثانوية. بالنسبة المئوية من مجموع السكان في هذه الفئة العمرية.)

في سلطنة عُمان، و٨ في المائة في مصر، و٩,٥ في المائة في الكويت، و١١ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و١٢ في المائة في البحرين و١٣ في المائة في المملكة العربية السعودية^(٤٢).

وبالرغم من النجاح في تأمين فرص العمل، وتحسين أوضاع الآلاف من الأشخاص، بقيت شواغل عدة تطغى على المناقشات بشأن السياسات الاجتماعية في المنطقة، منها: (أ) استدامة نظم الضمان الاجتماعي؛ (ب) توسيع نطاق الخدمات بحيث تشمل الأعداد الكبيرة من السكان المحرومين؛ (ج) توجيه المساعدات إلى الشرائح الأكثر فقراً وحرماناً من السكان.

فالنظم الصحية تفتقر إلى التكامل، وتحتاج إلى بناء القدرات المؤسسية، وتعاني من التضخم وعدم القدرة على تقديم تغطية شاملة. ونتيجة لذلك، تتحمل الحكومات نصف تكاليف الرعاية الصحية تقريباً بينما تتحمل الأسر النصف المتبقي، في ظل النواقص التي تشوب نظم التأمين في المنطقة^(٤٣).

النظم الصحية تفتقر إلى التكامل، وتحتاج إلى بناء القدرات المؤسسية، وتعاني من التضخم وعدم القدرة على تقديم تغطية شاملة

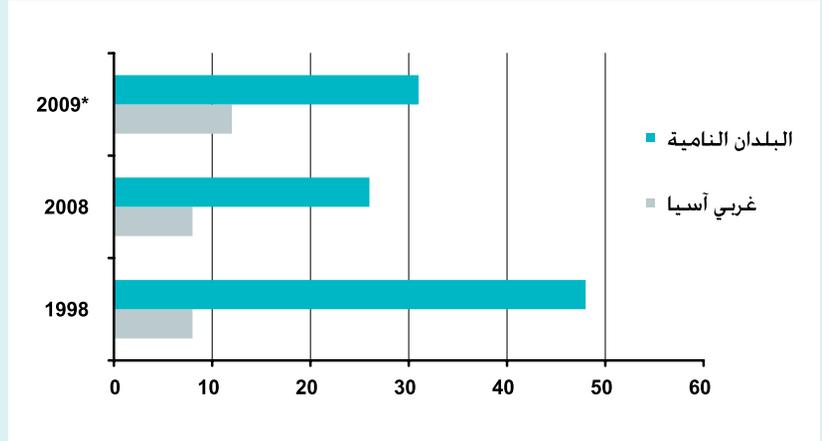
وتنضم إلى القوى العاملة في المنطقة أعداد متزايدة يتعذر استيعابها في القطاع العام أو في قطاعات العمل الأخرى. فقد ارتفع معدل نمو القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٢,٤ في المائة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ ففاق بذلك معدل النمو في المناطق الأخرى^(٣٨)، وأثقل كاهل المجتمعات ونظم الضمان الاجتماعي بأعباء إضافية. كما تشهد منطقة الشرق الأوسط فرقاً شاسعاً في فرص العمل بين الرجل والمرأة، ففي عام ٢٠٠٩، لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي حصلن على فرص عمل ٢٠ في المائة من النساء مقابل ٦٧,٧ في المائة من الرجال، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بالمناطق النامية الأخرى^(٣٩).

غير أن الحالة الاقتصادية انتعشت مؤخراً مع ارتفاع أسعار النفط والغاز ووصول النمو إلى أعلى معدلات منذ السبعينات. وانخفض معدل البطالة في الشرق الأوسط إلى ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٨، وأدى توفر فرص العمل وتراجع معدل الولادات إلى خفض معدلات الإعالة. وهذه الظروف أتاحت فرصة لإحراز تقدم حقيقي باتجاه التنمية في المنطقة^(٤٠).

ومع زيادة الاستثمارات في القطاع العام وفي القطاع الخاص، أصبح القطاع الخاص شيئاً فشيئاً المصدر الرئيسي لفرص العمل الجديدة. فمعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها الاستثمار داخل المنطقة ارتفعت مع تحسن الظروف الاقتصادية وإنفاذ الإصلاحات الجمركية. وبقي القطاع العام مصدراً لفرص العمل في عدد من البلدان، ولكن بمعدلات متدنية^(٤١)، وبدأت نسبة أجور القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي تتراجع. وفي عام ٢٠٠٥، تراوحت هذه النسبة بين ٣ في المائة تقريباً في الإمارات العربية المتحدة و٥ في المائة في قطر، و٥,٥ في المائة في الأردن، و٧ في المائة في لبنان، و٧,٥ في المائة

الشكل ٤٠.

نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم عام ١٩٩٨ والفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)



المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠.
ملاحظة: تشمل منطقة غربي آسيا في هذا الشكل تركيا وتستنني منها السودان ومصر.
(*) تستند بيانات العام ٢٠٠٩ إلى السينااريو الثاني الصادر عن منظمة العمل الدولية. لمزيد من التفاصيل، الاطلاع على الموقع الإلكتروني: mdgs.un.org.

العاملين في القطاع غير النظامي ٤٠ في المائة من مجموع القوى العاملة غير الزراعية^(٤٧)، وفيه نسبة كبيرة من الفرص المستحدثة في القطاع الخاص، ولا سيما في قطاع الخدمات والبناء الشديد التأثر بالتقلبات^(٤٨). ولا يستفيد العاملون في القطاع غير النظامي من برامج الضمان الاجتماعي، لأن معظم برامج التأمين ومعاشات التقاعد تقتصر على موظفي القطاع النظامي العام والخاص، ولا تشمل العاملين في القطاعات غير النظامية^(٤٩). وتغطي برامج المعاشات التقاعدية ١٠ في المائة تقريباً من المسنين في المنطقة، و٣٠ في المائة فقط من العاملين^(٥٠). والبحرين هو البلد الوحيد الذي يقدم تعويضات التأمين ضد البطالة.

وبرامج المساعدة الاجتماعية، مثل دعم المواد الغذائية والتحويلات النقدية وبرامج الإسكان والصناديق الاجتماعية، تفتقر إلى الكفاءة في تحديد المستفيدين وتوزيع المساعدات وإدارتها وتنسيقها. ونادراً ما تصل خدماتها إلى سكان الريف الذين يعولون على التحويلات المالية من أفراد الأسر العاملين في الخارج، والدعم العائلي، وخدمات المنظمات غير الحكومية^(٥١). وزاد ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من تكاليف الرعاية الاجتماعية التي تؤمنها الحكومات. وتراوح قيمة الإعانات الغذائية في عام ٢٠٠٧ بين أقل من ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان والكويت والمملكة العربية السعودية، و١ أو ٢ في المائة في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. وتتراوح حصة هذه الإعانات من الإنفاق الحكومي بين أقل من ١ في المائة في الكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية، و١,٥ في المائة في اليمن، و٤ في المائة في مصر، و٤,٥ في المائة في الأردن ونحو ٥ في المائة في الجمهورية العربية السورية^(٥٢). وتتراوح قيمة المعونات المقدمة في الغذاء والطاقة بين ٣ و١٥ في المائة من الناتج

وأما نظم معاشات التقاعد فهي عبارة عن برامج متفرقة تختلف من حيث الشروط والمستحقات، معظمها مثقل بمبالغ ضخمة من الديون العامة، التي يهدد تراكمها بزعزعة استقرار الاقتصاد الكلي^(٤٤). وأما نظم التعليم فتعد الطلاب للعمل في القطاع العام، ولا تمدهم بالمهارات المطلوبة في القطاع الخاص، فيتعذر عليهم إيجاد فرص عمل بفعل عدم تطابق مؤهلاتهم مع احتياجات سوق العمل. والصفوف الدراسية تضم عدداً من التلاميذ يفوق سعتها الحقيقية، وما يصلون إليه من تحصيل علمي يبقى أحياناً دون المستوى المنشود. ومع أن قيمة الإنفاق الحكومي على التعليم تشكل نسبة مرتفعة جداً من الناتج المحلي الإجمالي حسب المعايير الدولية، لا تزال معدلات الأمية في هذه المنطقة مرتفعة، بمعظم المناطق النامية الأخرى^(٤٥).

وعندما استنفدت قدرة القطاع العام كمالأخذ الأخير للباحثين عن فرص عمل^(٤٦)، نشأ قطاع غير نظامي سرعان ما توسع وأمن فرصاً للأعداد المتزايدة من القوى العاملة. ففي عام ٢٠٠٠، تجاوزت نسبة

انخفاض معدلات الفقر
لا يعطي صورة وافية
عن الوضع في المنطقة.
إذ يخفي فوارق شاسعة
بين السكان داخل بلدان
المنطقة وفيما بينها

جيم- هل حان الوقت لإعادة النظر في السياسات العامة؟

تعي حكومات المنطقة هذه الثغرات، لكنها في الوقت نفسه أمام مهمة شاقة. ففي ظل العقبات المالية، والقيود السياسية، قد يتعذر على الحكومات التخلي عن هذا المزيج من التوظيف في القطاع العام، والدعم الحكومي، والاعتماد على التحويلات المالية. ولم يجرِ حتى اليوم أي نقاش جدي حول دور الدولة في السياسة الاجتماعية أو حول الخيارات المتاحة التي يمكن الأخذ بها. ويبدو أن نموذج دولة الرعاية يبقى في نظر حكومات المنطقة الخيار الأفضل، إذ لا تبدي تجاوباً فعلياً لا إزاء السياسات المرتكزة على السوق ولا السياسات القائمة على الحقوق.

وفي الأمن البشري، تُعنى السياسة الاجتماعية بنواح عدة. فهي تحرر الناس من الفقر، بتزويد الفقراء والمعوزين بالخدمات العامة ومساعدتهم على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمخاطر. وهي تدعم حرية الأفراد في التحرك والتصرف، إذ تساعدهم على تطوير إمكاناتهم البشرية، وتضمن لهم فرصاً متكافئة، وتسهل مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهي تحرر الناس من الخوف إذ تؤسس لمجتمعات شاملة للجميع، وتحد من التمييز، وتخفف من التوترات الاجتماعية، وتغذي الشعور بالاستقرار.

وقد نجحت الحكومات حتى اليوم في تأمين شبكات الأمان الاجتماعي لشرائح واسعة من السكان، وحققت مستوى مقبولاً من المساواة. وأحرزت تقدماً كبيراً باتجاه التنمية في ظل الاضطرابات وأعمال العنف والنزاعات التي تضر الاقتصاد وترهق المجتمع. والمنطقة العربية تأوي إحدى أكبر مجموعات اللاجئين في العالم^(٥٥).

المحلي الإجمالي، حيث تستهلك ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ونحو ٩ في المائة في مصر^(٥٣). غير أن الحيز المالي للعديد من البلدان يضيّق منذ أعوام، وقد يضيّق أكثر تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي حين لا تزال معدلات الفقر في المنطقة أدنى المعدلات في العالم النامي، تزداد المخاوف من ارتفاع نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم^(٥٤).

ويفترض كثيرون أن أداء هذه المنطقة يجب أن يكون أفضل، لما تحتزّنه من ثروات. فانخفاض معدلات الفقر لا يعطي صورة وافية عن الوضع في المنطقة، إذ يخفي فوارق شاسعة بين السكان داخل بلدان المنطقة وفيما بينها، ولا يعبر عن واقع الفقراء ومدى التعرض لآثار الصدمات الاقتصادية والسياسية.

والتحضر السريع يحد من قدرة المجتمعات الريفية على التعويض عن ضعف شبكات الأمان العامة. فالمنظمات غير الحكومية، التي هي مصدر هام لفرص العمل في العديد من البلدان، ليست بديلاً عن الآليات الحكومية. ويقود النقص في هذه الخدمات أو عدم كفاءتها إلى خصخصة لهذه الخدمات بحكم الأمر الواقع، بحيث يتعذر على الفئات الفقيرة تحمل كلفتها. وتبقى التحويلات المالية من العاملين في الخارج بمثابة شبكة الأمان لهذه الفئات.

وإزاء هذا الواقع، تطرح تساؤلات حول فعالية هذا النهج في السياسة الاجتماعية في خدمة جميع السكان والمساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة في جو من عدم اليقين وعدم الاستقرار.

المنطقة العربية تأوي
إحدى أكبر مجموعات
اللاجئين في العالم

من الوصول إلى الفئات التي تحتاج إلى حماية، وتحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات، والتعاون مع الحكومات لتهيئة ظروف الحياة اللائقة.

والتعاون الإقليمي يعزز حماية العمال المهاجرين الذين يقدمون مساهمات قيمة كثيراً ما تسقط من حسابات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء أكان في البلدان التي هاجروا منها أم البلدان التي هاجروا إليها ويعملون فيها. فالمهاجرون قلما تشملهم برامج الضمان الاجتماعي، وسنوات العمل التي يقضونها في الخارج قلما تُحسب ضمن مستحقات التقاعد.

وتعمل حكومات عدة حالياً بالتعاون مع المبادرات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، وتتشارك معها الخبرات في وضع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة. ويمكن أن تعمل الحكومات أيضاً على تعزيز نظم المعلومات وبناء القدرات اللازمة لرصد نتائج السياسة العامة وتقييمها، وذلك لتحديد أهداف الأنشطة، والمستفيدين منها، والإشراف على تنفيذها. وتقتصر مشاركة القطاع الخاص في الحماية الاجتماعية على مساهمته المحدودة في برامج التأمين الاجتماعي.

فمفهوم المسؤولية الاجتماعية عن الملكية الخاصة هو مفهوم متجذر في التاريخ وفي الثقافة العربية، غير أنه لا يعتبر شأنًا عاماً بل شأن خاص. وفي مناقشة القيم والمفاهيم، والمزايا والنواقص، والحقوق والمسؤوليات في إطار دور كل من القطاعين العام والخاص إجابة على عدد من التساؤلات، هل الفقر شأن خاص أو عام؟ هل هدف السياسة الاجتماعية تحقيق المساواة في الدخل أو في الإنجازات والفرص؟ ما هو مفهوم الناس للإعالة والاستقلالية؟ المساواة والإنصاف؟ أهداف السياسة الاجتماعية في ظل ضيق الحيز المالي المتاح؟ خيارات التمويل المتاحة؟

والسؤال الذي يطرح هنا هو حول كيفية المضي من الإنجازات المحققة لتحقيق إنجازات تشمل جميع السكان، والانطلاق من المساواة لتحقيق الإنصاف.

ومن أولويات السياسة العامة تحسين الآليات القائمة. ويتطلب تحسين الكفاءة المالية إعادة تخصيص المساهمات والمستحقات، وتحسين آليات الإنفاذ والرصد، وتحقيق الاستثمار الأمثل لرأس المال، وخفض التكاليف الإدارية، وتحديد المستفيدين^(٥٦).

ومن أولويات السياسة العامة أيضاً إيجاد وسائل لتوسيع شبكات الضمان الاجتماعي، بحيث تشمل الأعداد الكبيرة من العاملين في القطاع غير النظامي. ومع أن تقديم المعونات مفيد في بعض الأحيان، تُعتبر التحويلات النقدية المباشرة وسيلة أفضل، إذ تتيح للفرد حرية الاختيار، فيتولى بنفسه شراء الأدوية أو المواد الغذائية أو الخدمات التي يحتاج إليها، أو يرغب فيها. ويرى البعض في المعونات مجرد علاج مؤقت للفقر، وليس وسيلة لبناء الإمكانات والقدرات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي السياق نفسه، يرى كثيرون أن لنظم الضمان الاجتماعي دوراً اقتصادياً هاماً، باعتبارها أدوات تسهم بطريقة شبيهة تلقائية في تثبيت الاستقرار أثناء الأزمات الاقتصادية. فهذه النظم، إذ تسهم في تخفيف الضائقة الاجتماعية ودعم الاستهلاك، تساعد في تحصين المجتمع من التقلبات الاقتصادية وصدمات السوق، وهذا النوع من الحماية لا يتيح الاقتصاد غير النظامي.

ويمكن أن تعمل الحكومات على تعزيز الشراكات داخل البلدان وفي المنطقة. ومع أن مسؤولية حماية الناس تقع على عاتق الدولة في المقام الأول، فقد تتميز بعض الجهات بقدرة تمكنها

ولعل أهم أهداف التعاون الإقليمي هو تهيئة الظروف الموازية لتحقيق التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية في آن. ولبلوغ هذا الهدف لا بد من الحد من الصراعات والتوترات السياسية، وتغذية ثقافة التعاون والوفاق، لما توقعه حالات العنف والصراع من خسائر اقتصادية واجتماعية، وما تستهلكه من موارد يمكن استثمارها في التنمية الاجتماعية.

وليس التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وانتشار الأوبئة، وتكرار الأزمات المالية، سوى دليل إضافي على ضرورة ترسيخ حس المسؤولية الجماعية ومفهومها. والجدير بالمنطقة العربية أن تنطلق من هذا الحس، فتجمع ما تحتزنه من الإمكانيات للمضي بشعوبها في مسيرة التنمية الاجتماعية.

الفصل السادس

المخلاصة والتوصيات
المتصلة بالسياسات

الخلاصة والتوصيات المتصلة بالسياسات

البلد المضيف، وتتأثر بالتالي بالتقلبات في أسعار السوق العالمية للنفط وبعوامل مالية واقتصادية عامة أخرى مثل التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية والنقدية.

وعلى غرار الاقتصادات الناشئة الأخرى، تأثرت الاقتصادات في منطقة الإسكوا بالأزمة المالية العالمية، ولو بدرجات متفاوتة. فالاقتصادات الأكثر تنوعاً تنوعاً بقية متماسكة ونجحت حتى الآن في تفادي الركود، في حين واجهت الاقتصادات الأقل تنوعاً أوضاعاً عسيرة. ففي الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ساعدت قلة اندماج القطاع المالي في أسواق رأس المال الدولية في تجنب البلدان أزمة مالية حادة. ونتيجة لعدم تعامل النظم المصرفية في هذه الاقتصادات بالمشكلات وتسرب الآثار الإيجابية لزيادة الإنفاق العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تمكنت بلدان الإسكوا حتى الآن من تجنب الوقوع في أزمة على صعيد الدين أو على صعيد ميزان المدفوعات. وأدت الأزمة في الاقتصادات المتقدمة إلى انحسار تدفقات رأس المال عن بلدان الإسكوا، ولا سيما تناقص الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار بالحفاظات وتحويلات العاملين. والاقتصادات الأكثر تنوعاً عرضة للتأثر بالتباطؤ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي الذي هو الشريك التجاري الرئيسي لهذه البلدان ومصدر للتحويلات المالية إليها، وكذلك بالتباطؤ في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي هي مصدر لتحويلات في الخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي ضوء الانتعاش البطيء في الاقتصادات الأكثر تقدماً، ونشوب عدد من النزاعات في أنحاء مختلفة من المنطقة، وعدم قدرة الحكومات على تطبيق سياسات معاكسة للتقلبات الاقتصادية، يُتوقع أن تثبت معدلات النمو في بلدان الإسكوا عند نسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى واضعي السياسات

سجلت منطقة الإسكوا، مؤخراً، أداء جيداً في النمو مقارنة بمناطق أخرى، بالرغم من الأزمة المالية العالمية. ومن أهم العناصر التي أسهمت في الحفاظ على معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع أسعار النفط وإيراداته، والاستهلاك المحلي العام والخاص. غير أن واضعي السياسات أدركوا أن معدلات النمو المرتفعة هذا الارتفاع لم تؤدّ حتى الآن إلى زيادة فرص العمل، وخفض معدلات الفقر، وتحقيق التنمية البشرية، وخفض معدلات البطالة المزمنة التي شهدت بلدان الإسكوا ارتفاعها منذ مطلع التسعينات. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي قليلة جداً. والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي زعزت الاستقرار في كل من البحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية ومصر واليمن، وكذلك آثار الأزمة المالية العالمية، فرضت عوائق إضافية أمام جذب رؤوس الأموال إلى هذه البلدان وتحسين أدائها على صعيد النمو. ولم يأت تراكم رأس المال ولا الاستثمار الأجنبي المباشر ولا الاستثمار بالحفاظات بفوائد تذكر على النمو. ويحول عدم الاستقرار السياسي في منطقة الإسكوا دون تهيئة الأجواء المشجعة لاستثمار أو لتراكم رأس المال أو لتحسين ظروف أسواق العمل. وفي ظل ضعف الإدارة وانتشار الفساد والعقبات البيروقراطية الأخرى أمام تدفق رؤوس الأموال، ضعفت قدرة المنطقة على جذب جميع أنواع التدفقات المالية. ويبقى ضعف التنوع والتكامل في المجال الاقتصادي في منطقة الإسكوا سبباً رئيسياً لانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتكاد تدفقات رأس المال الواردة إلى المنطقة تقتصر على تحويلات العاملين في الخارج، التي تتوقف على حالة الاقتصاد الكلي في

لقد بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من الأزمة التي ألت به

بههدف عدم إحداث خلل في الميزانيات قد يقوض الانتعاش ويؤثر على مؤشرات التنمية البشرية، وهي الصحة، والتعليم، والعمل، والمساواة بين الجنسين. ومن شأن ذلك تأجيج الاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها بلدان عديدة في المنطقة. وينبغي أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام للتخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية في بلدان الإسكوا. فواضعو السياسات لم يعالجوا حتى الآن المشاكل الاجتماعية المسببة لانخفاض مستويات التنمية البشرية. ولذلك، عليهم تنسيق السياسات الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي، سعياً إلى خفض معدلات البطالة والفقر التي لا تزال مرتفعة جداً في أجزاء عدة من المنطقة.

وفي عام ٢٠١٠، استمر الانتعاش في جميع بلدان الإسكوا على أثر تطبيق سياسات نقدية ومالية توسعية. غير أن هذا المسار قد يتبدل في عام ٢٠١١ نتيجة لظهور مشاكل أخرى، وعدم قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات توسعية، وبالتالي تراجع الدعم المالي والنقدي. لذلك من الضروري اعتماد استراتيجيات إنقاذية على الصعيدين المالي والاقتصادي الكلي، بهدف تثبيت الأسعار والاستقرار المالي وضمان سلامة النظام المصرفي. ومن الإجراءات العاجلة التي لا بد من تنفيذها تعزيز الطلب الخاص العام؛ واعتماد سياسات على صعيد العرض بهدف بناء القدرة الإنتاجية ودعم النمو، وتعزيز دور القطاع الخاص في النمو والتنمية. وفي ظل انعدام الاستقرار السياسي وانتشار النزاعات في أنحاء عديدة من المنطقة، قد يكون الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق النمو والتنمية هدفاً بعيد المنال.

وفي الأجل القصير، ينبغي تثبيت مستويات الإنفاق الحكومي في البلدان التي تنعم بمجال مالي واسع وتعتمد المرونة في نظام سعر الصرف؛ وخفض الحوافز تدريجياً ومن دون إرباك

في هذه البلدان التركيز على إجراء إصلاحات على صعيد العرض تحسن القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي، والعمالة، والقدرة التنافسية. ونتيجة لتحسن أسعار النفط الخام والإيرادات والإنتاج، يُتوقع أن تشهد الاقتصادات الأقل تنوعاً تحسناً في الميزان المالي والميزان الخارجي في عام ٢٠١١ تكون له آثار غير مباشرة إيجابية على الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وينبغي أن يتصدر تطوير القطاع المالي والتنوع الاقتصادي أولويات الخطط والسياسات الاقتصادية في بلدان الإسكوا.

لقد بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من الأزمة التي ألت به، ولكن بحركة متناقلة، إذ لا تزال المخاوف في العودة ثانية إلى حالة الركود تخيم عليه، وسيزداد اعتماد البلدان الأعضاء في الإسكوا على الحوافز المالية في الأجل القصير، في ظل عدم فعالية السياسة النقدية، وذلك نتيجة لاعتماد نظام سعر الصرف الثابت، وارتفاع معدلات التضخم، ونقص الاحتياطي المتراكم بالعملة الأجنبية. أما في بلدان الإسكوا التي تعتمد نظام سعر الصرف المرن، فقد تستهلك أي حوافز نقدية إضافية في تصحيح الميزانيات، فتعجز بذلك عن المساهمة في دعم الطلب المحلي. ويبقى تقديم الدعم المالي ضرورياً في معظم بلدان الإسكوا، وخصوصاً في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً التي تتمتع بحيز مالي واسع وتواجه صعوبات في القطاعين المالي والعقاري في أعقاب الأزمة المالية. وأي تسرع في سحب الدعم المالي الحكومي سيبدد التقدم المحرز حتى الآن. وحال انتهاء الأزمة ينبغي وضع استراتيجيات إنقاذية على صعيد الاقتصاد الكلي، لمعالجة التضخم، وتصحيح الميزانيات، وارتفاع معدلات البطالة.

وفي ظل هشاشة الانتعاش بعد الأزمة المالية الأخيرة، لا بد من أن يعي صانعو السياسات في بلدان الإسكوا أن التسرع في وقف الحوافز المالية

في ظل تحسن
الأوضاع، يجب أن تركز
السياسات العامة على
تنمية القطاع الخاص

الميزانية، وتراجع عائدات السياحة والتحويلات المالية، وارتفاع معدلات البطالة، وتوقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار بالحافطات المالية بصورة مفاجئة أو خروجها من هذه البلدان. والتباطؤ المحتمل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان مجلس التعاون الخليجي سيؤثر على البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، بينما يؤثر التباطؤ في آسيا والولايات المتحدة على البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. وجميع بلدان الإسكوا ستكون في عام ٢٠١١ عرضة للتأثر بتباطؤ النمو، بحيث تضعف قدرتها على تسديد الديون، وتتعرض لتفاقم الدين الحكومي نتيجة للإنفاق على الحوافز المالية وانخفاض الإيرادات من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً.

وتطوير القطاع المالي ينبغي أن يحظى بالأولوية في برنامج الإصلاح. ويؤدي القطاع المصرفي دوراً هاماً جداً في النمو الاقتصادي، لأنه المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الخاص. وأسواق الأسهم والسندات شبه غائبة في بعض الأحيان والشركات لا تستطيع تكوين رأس مالها محلياً. ويتوقع أن يعود التكامل المالي ضمن منطقة الإسكوا بفوائد كبيرة على المستثمرين، إذ يسهل حركة الأموال عبر الحدود. ونتيجة لذلك، تنشأ أسواق لرأس المال تتمتع بسيولة عالية، وتقدم قروضاً بكلفة أدنى للشركات التي ترغب في تكوين رأس مالها محلياً.

ويتوقع أن يسهم تحرير قطاعي التجارة والمال في منطقة الإسكوا في تسهيل تداول الموارد المالية والاقتصادية في المنطقة من خلال تعزيز تكامل أسواق المال والسلع، وفتحها أمام الجهات الاقتصادية بهدف تحسين الإنتاج، وتمويل الاستثمار، وتعزيز النمو. ويتوقع أن يسهم تحرير الاقتصاد أيضاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بكميات يمكن الاستفادة منها في تنويع الاقتصاد ورفع معدلات النمو.

الاقتصاد؛ وتصحيح ميزانيات الشركات على أثر تراجع أسعار الأصول؛ وتطوير الأسواق المالية. وتملك معظم المصارف التجارية في بلدان الإسكوا مبالغ كبيرة من رأس المال، إلا أن عدداً منها يسجل معدلات مرتفعة من القروض المتعثرة. وقد أمكن احتواء تداعيات الأزمة المالية بفعل عدم الاندماج في أسواق الأوراق المالية المتقدمة، وكذلك بفعل وجود احتياطي ضخم من النقد الأجنبي قبل الأزمة وخلال فترة الطفرة النفطية الأخيرة، واعتماد سياسات نقدية ومالية فعالة. غير أن ضيق الحيز المالي، وارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وتفاقم العجز في الحساب الجاري وفي الميزانية، وقلة الإيرادات الخارجية، كلها عوامل تنذر ببطء الانتعاش. وفي ظل تحسن الأوضاع، يجب أن تركز السياسات العامة على تنمية القطاع الخاص. وما لم يتحسن الطلب والاستهلاك الخاص، ويتسع المجال لزيادة الحوافز الحكومية، فيتوقع المزيد من البطالة والتعثر في النمو.

أما في الأجل الطويل، فينبغي تعزيز القدرة الإنتاجية لبلدان الإسكوا. ومعالجة البطالة تتطلب زيادة الإنفاق العام والنهوض بدور القطاع الخاص. وضعف تكامل بلدان الإسكوا على الصعيد الإقليمي ومع الاقتصادات الأكثر تقدماً يعني أنها لن تستفيد كثيراً من مكاسب كما لم تتأثر كثيراً بالخصائر. ومع انحسار الأزمة المالية، يجب أن تركز الحكومات في سياساتها على تحسين إنتاجية القطاع العام أيضاً. وينبغي تعزيز تكامل الأسواق المالية باعتبار ذلك من أهم الأولويات، وتعزيز أسواق السندات للتخفيف من الاعتماد على الأموال الواردة من الخارج، والمضاربة القصيرة الأجل واحتواء مخاطر تقلب أسعار الصرف.

وتواجه بلدان الإسكوا في عام ٢٠١١ خطر تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وضعف الصادرات، وتزايد العجز في الحساب الجاري وفي

للاقتصاد الكلي، مزيداً من العثرات لعدم قدرتها على تهيئة الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية في الظروف المستجدة للتكامل الإقليمي. ولذلك يبقى تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في إطار اتفاقات التجارة الحرة المتعددة الأطراف عنصراً لا بد منه لنجاح التكامل الاقتصادي في المنطقة.

ومنذ التوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقات التجارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، تسعى معظم بلدان الإسكوا إلى تعزيز التكامل النقدي والتجاري والمالي والاقتصادي فيما بينها. ويرتكز التكامل الاقتصادي على تحرير حسابات رأس المال وتسهيل تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود. وعندما تزداد حركة رؤوس الأموال عبر الحدود في ظل ثبات أسعار الصرف الإسمية، تصبح السياسة النقدية خاضعة لمستلزمات ربط سعر الصرف. وفي الحالات القصوى، تؤدي حرية حركة رأس المال في ظل ربط سعر الصرف إلى إضعاف استقلالية السياسة النقدية، لأن سعر الفائدة على العملة الوطنية ينبغي أن يتبع سعر الفائدة على العملة الأجنبية التي يرتبط بها سعر العملة الوطنية، بصرف النظر عن متطلبات الحالة الاقتصادية في البلد. والعمل بنظام ربط سعر الصرف في عدد من بلدان الإسكوا حال دون اعتماد سياسات نقدية فعالة قادرة على تخفيف وطأة التقلبات الاقتصادية وارتدادات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد. وفي ضوء تقدم منطقة الإسكوا باتجاه مزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي، وتوثيق التكامل النقدي والمالي فيما بينها ومع المناطق الأخرى، والسرعة في تحرير حسابات رأس المال، على البلدان الأعضاء في الإسكوا الرغبة في تعزيز كفاءة سياساتها النقدية واستقلاليتها، ولا سيما الأردن ولبنان، التحول إلى مزيد من المرونة في نظام سعر صرف، والاستعداد للاستجابة بسرعة وفعالية لمواجهة أية صدمة مالية أو نقدية في

والنهوض بأسواق رأس المال المحلية، لا سيما أسواق الأوراق المالية، يسهم أيضاً في التخفيف من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وفي تجنب الشركات الخاصة المشاكل الناتجة من عدم تطابق العملات عند الاقتراض بالعملات الأجنبية. وتعزيز أسواق رأس المال المحلية يسمح لهذه الشركات بتكوين رأس مالها من مصادر محلية، ويحد من تعرضها للصدمة المالية الخارجية، ويخفف كذلك من تأثير عدم تطابق العملات (مخاطر تقلب أسعار الصرف) على أرصدها ومن تداعيات هروب رؤوس الأموال المفاجئ نتيجة للأزمات الحالية أو أية صدمات مالية أخرى.

ومن أهم عناصر التكامل المالي والتجاري زيادة القروض والمبادلات التجارية عبر الحدود، بإزالة الحواجز أمام التجارة ورأس المال، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات التجارية الإقليمية، والاتفاقات السارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك الاتفاقات المنجزة تحت إشراف الإسكوا. وكان يُفترض أن تشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية أداة تمكن بلدان الإسكوا المتوسطة والمنخفضة الدخل على أثر الأزمة المالية من رفع معدلات التجارة وتحفيز النمو وخفض معدلات البطالة. غير أن هذه الاتفاقات لم تحقق الأهداف المرجوة منها حتى الآن، وما زالت مساهمتها في النمو والتنمية دون المستوى المرجو. وفي ظل عدم استقرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية في عدد من البلدان الأعضاء، قد لا توفر السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي الاستقرار المطلوب للتوسع في التكامل المالي على الصعيد الإقليمي. فعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي حال حتى اليوم دون المضي في مسيرة التكامل في منطقة الإسكوا. ومع استمرار تحرير الاقتصاد في المنطقة والعالم، سيواجه تطبيق السياسات، التي وُضعت في الظروف السابقة

العمل بنظام ربط
سعر الصرف في عدد
من بلدان الإسكوا حال
دون اعتماد سياسات
نقدية فعالة قادرة على
تخفيف وطأة التقلبات
الاقتصادية وارتدادات
الأزمة المالية العالمية
على الاقتصاد

بلدان المجلس تعمل ضمن ضوابط مالية معينة وتستطيع الاعتماد على المبالغ التي ترد لها بانتظام بالعملة الأجنبية مقابل صادراتها النفطية، يمكنها الاستمرار بنظام ربط العملات المحلية بالدولار باعتبار ذلك خطوة نحو اعتماد عملة موحدة. وبعتماد عملة موحدة في المستقبل يمكن تحسين ميزان المدفوعات في بلدان الإسكوا من آثار الأزمات، كما حصل مؤخراً في الأزمة المالية العالمية.

وعلى البنوك المركزية في منطقة الإسكوا تنسيق سياساتها المالية والنقدية، لاكتساب المزيد من الفعالية في معالجة الاختلالات المالية. ومن العوامل التي تساعد في تحقيق ذلك تعزيز التكامل المالي الإقليمي وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. فبإنشاء سوق متكاملة لرأس المال، مثلاً، تستطيع بلدان الإسكوا خفض أسعار الفائدة، وتخفيف الأعباء عن كاهل البلدان المثقلة بالديون الخاصة والعامة، إذ تساهم في: (أ) تخفيض كلفة خدمة الدين العام المتراكم وكلفة رأس المال، مما يسمح للشركات العاملة في المنطقة بالاعتماد على السوق المحلية للحصول على الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية وليس ما يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛ (ب) توسيع الحيز المالي المتاح لبعض البلدان وتحسين فعالية السياسات المالية في تخفيف وطأة التقلبات الاقتصادية، وتذليل الصعوبات المالية الراهنة والمحتملة. وتعزيز التكامل المالي بين بلدان الإسكوا يساهم أيضاً في تحسين قدرة المنطقة على جذب جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالرغم من تنفيذ إصلاحات مالية واعتماد سياسات فاعلة على صعيد الاقتصاد الكلي في عدد من بلدان الإسكوا، تأثرت هذه البلدان بأزمة مالية لم يكن لها يد فيها. وقد وضعت هذه الأزمة أمام المنطقة عقبات مالية على صعيد الاقتصاد

المستقبل. وبعد ذلك، يكون التركيز على التصدي للتضخم تحولاً طبيعياً في السياسة النقدية.

غير أن المرونة في نظام سعر الصرف قد لا يكون خياراً مناسباً لمعظم البلدان الأعضاء في الوقت الحالي، حيث تفتقر السياسات النقدية إلى الاستقلالية، وأسواق رأس المال إلى التطوير، وحيث الثغرات في المؤسسات النقدية والسياسية والمؤسسات المعنية بوضع السياسات تضعف فعالية السياسة النقدية في اتخاذ الإجراءات المناسبة في حينها. وفي الوقت الراهن، قد يكون اتخاذ ترتيبات نقدية ثابتة الخيار الأكثر أماناً. في حالة بلدان الإسكوا التي تربطها علاقات تجارية مكثفة مع الاتحاد الأوروبي، قد يكون ربط العملة الوطنية باليورو أفضل من ربطها بالدولار. وفي جميع الحالات، على البلدان التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت اتخاذ تدابير تقيها من الأزمات، وذلك من خلال فرض الضوابط المالية، وإدارة الديون والاحتياطي بالعملة الأجنبية، وتفادي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. ومع تحسن البنى الأساسية النقدية والمالية في بلدان الإسكوا وزيادة اندماجها في أسواق رأس المال العالمية، يبقى على هذه البلدان العمل على إنشاء اتحاد نقدي. وبالرغم من العقبات أمام إنشاء اتحاد نقدي يضم البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على هذه البلدان تكثيف الجهود بهدف اعتماد عملة موحدة في المستقبل القريب. وإذا ما اجتمعت هذه البلدان في كتلة نقدية واحدة تعتمد عملة واحدة، تمكنت من الصمود أمام الهزات المالية، سواء أنتجت من الأزمة المالية العالمية أم من أي مصدر آخر.

وإنشاء اتحاد نقدي لبلدان مجلس التعاون الخليجي يساهم في تضييق الفوارق في أسعار الصرف الفعلية في المنطقة ويخفف من آثار هذه الفوارق على حركة التجارة التي لا تزال خفيفة بين بلدان المجلس وبين بلدان الإسكوا. وما دامت

الجنوب وتحقيق التكامل المالي الخيار الأمثل الذي يمكن اتخاذه على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي لتجنيب منطقة الإسكوا ارتدادات أية أزمة مالية أو اقتصادية قد تحدث في المستقبل. فلو كانت التجارة البنينية في المنطقة مزدهرة، لكان بالإمكان تفاذي انتقال آثار الأزمة المالية العالمية عن طريق المبادلات التجارية. وقبل السعي إلى تعزيز التكامل التجاري مع سائر بلدان العالم، عن طريق منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الثنائية واتفاقات التجارة الحرة، ينبغي أن تعمل بلدان الإسكوا على تعزيز التجارة والتكامل التجاري ضمن المنطقة بهدف النهوض بأسواقها المحلية أولاً.

وكشفت الأزمة المالية التي شهدتها العالم مؤخراً أن التكامل والابتكار في القطاع المالي وتحريره من الضوابط عوامل تزيد من قابلية أسواق رأس المال في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتعرض النظم المالية بأكملها للمخاطر. فنتيجة للتساهل في إدارة الشركات والمخاطر وفي تطبيق الإشراف الاحترازي، لم تتمكن النظم المعتمدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي من مواكبة التحول السريع في النظم المالية. وفي الكثير من الحالات، كان هذا التساهل مقصوداً وهدفه تخفيف الضوابط المالية والإجراءات التنظيمية الحكومية. والأزمة المالية التي ضربت دبي مثال على ذلك. فالتطورات التي شهدتها القطاع المالي في دبي أظهرت أن التكامل المقترن بالابتكار وإزالة الضوابط زاد من قابلية بلدان المجلس للتأثر بالأزمة المالية، ووضع نظمها المالية في خطر. وبالرغم من مخاطر العدوى هذه، ينبغي إبقاء سياسة التكامل بين الأسواق المالية في المنطقة على الأقل ضمن أولويات جميع بلدان الإسكوا، وكذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لا تزال تتقدم باتجاه إزالة القيود وتخفيف الضوابط.

والتكامل التجاري في منطقة الإسكوا يعود على البلدان الأعضاء بعدد من الفوائد منها: (أ)

الکلي لا بد من إزالتها في القريب العاجل، تجنباً لهروب رأس المال من أسواقها المالية. ولذلك، على بلدان الإسكوا تكثيف الجهود لزيادة حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن التدابير التي يمكن اتخاذها تعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي في التصدي للأزمة المالية الحالية؛ والإسراع في التكامل الاقتصادي والمالي والتجاري بين بلدان الجنوب؛ وتطبيق الخطط الإصلاحية؛ والتركيز على الجوانب المؤسسية والإدارية. وعلى هذه البلدان أيضاً خصخصة قطاع الخدمات بهدف استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أن تعمل على معالجة الفساد المالي والإداري والبيروقراطية التي تقف حاجزاً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه المنطقة نتيجة غياب السلام الشامل يضعف قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لعل المبادلات التجارية كانت المحرك الرئيسي لآثار الأزمة المالية العالمية باتجاه الاقتصادات الأكثر تنوعاً. غير أن ضعف التكامل المالي والتجاري الإقليمي وشدة الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل التنمية، من القنوات الرئيسية التي تسربت عبرها آثار الأزمة المالية العالمية إلى اقتصادات منطقة الإسكوا. ولو كان التكامل التجاري والمالي بين البلدان العربية قوياً، لاستطاعت بلدان الإسكوا تجنب تداعيات الأزمة على اقتصادها، وتجنب انتقالها عن طريق المبادلات التجارية. وكان من المفترض أن يؤدي التوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٧ والاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ إلى تمتين الروابط الاقتصادية فيما بين البلدان العربية وكذلك بين بلدان الإسكوا، وتعزيز آفاق التكامل التجاري. غير أن هذه الجهود لم تحقق الهدف المرجو منها بعد. ويشكل تعزيز التجارة بين بلدان

يشكل تعزيز التجارة
بين بلدان الجنوب وتحقيق
التكامل المالي الخيار
الأمثل الذي يمكن اتخاذه
على صعيد سياسات
الاقتصاد الكلي

يمكن أن يؤدي تطوير
القطاع الصناعي إلى
رفع معدلات النمو
العام وتحسين الأجور

حصرها بالقطاع النفطي. فهذا التنوع يحصنها إزاء الصدمات الخارجية، والإفراط في الانفتاح التجاري، وشدة الاعتماد على مساهمة النفط والمنتجات النفطية في حساباتها الجارية والمالية وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتسعى هذه البلدان إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، بعد انضمام المملكة العربية السعودية، التي يُعتبر اقتصادها أكبر اقتصادات المنطقة، إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. وهذه المساعي، بالإضافة إلى اتفاقات منطقة التجارة الحرة المُرتقبة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجلس التعاون الخليجي، تسهم في تحسين بيئة التجارة والاستثمار في المنطقة. والمبادرات الأخرى الهادفة إلى تعزيز جهود التكامل الإقليمي والدولي، مثل مواءمة قوانين الاستثمار وأنظمة أسواق المال، تعزز كذلك احتمالات إنشاء الاتحاد النقدي في المستقبل القريب.

ويصطدم النمو والتنمية في منطقة الإسكوا بعقبات مزمنة تقيد سياسات التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي تطوير القطاع الصناعي إلى رفع معدلات النمو العام وتحسين الأجور، وكذلك إلى التخفيف من آثار الأزمات المحتملة على المنطقة، وهو من دعائم النمو الاقتصادي المرتكز على الحقوق. والسياسات الإنمائية في منطقة الإسكوا ينبغي أن تعالج الوقائع المجردة: (أ) لا يزال النمو في المنطقة هدفاً بعيداً، نتيجة لاستهلاك جزء كبير من الدخل في الاعتماد الشديد على الواردات الصناعية؛ (ب) يؤدي انتشار فروع الشركات العالمية في المنطقة وعدم اعتماد أية استراتيجيات إقليمية للتطوير الصناعي إلى تعريض أنشطة الإنتاج الصناعي لمزيد من التهميش؛ (ج) لم تنل معظم القطاعات الاستراتيجية ما تستحقه من اهتمام بعد مع أن الإنتاج ازداد في عدد من قطاعات الصادرات؛ (د) تراجعت الأنشطة الصناعية مع الوقت، وازداد

تعزيز القدرة الإنتاجية للصناعات المحلية من خلال الاستفادة من المزايا النسبية في عمليات الإنتاج؛ (ب) تعزيز التنوع الاقتصادي، عن طريق التخصص في الإنتاج؛ (ج) النهوض بالنمو والتنمية؛ (د) تعزيز فرص الحصول على السلع بأسعار منخفضة؛ (هـ) خفض تكاليف نقل البضائع. والواقع أن منطقة الإسكوا تواجه تحديات خارجية مالية واقتصادية خاصة بها، مثل تقلبات أسعار النفط، وتفشي البطالة، وضعف القدرة الإنتاجية، والمشاكل الجغرافية السياسية. وألقت الأزمة المالية العالمية عبئاً إضافياً على بلدان المنطقة كان تفاديه ممكناً لو ارتبطت هذه البلدان بعلاقات من التكامل المالي والاقتصادي. ومن العوامل الرئيسية التي أثرت على المنطقة شدة اعتمادها على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الآسيوية لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي. وإذا ما أصبح التكامل من سمات السوق المحلية في منطقة الإسكوا، فستتمكن صناعاتها من منافسة سائر مناطق العالم. ويمكن التخفيف من الاعتماد على الأسواق المتقدمة لتلبية الاستهلاك المحلي من خلال الاستفادة من مزايا بلدان الإسكوا مقارنة بغيرها من المناطق.

ويمكن تفسير سهولة انتقال الصدمات المالية الخارجية الأخيرة إلى بلدان الإسكوا بأنها نتيجة للانفتاح التجاري المفرط، وسوء إدارة السياسات المالية المحلية وسياسات الاقتصاد الكلي. ولذلك، يتوقف حجم الصدمات الخارجية المحتملة وتأثيرها ومدتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي على طبيعة السياسات المالية المحلية المعتمدة، وعلى مدى نجاح الجهود الهادفة إلى منع تسرب هذه الصدمات إلى الاقتصادات المحلية. وهذا النجاح يعتمد على تنفيذ الإصلاحات الضريبية والمالية اللازمة.

وعلى بلدان مجلس التعاون الخليجي تنويع أنشطتها في قطاع الخدمات والصناعة، وعدم

تكاد الأزمة المالية العالمية تغير معالم النظام المالي والنظام النقدي الدولي، حيث يرى خبراء الاقتصاد السبب الرئيسي للأزمة. ولا تزال أجواء العامين المقبلين غائمة، إذ يلوح في الأفق احتمال العودة إلى الركود بعد فترة عابرة من الانتعاش، وحدوث حروب بين العملات واختلالات في ميزان المدفوعات في البلدان المتقدمة. أما في الاقتصادات الناشئة، فيُتوقع أن تظل تدفقات رأس المال على قلبها، وأن ينخفض الطلب العالمي على الصادرات، وأن يضيق الحيز المالي والنقدي المتاح لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد.

الاعتماد على الخارج لتلبية الاستهلاك المحلي. ولم تستفد بلدان الإسكوا إلا قليلاً من التدفقات المالية الناتجة من الطفرة النفطية التي انتهت في عام ٢٠٠٨، ولم تتمكن من استغلالها كاملة لتحقيق أنماط مستدامة من النمو. والاستفادة من الفوائض المكتسبة خلال الطفرة النفطية بهدف تحقيق التنمية المستدامة تتطلب دعم الطلب الذي من شأنه زيادة الإنتاج في القطاعات الدينامية، وخصوصاً الصناعة التي تعتبر قطاعاً استراتيجياً حيوياً يؤدي حتماً إلى التنمية، ومحركاً أساسياً لتغيير نمط النمو في المنطقة الذي لا يؤدي إلى تقليص للبطالة، ولا يقوى على الصمود أمام أي أزمة مالية محتملة.

لا تزال أجواء العامين
المقبلين غائمة. إذ
يلوح في الأفق احتمال
العودة إلى الركود بعد
فترة عابرة من الانتعاش

الحواشي

- (١) منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠، تقرير الاتجاهات العالمية للاستخدام، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
- (٢) إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠١١.
- (٣) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٠٨ وتوقعات عام ٢٠١٠ صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.
- (٤) توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠١١.
- (٥) تتألف منطقة الإسكوا من منطقتين تتوزع فيهما البلدان الأعضاء. فتشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، المشار إليها بالبلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. والبلدان التي لا تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي هي ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وهي تشمل الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن.
- (٦) مقياس فارق تيد هو الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في لندن لثلاثة أشهر (LIBOR) ومعدل فائدة سندات الخزانة الأمريكية لثلاثة أشهر. وهو يقيس السيولة، ويشير إلى كلفة إقراض المؤسسات الخاصة مقارنة بكلفة إقراض الخزانة الأمريكية. وتبلغ قيمة المقياس عادة ٥٠ نقطة أساس (٥٠،٠ نقطة مئوية). ويشير ارتفاع قيمته إلى نقص السيولة بالدولار الأمريكي في القطاع الخاص، نتيجة لارتفاع كلفة التمويل بالدولار الأمريكي في أسواق المال الدولية أكثر من ارتفاعها في الخزانة الأمريكية.
- (٧) منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، التقرير الشهري عن سوق النفط، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.
- (٨) الدفع المالي هو مؤشر كمي يقيس الدفع التوسعي المباشر الناتج من السياسات المالية. وهو مصمم لقياس مدى التغيير في وضع الميزانية، أي ما إذا كانت الميزانيات تتجه نحو المزيد من التوسع أو الانكماش.
- (٩) أدوات الضبط التلقائية هي التغييرات في السياسات المالية التي تحفز الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي والضرائب).
- (١٠) ينخفض سعر الصرف الاسمي الفعلي عندما تراجع قيمة العملة الوطنية مقابل المجموع المرجح لقيمة عملات الشركاء التجاريين الأساسيين. وتنخفض قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عندما يرتفع معدل التضخم على أساس سعر الصرف لدى الشركاء التجاريين بوتيرة أسرع من وتيرة معدل التضخم المحلي. ويُظهر الفرق بين سعر الصرف الاسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي المدى الذي يؤثر فيه تخفيض قيمة العملة الوطنية على معدل التضخم في البلد مقارنة بالشركاء التجاريين الأساسيين. وتتبع أسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعلية المسار ذاته عندما لا يؤثر سعر الصرف
- على معدل التضخم، ومسارين مختلفين عندما يرتبط سعر الصرف بمستويات الأسعار. ومن المعروف أن المصدرين يفقدون من القدرة التنافسية مع ارتفاع قيمة سعر الصرف، في حين قد يواجه المستوردون ارتفاعاً في أسعار الواردات بالعملة الوطنية.
- يبين الشكلان ٣١ و٣٢ المعروض النقدي الواسع وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي والإحصاءات المالية الدولية. والتصنيف هو "إم ٢" في البلدان كلها باستثناء لبنان والمملكة العربية السعودية حيث يصنف المعروض النقدي بمؤشر "إم ٣". ويُحسب النمو من سنة لأخرى. ويُحسب نمو القاعدة النقدية من حيث المعروض النقدي الواسع وفقاً للمعادلة التالية (القاعدة النقدية في الشهر +١ - القاعدة النقدية في الشهر)/(المعروض النقدي الواسع في الشهر). ويهدف هذا الحساب إلى تقسيم نمو المعروض النقدي الواسع إلى مساهمة القاعدة النقدية من جهة ومساهمة التوسع النقدي المحلي من جهة أخرى. ويعكس الفرق بين نمو المعروض النقدي الواسع ونمو القاعدة النقدية من حيث المعروض النقدي الواسع مدى التوسع النقدي المحلي.
- (Breisinger, Collion, Diao and Rondot (2010), p. 18
- إلا أن لبنان استطاع التخفيف من آثار الأزمة من خلال تحقيق الاستقرار السياسي الذي جعل السياح يتدفقون إليه إضافة إلى أن أغلبية أصول المصارف التجارية كانت عبارة عن سندات خزينة حكومية خلافاً للاستثمارات في الأدوات المالية المركبة.
- أدى الانخفاض الحاد في قيمة الروبل إلى ارتفاع شديد في الديون الخارجية لروسيا وفي تكاليف خدمة الدين.
- مؤشر التركز الذي يعرف أيضاً بمؤشر هيرفيندال-هيرشمان هو مقياس لدرجة تركيز الصادرات. وقد جرى تعديله للحصول على قيمة تتراوح بين صفر وواحد (التركز الأقصى) وفقاً للمعادلة التالية:
- $$H_i = \frac{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2}{1 - \frac{1}{n}}$$
- حيث H_i = مؤشر بلد أو مؤشر مجموعة بلدان و X_i = قيمة الصادرات من المنتج i
- $$X = \sum_{i=1}^n x_i$$
- وحيث n = عدد المنتجات (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح الثالث، فئة البلدان ضمن المستوى المؤلف من ثلاثة أرقام).
- صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية.
- المصدر نفسه.
- صندوق النقد الدولي، مصدر سبق ذكره.
- المصدر نفسه.
- ناقش فردون في عام ١٩٤٩ العلاقة بين الإنتاجية ونمو حصيللة الإنتاج. وتكمن أهمية القانون في أنه يرى أن جزءاً كبيراً من نمو الإنتاجية لا ينفصل عن عملية النمو التي يحددها نسبة توسيع حصيللة الإنتاج

Co-operation and Development (OECD) (2008), table 11.1:
Summary of changes in income inequality and poverty.

.World Bank (2000), p. 4 (٢٣)

United Nations Research Institute for Social Development
(UNRISD) (2006), p. 4. (٢٤)

سلطنة عُمان هي آخر بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أنشأت
برامج المعاشات التقاعدية الحكومية، وذلك في عام ١٩٩٣. (٢٥)

ما عدا في بلدان الخليج المصدرة للنفط التي لم يكن فيها التعليم
الزاميا، واعتمدت على اليد العاملة الأجنبية الوافدة. UNRISD
(2006), p. 4. (٢٦)

.Ibid., p. 5 (٢٧)

.Nasr (2001), p. 32 (٢٨)

.World Bank (2000), p. i (٢٩)

.Ali and Fan (2007), p. 5 (٣٠)

.World Bank (2009), p. 16 (٣١)

World Bank (2004), p. 95. المقصود هنا منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا حسب تعريف البنك الدولي، وهي أكبر من منطقة
الإسكوا. غير أن الصورة العامة لن تتغير كثيراً حتى ولو لم تُذكر
بلدان المغرب العربي، بما أن مستويات التوظيف في القطاع العام كانت
منخفضة جداً فيها. (٣٢)

بالمقابل، تراجعت حصة القطاع العام في الأردن من ٤٥ في المائة في عام
١٩٨٧ إلى ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٦. World Bank (2004), p. 98. (٣٣)

.World Bank (2002), p. 64 (٣٤)

Adams and Page (2001) as quoted in: World Bank (2004)
p. 121. See also: ILO (2008), p. 11. For a sharply
different view on inequality see: University of Texas
Inequality Project, available at: [http://utip.gov.
utexas.edu/about.html](http://utip.gov.utexas.edu/about.html). (٣٥)

.UNRISD (2006), p. 10 (٣٦)

الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٨. (٣٧)

.UNRISD (2006), p. 12 (٣٨)

.ILO (2011), table A5, p. 64 (٣٩)

.ESCWA (2008b), p. 3 (٤٠)

.World Bank (2007a), pp. 58 and 59 (٤١)

.Ibid., p. 59 (٤٢)

.World Bank (2010) and Tzannatos (2000), p. 14 (٤٣)

World Bank (2005), p. 10. Only Jordan and Yemen have
implemented far reaching pension reform in 1995, 2000
and 2003. See also Loewe (2009), p. 18. (٤٤)

وفقاً لتقرير الرصد العالمي حول توفير التعليم للجميع، تسجل
منطقتنا جنوب وغربي آسيا أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة
لدى الكبار (٥٨,٦ في المائة)، تليهما منطقة جنوب الصحراء
الأفريقية الكبرى (٥٩,٧ في المائة). وتقدر هذه النسبة بـ ٦٢,٧ في
المائة في البلدان العربية. (٤٥)

عبر وفورات الحجم. ومن أبرز خصائص القانون أنه يعكس وفورات
الحجم الثابتة والمتغيرة. فوفورات الحجم الثابتة مرتبطة بحجم
حصيلة الإنتاج، وما يتحقق من مكاسب في الإنتاجية من هذا المصدر
قابل لأن يعكس. أما العوامل المتغيرة فتمثل "التعلم من خلال
الفعل"، وتنسب غالباً إلى معدل نمو حصيلة الإنتاج. كما تؤدي زيادة
الإنتاج الأكثر سرعة إلى (وتنتج عن) معدل أعلى من الابتكار، وإلى
مناخ يسمح بهامش أكبر من المخاطرة. ولا تتوقف آثار قانون فردورن
عند هذا الحد. فهو يشير إلى نزعة متأصلة في النمو للعمل بشكل قائم
على الدعم الذاتي، ويقدم عرضاً اقتصادياً منطقياً لمفهوم "السببية
التركيمة" لميردال Myrdal (١٩٥٧). وفي حال لم يستهلك رفع الأجور
الحقيقية جميع المكاسب، ستشهد البلدان (أو الشركات) فائدة
متزايدة من حيث التكلفة تتفوق بها على منافسيها. (٢١)

يعود السبب الرئيسي لضعف النمو في الإنتاجية إلى النقص في الطلب
إقليمياً والتسريبات الكبيرة في دورة الدخل عبر الواردات، وتظهر في
المضاعف نظراً إلى أن حصة الواردات ومخزون رأس المال التقدي بحركان
دخل المنطقة في الخارج. ويمكن توضيح التحليل الرياضي لميزان
العرض والطلب الإجمالي، ومجموع الاستهلاك الخاص، والاستثمار
الخاص، والإنفاق الحكومي، والصادرات لإظهار كيفية تحديد معايير
التسرب في ما يتعلق بحصيلة الإنتاج الإجمالية. The private
savings rate as $sp = (Yp - C)/X$; the import propensity as
 $m = M/X$ and the tax rate $t = T/X$. From these relationships,
one gets a typical Keynesian income multiplier function: (١)

$$X = \frac{1}{s_p + t + m} (I_p + G + E) \quad (١)$$

which can also be written as:

$$X = \frac{s_p}{(s_p + t + m)} \cdot \frac{I_p}{s_p} + \frac{t}{s_p + t + m} \cdot \frac{G}{t} + \frac{m}{s_p + t + m} \cdot \frac{E}{m} \quad (٢)$$

In this version of the Keynesian multiplier illustrated
by Taylor (2000), the direct "own" multiplier effects
(or "stances") I_p/s_p , G/t and E/m are scaled by their
respective "leakages". Each stance can be observed
relative to X in order to see which components of
aggregate demand are contractionary and which
provide stimulus to the economy. (٢٢)

خلال العقدين الماضيين، اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء،
وإزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر. وارتفعت
معدلات الفقر في مختلف أنحاء العالم وفي معظم بلدان منظمة التنمية
والتعاون في الميدان الاقتصادي. وأثار التحولات التي تشهدها هذه
البلدان هامة جداً، مع أنها لا تجري على نطاق واسع. "The gap
between rich and poor and the number of people below
the poverty line have both grown over the past two
decades. The increase is widespread, affecting three-
quarters of OECD countries. The scale of the change is
moderate but significant." Organisation for Economic

- (٤٦) للاطلاع على تحليل موسع لنهج "الملاذ الأخير لإيجاد فرصة عمل"، انظر: الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- (٤٧) World Bank (2004), p. 107
- (٤٨) World Bank (2007a), p. 61
- (٤٩) باستثناء برامج التأمينات الاجتماعية في مصر، بما أن جميع المواطنين مؤهلون للالتحاق بها. غير أن المشاركة في هذه البرامج تبقى منخفضة لأن معظم الناس ليسوا على علم بتوفرها.
- (٥٠) World Bank (2005), p. 1
- (٥١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨.
- (٥٢) World Bank (2008), p. 22
- (٥٣) من المقرر وقف تقديم إعانات الكهرباء والوقود لأهم ٤٠ شركة صناعية في مصر خلال السنوات الثلاث المقبلة، واستمرار تقديم الإعانات لشركات الإنتاج الصناعي التي لا تستهلك كميات كبيرة من الطاقة لغاية عام ٢٠١٣ World Bank (2007b)
- (٥٤) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٨، نيويورك ٢٠٠٨.
- (٥٥) المصدر نفسه.
- (٥٦) Loewe (2004)

المراجع

- Abadie, A. and Gardeazabal, J. 2003. The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country. *The American Economic Review*. 93 (1): 113-32.
- Abu-Bader, S. and Abu-Qarn, A. 2003. Government Expenditures, Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel and Syria. *Journal of Policy Modeling*. 23 (6-7): 567-583.
- Adams, R. and Page, J. 2001. Holding the Line: *Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000*. Paper presented at the Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Manama, Bahrain, 25-27 October 2001.
- Ahmed, M. 2009. Opinion: *Spending Sees Gulf through Crisis*. 13 May 2009. London: Financial Times.
- Ali, A. and Fan, S. 2007. *Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region*. Kuwait: The Arab Planning Institute.
- Alnasrawi, A. 2001. Iraq: Economic Sanctions and Consequences, 1990-2000. *Third World Quarterly*. Vol. 22 (2): 205-218.
- Amsden, A. 2000. *The Rise of the Rest: Challenges to the West from Late Industrialization Economies*. New York: Oxford University Press.
- Ayubi, N. 1996. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: I.B. Tauris.
- Berg, J. and Taylor, L. 2000. *External Liberalization, Economic Performance and Social Policy*. Center for Economic Policy Analysis. Working Paper Series I. New School University: New York.
- Breisinger, C., Collion, M., Diao, X. and Rondot, P. 2010. *Impacts of the Triple Global Crisis on Growth and Poverty in Yemen*. International Food Policy Research Institute (IFPRI). Washington D.C.: IFPRI.
- Castells, M. 1992. Four Asian Tigers With a Dragon Head: A Comparative Analysis of the State, Economy, and Society in the Asian Pacific Rim in Appelbaum, R. and Henderson, J. (eds), *States and Development in the Asian Pacific Rim*. Newbury Park, CA: Sage Publications.
- Chandler, D. 2006. *Empire in Denial: The Politics of State-building*. London: Pluto Press.
- Chang, H. and Evans, P. 2000. *The Role of Institutions in Economic Change*. Paper prepared for the meeting of the 'Other Canon' group, Venice, Italy and Oslo, Norway.
- Chang, H. 2002. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective*. London: Anthem Press.
- Collier, P. and Anke H. 2000. *Greed and Grievance in Civil War*. Policy Research Working Paper No. 2355. Washington D.C.: World Bank.
- Collier, P., Elliott, V., Hegre, H., Hoeffler, A., Reynal-Querol, M. and Sambanis, N. 2003. *Breaking the Conflict Trap*:

- Civil War and Development Policy*. World Bank Policy Research Report No. 26121. Washington D.C.: World Bank and Oxford: Oxford University Press.
- Coopération Internationale pour le Développement et la Solidarité (CIDSE). 2006. *CIDSE Study on Security and Development*. A CIDSE Reflection Paper. Belgium: CIDSE.
- Coulomb, F. and Dunne, J. 2008. Economics, Conflict and War. *Real-World Economics Review*. Issue 46.
- Cramer, C. 2003. Does Inequality Cause Conflict? *Journal of International Development*. 15. pp. 397-412.
- Dal Lago, A. 2006. The Global State of War. *Ephemera*. 6 (1): 9-26.
- Department for International Development (DFID). 2005. *Fighting Poverty to Build a Safer World: A Strategy for Security and Development*. London: DFID.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2008a. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 2007-2008*. New York and Beirut: United Nations.
- ESCWA. 2008b. *Demographic Change in the Arab Countries: Prospects for the Future, Summary of Social Policies No. 1*. E/ESCWA/SDD/2008/Technical Paper.4.
- Eken, S., Cashin, P., Erbas, S., Martelino, J. and Mazarei, A. 1995. *Economic Dislocation and Recovery in Lebanon*. International Monetary Fund (IMF) Occasional Paper No. 120. Washington D.C.: IMF.
- El-Badawi, I. 2004. *Reviving Growth in the Arab World*. Washington D.C.: World Bank.
- El-Ghonemy, M. 1998. *Affluence and Poverty in the Middle East*. London and New York: Routledge.
- Fine, B. 2006. The Developmental State and the Political Economy of Development in Sundaram, J. and Fine, B. (eds), *The New Development Economics: After the Washington Consensus*. London and New York: Zed Books.
- Gongora, T. 1997. War Making and State Power in the Contemporary Middle East. *International Journal of Middle East Studies*. Vol. 29 (3): 323-340.
- Hasan, M. and Dridi, J., 2010. *The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study*. IMF Working Paper 10/201. Washington D.C.: IMF.
- Heydemann, S. (ed), 2000. *War, Institutions and Social Change in the Middle East*. Berkeley, CA: University of California Press.
- Hudson, M. 1999. Arab Integration: An Overview in Hudson, M. (ed), *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration*. New York: Columbia University Press.
- Humphreys, M. 2003. *Economics and Violent Conflict*. Cambridge, MA: Harvard University.
- Imai, K. and Weinstein, J. 2000. *Measuring the Economic Impact of Civil War*. Center for International Development (CID) Working Paper No. 51. Cambridge, MA: CID Harvard University.

- International Labour Organization (ILO).** 2008. *World of Work Report 2008: Income Inequalities in the Age of Financial Globalization*. Geneva: ILO.
- ILO.** 2011. *Global Employment Trends 2011: The Challenge of a Jobs Recovery*. Geneva: ILO.
- International Monetary Fund (IMF).** 2010a. *Kuwait: Financial System Stability Assessment-Update*. Country Report No. 10/239. Washington, D.C.: IMF.
- IMF.** 2010b. *Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead*. Middle East and Central Asia Department. Washington, D.C.: IMF.
- Johnson, C.** 1999. The Developmental State: Odyssey of a Concept, in Woo-Cumings, M. (ed), *The Developmental State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Kaldor, M.** 1999. *New and Old Wars: Organised Violence in a Global Era*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Kalecki, M.** 1976. *Essays on Developing Economies*.
- Kelly, T. and Shah, A.** 2006. Introduction: A Double-Edged Sword: Protection and State Violence. *Critique of Anthropology*. Vol. 26 (3): 251-257.
- Keynes, J.** 1921. *A Treatise on Probability*. London: Macmillan and Co.
- Keynes, J.** 1936. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan Cambridge University Press.
- Khan, M.** 1995. State Failure in Weak States in Harriss, J., Hunter, J. and Lewis, C. (eds), *The New Institutional Economics and Third World Development*. London: Routledge.
- Korany, B.** 1999. The Arab World and the New Balance of Power in the New Middle East in Hudson, M. (ed), *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration*. New York: Columbia University Press.
- Koubi, V.** 2005. War and Economic Performance. *Journal of Peace Research*. Vol. 42 (1): 67-82.
- Kurz, H.** 1985. Effective Demand in a "Classical" Model of Value and Distribution: The Multiplier in a Sraffian Framework *The Manchester School of Economic & Social Studies*. Vol. 53 (2): 121-37.
- Lebovic, J. and Ishaq, A.** 1987. Military Burden, Security Needs, and Economic Growth in the Middle East. *Journal of Conflict Resolution*. Vol. 31 (1): 106-138.
- Leftwich, A.** 2000. *States of Development: On the Primacy of Politics in Development*, London: Polity Press.
- Lindgren, G.** 2006. *Studies in Conflict Economics and Economic Growth*. Report No. 72. Department of Peace and Conflict Research. Uppsala University.
- Loewe, M.** 2004. Reform der sozialen Sicherung in den arabischen Ländern was die Regierungen tun sollten und wo Entwicklungszusammenarbeit ansetzen kann in von Hauff, M. and Vogt, U. (eds), *Islamische und westliche*

- Welt: warum Politik, Wirtschaft und Entwicklungszusammenarbeit ihre Kooperationen neu orientieren müssen.* Marburg: Metropolis-Verlag.
- Loewe, M. 2009.** *Pension Schemes and Pension Reforms in the Middle East and North Africa*, prepared for the UNRISD project on Financing Social Policy: Pension Funds and Economic Development. Geneva: UNRISD Mimeo.
- Martinussen, J. 1997.** *Society, State and Market: A Guide to Competing Theories of Development.* London and New York: Zed Books.
- Migdal, J. 1988.** *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Minsky H. 1986.** *Stabilizing an Unstable Economy.* New Haven, CT: Yale University Press.
- Nafziger, E. and Auvinen, J. 2002.** Economic Development, Inequality, War, and State Violence. *World Development.* Vol. 30 (2):153-163.
- Nasr, S. 2001.** Issues of Social Protection in the Arab Region; A Four Country Overview. *Cooperation South.* (2): 31-48.
- Okun, A. 1962.** Potential GNP: Its Measurement and Significance reprinted in Pechman, J. (ed), *Economics for Policymaking: Selected Essays of Arthur M. Okun.* Cambridge, MA: MIT Press.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2008.** *Growing unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries.* OCED.
- Owen, R. 1999.** Inter-Arab Economic Relations During the Twentieth Century: World Market vs. Regional Market in Hudson, M. (ed), *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration.* New York: Columbia University Press.
- Parker, C. and Moore, P. 2007.** The War Economy of Iraq. *Middle East Report.* No. 243.
- Pempel, T. 1999.** The Developmental Regime in a Changing World Economy in Woo-Cumings, M. (ed), *The Developmental State.* Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Perthes, V. 2000.** Si Vis Stabilitatem, Para Bellum: State Building, National Security and War Preparation in Syria, in Heydemann, S. (ed), *War, Institutions and Social Change in the Middle East.* Berkeley, CA: University of California Press.
- Polanyi, K. 2001.** *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time.* Boston, MA: Beacon Press Books.
- Reardon, T., Berdegú J. and Escobar, G. 2001.** Rural Nonfarm Employment and Incomes in Latin America: Overview and Policy Implications. *World Development.* Volume 29 (3): 395-409.
- Robalino, D. 2005.** *Pensions in the Middle East and North Africa: Time for Change.* Orientations in Development Series. Washington D.C.: World Bank.
- Rowthorn, R. 1982.** Demand, Real Wages and Economic Growth. *Studi Economici.* 18: 2-53.

- Roy, S. 2006. The Economy of Gaza. *Counterpunch*. Available at: www.counterpunch.org/roy10042006.html.
- Sadowski, Y. 1988. Ba'athist Ethics and the Spirit of State Capitalism: Patronage and the Party in Contemporary Syria, in Chelkowski, P. and Pranger, R. (eds), *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski*. Durham, NC: Duke University Press.
- Sadowski, Y. 1991. Arab Economies after the Gulf War: Power, Poverty and Petrodollars, *Middle East Report*. No. 170: 4-7.
- Srivastava, M. 2004. *Moving Beyond 'Institutions Matter': Some Reflections on How the 'Rules of the Game' Evolve and Change*. Discussion Paper No. 4. Crisis States Research Centre, London School of Economics and Political Science. London.
- Steward, F. 2004. *Development and Security*. Working Paper 3. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity (CRISE). University of Oxford.
- Taylor, L. 1979. *Macro models for developing countries*. New York: McGraw-Hill.
- Taylor, L. (ed), 1990. *Socially Relevant Policy Analysis: Structuralist Commutable General Equilibrium Models for the Developing World*: Cambridge, MA: MIT Press.
- Taylor, L. 1991. *Income Distribution, Inflation, and Growth: Lectures on Structuralist Macroeconomic Theory*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Taylor, L. (ed), 1993. *The Rocky Road to Reform: Adjustment, Income Distribution, and Growth in the Developing World*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Taylor, L. 2004. *Reconstructing Macroeconomics: Structuralist Proposals and Critiques of the Mainstream*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Thies, C. 2006. Public Violence and State Building in Central America, *Comparative Political Studies*, Vol. 39 (10): 1263-1282.
- Tilly, C. 1985. War Making and State Making as Organized Crime, in Evans, P., Rueschemeyer, D. and Skocpol, T. (eds), *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tilly, C. 1991. War and State Power, *Middle East Report*. No. 171: 38-40.
- Tschirgi, N. 2005. *Security and Development Policies: Untangling the Relationship*. A paper prepared for European Association of Development Research and Training Institutes (EADI) Conference, Bonn September 2005.
- Tzannatos, Z. 2000. *Social Protection in the Middle East and North Africa: A Review*. Social Protection Middle East and North Africa Region. The World Bank. Paper presented at the Mediterranean Development Forum, Cairo, March 2000.
- United Nations. 2004. *A more secure world: Our shared responsibility, Report of the Secretary-General's High-Level Panel on Threats, Challenges and Change*. New York: United Nations.

- United Nations. 2008. *The Millennium Development Goals Report 2008*. New York: United Nations.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2006. *The Palestinian War-torn Economy: Aid, Development and State Formation*. New York and Geneva: United Nations.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA). *World Economic and Social Survey 2008. Overcoming Economic Insecurity*. New York: United Nations.
- United Nations Development Programme (UNDP). 1994. *Human Development Report 1994*. New York and Oxford: Oxford University Press.
- UNDP. 2008. *Egypt Human Development Report 2008*. New York: UNDP.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2006. *Education for All Global Monitoring Report, Report 2006: Literacy for Life*. Paris: UNESCO.
- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). 2006. Karshenas, M. and Moghadam, M. (eds), *Social Policy in the Middle East: Economic, Political, and Gender Dynamics*. New York: Palgrave Macmillan.
- Verdoorn, P. 1949. Fattori che regolano lo sviluppo della produttività del lavoro. *L'Industria*. 1. pp. 3-10.
- Waldner, D. 1999. *State Building and Late Development*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Weiss, L. and Hobson, J. 1995. *States and Economic Development: A Comparative and Historical Analysis*. Cambridge: Polity Press.
- Woo-Cumings, M. 1999. Chalmers Johnson and the Politics of Nationalism and Development, in Woo-Cumings, M. (ed) *The Developmental State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- World Bank. 2000. *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: A Strategy for Social Protection in Middle East and North Africa*. Washington. D.C.: World Bank.
- World Bank. 2002. *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2004. *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2007a. *Economic Development and Prospects 2007: Job Creation in an Era of High Growth*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2007b. Sector Brief, Poverty in MENA. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2008. Middle East and North Africa Region, *2008 Economic Development and Prospects: Regional Integration for Global Competitiveness*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2009. *Shaping the Future: A Long Term Perspective of People and Job Mobility for the Middle East and*

- North Africa*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2010.** *Human Development in the Middle East and North Africa: Health Brief*. Washington D.C.: World Bank.
- Yildirim, J., Sezgin, S. and Öcal, N. 2005.** Military Expenditure and Economic Growth in Middle Eastern Countries: A Dynamic Panel Data Analysis. *Defence and Peace Economics*. Vol. 16 (4): 283-295.
- Yousef, T. 2004.** Development, Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950. *Journal of Economic Perspectives*. Vol. 18. (3): 91-116.
- Zhu, Tianbiao. 2002.** Developmental States and Threat Perceptions in Northeast Asia. *Conflict, Security and Development*. Vol. 2 (1): 5-29.

يتناول المسح لهذا العام آثار الأزمة المالية التي بدأ يشهدها العالم في عام ٢٠٠٨ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتفاوتت حدة هذه الآثار بين البلدان الأعضاء في الإسكوا كما بين سائر الاقتصادات الناشئة. وكان الضعف في سياسات الاقتصاد الكلي، وعدم الثبات في علاقات الترابط التجاري والمالي بين بلدان المنطقة، وشدة الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل التنمية من القنوات التي تسربت عبرها آثار الأزمة المالية العالمية إلى الاقتصادات المحلية، فقوّضت الجهود الدولية والإقليمية لتعزيز التكامل في الاقتصاد العالمي. ويتضمن هذا المسح أرقاماً وتحليلات تدلّ على أن بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت أكثر عرضةً لآثار الأزمة من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ومع أن عدداً من البلدان المتقدمة ومن البلدان ذات الأسواق الناشئة الكبرى بدأت تبدي بعض مؤشرات الانتعاش، يُعتقد أن الآثار الفعلية لهذه الأزمة المالية على البلدان الأعضاء في الإسكوا لم تتضح على حقيقتها بعد. ومن المحتمل أن يبقى مفعول هذه الآثار على المنطقة لوقت في المستقبل، فيطال فرص العمل وجهود مكافحة الفقر، ويضعف قطاعات الصحة والتعليم، ويؤخر مسيرة النمو والمساواة بين الجنسين. ويعاني قطاع الصناعة في البلدان الأعضاء في الإسكوا حالياً من أنماط تجارية لا تخدم الصناعة ومن تسرب الدخل إلى الخارج، إلا أن حركة التصنيع يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الشامل وزيادة الأجور، فتستفيد بلدان المنطقة من مواردها وتلبي حاجات الأسواق المحلية وتُبقي اقتصاداتها في مأمن عن أي تقلبات أو أزمات قد تشهدها السوق العالمية في المستقبل.



الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح

صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان

هاتف: +٩٦١ ١ ٩٨١٣٠١ فاكس: +٩٦١ ١ ٩٨١٥١٠

www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2011

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/EDGD/2011/1

United Nations Publication

ISSN. 0255-5123

11-0037 – August 2011 - 521

